



کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
۱۶۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه

۱  
۱  
۸  
۸  
۳  
۳  
۵  
۵  
۸  
۷  
۶  
۶  
۰۱  
۱۱  
۸۱  
۸۱  
۳۱  
۹۱  
۵۱  
۸۱  
۷۱  
۵۱  
۰۸  
۱۸  
۸۸  
۸۸  
۳۸  
۵۸  
۱۱



کتابخانه مجلس شورای اسلامی



شماره ثبت کتاب

کتاب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه

عدد نسخها مقننه در قفسه اول

۱۶۰۷۶

۲۰۷۲۴۱



کتاب الطلید

منازل الالافه و صنفه قلید و انجنانا الله و صنفه منه  
و اما الاحقر عبد الوهاب القایفی



































استأنف  
على اختلاف الماء الواحد في الحكم فان قيل على اعتبار جهة الامور المتقدمة وعدده فهو والافان بقينا  
في الثالث فنقدم ان استصحاب الجاهل حكم ثم انه لا يخفى ان اخبار المطر والجاري والماء لا ينفعنا  
في مقام هذا كما لا يخفى نعم لو كان موصوفات مطر من الماء مثلا متعوضة للقيمة التطهيرية في غير ذلك  
على عدم اعتبار هذه الامور لكنها في غير هذا كمالا فلا يبقى في القام الا خبر ان كان بالمدينه رجل  
يدخل على ابي جعفر محمد بن علي وكان في طريقه ماء فيه العذرة والحيف وكان امر الظلم عجل فكلوا من  
ماء يغسل جلده ان اصابه فابصر وما اوجعه من فقال ان هذا لا يصيب شيئا الا طهره فلا تعد  
منه ولا الخبز ومن الخبر كما لا يخفى يدل على باطله على عدم اعتبار العذرة والعلو والمساوات  
واما بالنسبة الى الاستصحاب فلا يدرك على عدم اعتباره بل يدرك على اعتباره نعم لو ان السراية في الطاهر  
على مقتضى الاصل قلنا ما استلزم اختلاف الاموال الواحد في الحكم فيجب الاتصاف بها كالمطر  
لكن حديث لم يثبت كون السراية على مقتضى الاصل ولم يثبت دليل على امتناع اختلاف الماء  
الواحد في الحكم فلا يحصى من اعتبار الاستصحاب اما التي تقدمت كالابعد فتتم واما التي  
التي لم يثبت في الاصل في التطهير بالماء المحقون واما التطهير بالماء المطر والجاري اما المطر فالموسم  
في ذلك شيء سواء ماء المطر فقد طهر تدل على ان ماء المطر يغسل الماء المجمع من المطر يطهر كل شيء  
يلامسه ومنه الماء فيطهره وباطل قوله على عدم اعتبار العلو والمساوات اما الاستصحاب  
فالظاهر اعتباره لان بعد الاتصاف لا يصح على كل واحد من المطر والجاري واخوه انراه ماء المطر  
ثم انه لو ثبت في الاستصحاب الجاهل حكم هذا ثم ان المراسل كما استدلنا لا يتفاد منها مطر  
نفس المطر لكن الظاهر ان العلماء قد دللوا على انهم في هذه المطر لا يفرق بين المطر وبين ماء المطر  
مبعض ان ماء المطر هو المضاف جيد او عليه كان الحكم ايضا كما تقدم كما لا يخفى وبطلان الجاهل من  
اعتبار الاستصحاب وهذا واما الجاهل فكذلك لا يعتبر فيه العلو والمساوات القطع  
بأوجه من المحقون الذي عرفت عدم اعتبارها فيه وللإجماع على طهره ولو تنبأ بتدافعه  
من الماء حتى يزول التخبر على مع معلومية العقلية للماء والفرق بين الجاهل وبين غيره



من المحقق المتحقق وغير واضح واما الاستنتاج فالظاهر اعتباره وعدم حصول الظاهر  
بدونه اما لا بد من قولهم ماء الحكم كماء النهر يظهر بعضه بعضا فان الظاهر من التفسير  
على حسب الانكسار اختلاف المظهر بالمظهر فتم فانه يمكن ان يكون المراد من المظهر هو  
الموضوع لا الرفع كما انه لا يوجد ادعاء ظهوره فيه ومع فاعتبار الاستنتاج يكون  
لاستصحاب الشيء بدونه هذا ثم ان الماء القليل المتجسس في بطر باقيا  
كوا أم لا المشهور على الثاني ونقل عن المرتضى في المسائل الواسعة القول بالطهارة وافتقار  
في السبيل ليس يعني بغير تحديد صاحب الجامع وابن خزيمة والحقق الشيخ على وجه  
مصرح بعدم الفرق بين تمامه بطر او مجزئ في مقيده بالظاهر وبين طلقه بقاء او انقضاء  
الامر في على اختلاف الحدائق وما يمكن ان يكون مستند المشهور بطلان دليل الانقضاء  
فان ظاهر قولهم ان كان الماء قد روي في غير موضع ان بعد ما في الكبرية في غير الموضع  
بالملازمة ان يكون الماء بعد البلوغ فاما ان يكون الملازمة بعده ان كان قبله او كان بعده  
فبعض الملازمة فهو انما في مفهوم الخبر وبعبارة اخرى الميراث على ان الماء ينجس  
بالملازمة ان كان الماء بعد حصول النجس ليس الا الاستصحاب الفاسد  
لان قولهم ان كان الماء قد روي في غير موضع ان بعد ما في الكبرية في غير الموضع  
النجاسة كما صرح به في غير موضع من كلامه ولم يعلم منه ان يكون الكبرية على الماء قد خلت كان اثباتا  
فيه قبله ولا علم ايضا عدمه والوجه الفرق في كبرية الماء بعد تمامه كبرية في طهارة و  
في استصحاب النجاسة كما في بطر النجس من غير دليل على الطهارة وقوله  
المذكور في غير ذلك على ما في المتن والاشارة الى ان استعمال غسالها مع انها  
تبلغ غالب الكراهة هذا ما يمكن ان يكون مستند المرتضى في غير اقتضاه خبره ان بلغ الماء  
كراي خفا وهو على تقدير ثبوت روايته وقامته لا بد ان يكون لنا في حاشي الاستصحاب  
الكنى كراهة على تأملهم واستصحاب طهارة المغم فيه من اعتبار اختلاف الماء والحدائق

ونبه على ضرورة ان هذا الاعتناء بمنوع نفع بعد الاستنتاج هذا الاستنتاج اجماعي ولكن في المقام  
عدم تأثير الامتناع في التفسير ايضا اجماعي لان من قال بالقطر في المقام قال به  
في جميع المواضع هذا مع انه لا مرجح للاستصحاب الطهارة مع قبول اوله في الاستصحاب المقام  
هذا والقول بان الحكم بالطهارة في الماء الذي صار كراي في غير موضع ولم يعلم حاله  
حيث التقدم والتأخر يكون لاجل كون تعميم الماء المتجسس كالمظهر او الانكسار في غير موضع  
فان لا يمكن ان يكون لتمام الطهارة بعد تحقير استصحاب عدم الملازمة في زمان الذي  
للكبرية واستصحاب عدم الكبرية في زمان الواقع للملازمة وقت قطرها او بعد عدم صحة  
الاستصحاب وجوبه انما لعدم اتصال الشا باليقيني واما لعدم جواز ان المقام من مصاديق  
نقض اليقيني بالاشكال لاجل ان يكون نقض اليقيني باليقين والجملة لا وجوبه على القول  
الموتى نعم لو لم يجرى في هذا الحكم في غير موضع لكانت كبرية في غير موضع اشكال فتم  
اما ان في غير موضع فيقول وهو الكبرية فلا ينجس الا ان تغير احدا وصفاته الثلاثة بالنجاسة وهذا الحكم  
في الجملة اجماعي نعم في خصوص ماء الاطوار والحيات في المقيده في غير موضع ملازمة النجاسة  
وشكك في كراهة في الموضع على ما نقل عن ظاهر الشيخ في النهاية هو افتقار في خصوص كراهة النجاسة  
على ما نقل ايضا في الجواهر في نقض ما استدل به المصنف وهو انه في النجاسة في الاول لا يوجب  
النجاسة والتعارض بينهما في بعض ما عرفت تعارض العموم من وجه انتهى والظاهر ان مراد  
ببعض ما عرفت اطلاق ما ذكره في الاصل من ان هذا لا يوجب ان يملك المصنف في غير موضع  
ان اطلاق ما ذكره في الحكم في غير موضع من انفسه للاصل في غير موضع وقامته الطهارة وهو ما  
الظاهر والشرع وهذا ثم انه قد عرفت سابقا ما اشارة اليه في كلامنا  
الابعد انه لا يعنى في اعتصام الكبرية في سطور لان العيار صدق وجوه الماء في غير موضع  
حتى ان بلغ ولا اشكال ان مطلق اختلاف السطح غير ممكن ان يقال فيه بانه من وجه الجمع  
بل يمكن ان يقال ان اختلاف السطح مع اختلاف اكان او شئنا بالنسبة الى الماء والحدائق















موجز  
في  
البيان

ووام المنيع في الكثرة بعبارة اخرى هو وضع الحكم في المقام هو الماء  
المنيع في البرق وهو واما المنيع بمعنى عدم انقطاعه بالكلمة ولا يفترق واما المنيع  
توقفه على خروج بعض الماء يمكن ان يقال بكفايته في الاتصال بالماء وكانه شئ  
هذا المعنى التعليق ان لم يرد في غيره من اجزاء من هذا ان لا الشك  
فيما سطر البئر بالتعبير الجاهل وهو ان ينجس الماءات مطاوعا لا ينجس مطاوعا  
او ينجس ان كان قليلا اقوال المشهورين القدماء هو الاول والآخر المتأخرين  
على الثاني والثالث للبصر في قبله هو لازم للعلماء والقائل بالشرط الجديد في المادى  
ومستند القول بالنجس اخبار ظاهر انما على النجاسة تقريره كافي ببعض منها الذي قد ذكره  
فيه من مطاوع البئر بعد وقوعه في النجاسة خصوصا في الماء الذي يطهره فاجاب بوجه دلائل  
ففي قوله يطهره انما هو دلائل وبوقوعه لفظ يطهره في كلام الامام كافي ببعضه وبالا  
بالبئر والنجس في الماء على القوم بالكافة فليست فيها كافي ببعضه وبالصريح  
في البئر من جهة الحكم بالوجوب في بعض الصور كافي ببعض  
ومستند القول بعدم النجس ايضا اخبار بعضها يدل على ان الماء البئر من  
لا يفسد شئ من رايه لان لم يرد في بعض وجوبه يدل على ان الماء البئر من  
من الماء البئر الذي وقع فيه فيمنع من النجاسة وبعضها يدل على عدم النجاسة  
واعانوه الصلوة ما وقع في البئر الا ان ينجس وبعضها يدل على عدم اعانوه  
الصلوة ومن الشواهد انما هو من البئر التي وقعت فيها النجاسة وبعضها على عدم  
اعانوه الصلوة الواقع من البئر المذكور وغيره من الاخبار الكثيرة الدالة بعضها  
بالصراحة وبعضها بالظهور العيان في الفترة العامة والظاهر موافقة الاصول  
وعموما الطاهر ان لم نقل بالاشفاق فهو اقتضاء الملاقات النجاسة من الاول

فان لا كان في النجس له اطلاقا اما في حال اخبار القائل او حملها على التقيد وانما عليها  
على وجه انما في النجس الاخبار الاخرى ثم انه لو لم يكن اعوان على الاصحى ينجس  
القول بالتفصيل بين القائل والكثير الذي هو قول البصير ومن الدال عليه يدل  
على ان النجاسة لا تكون في الماء البئر من اجزاء من هذا ان لا الشك  
الماتى في كراهية النجس والرضوى كالبئر من اجزاء من هذا ان لا الشك  
مثلا ما يدل على كراهية الجاهل الا ان ينجس لونا وطعها او راحتها وروايتها  
ابن بصير عن البئر فيقع فيه فيلعل يدو ايسر او طبعه فقال لا ينجس اذا كان فيها  
ما كثير كان القول به قولها وكان يدل على التفصيل في بعض ما يخصها  
شأنه في جمع بين اخبار الباب كما لا يخفى في ذلك لكن الظاهر انه معرض عن هذا الا  
مخصص على حسنة في الباب على القول بعدم نجس البئر مطاوعا كان او قليلا  
ثم انه لا كراهية في وجوب النجس على القول بالنجس من وجه معلوم واما على القول  
بعد النجاسة في الجاهل فيجب قولان الاول المشهور والثاني قال في الجواهر بغيره  
العلماء في الفترة وبما نقل عن الشيخ في كفايته وبما يدل على القول بالوجوب بل  
الاستعمال مطاوعا شرطه بغير شرط مطاوعا التفصيل بين الجاهل وغيره  
فالظاهر مشروط بوجه هذا فتم  
تقليد ما يملكه من النجس اطلاقا بل يطهر الجاهل المطاوعا والاقتداء بالقولان  
ونسبها الى اكثر الثاني وكما يعلم ان لا شك في حاله في حصول الطهر لو لم ينجس ماء  
البئر انما هو الجاهل المطاوعا بالقاء في الماء البئر انما هو الطاهر والظاهر انما هو  
يخرج ثم انه لو اوجب البئر على نحو معتبر فليطهر لدخول تحت الجاهل من الاول  
والا فطهارة لان الجاهل نعم لو كان اجزائها على نحو شاة فلو لم تحت الجاهل فليطهر

على  
التفصيل

على  
التفصيل







وبعبارة اخرى ما يحصل العلم الاول لا يخفى ان ما هو المانع ليس الا التصحاح الجلي في الشئ  
 مثله هو وجوده بغير ما يحكمه العلم ان يكون في العالم اطلاق يد على انزل الشئ في شئ ما  
 والقدر السليم فيج منه هو الماء الذي علم في شئ من التفسير هذا كونه علم به على التفسير  
 يحصل القطع بالقطع في شئ الاول اما بالفعل بالماء الاول او الثاني فيستصحب على العلم  
 في شئ بعد احتمال كون الماء الاول هو الجلي فانزالا كما في جواز تفسير الشئ به على  
 التعاقب هذا ثم ان الماء  
 فيما يجب الامتناع منه اوله هو علم العلم به وحيث ان يكون ان الشئ هو الثاني  
 والاول للعلم به قال في التفسير لو استعمل احد الاثنان في شئ لم يصح صلوته ووجه  
 على ما اصحابه ان المشتبه بالجلي انتهى لا اشكال في ان وجوب الاجتناب  
 عن اطراف العلم الاجمالي على ما لا ينفرد عليه للاجتناب عن الجلي الواقع المعك  
 بالاجمال ولا اشكال ايضا في ان وجوب الاجتناب عن الجلي هو الاجتناب عن  
 ملائمة العلم به في غير ذلك فانما حكم العقل بوجوب الاجتناب عن شئ من الاشياء  
 العلمية للاجتناب عن الجلي الواقع كان ذلك في العقل بالنسبة الى الشئ الذي  
 المعنى للاجتناب عن الجلي الاول كان الاجتناب بالنسبة الى الشئ بغير معنى  
 الاجتناب عن الجلي لما كان الاجتناب بغير مقدمة للاجتناب عن الجلي فانزالا  
 اشكال على حكم العقل بوجوب الامتناع في اطراف العلم الاجمالي في وجوب الاجتناب  
 عن طاق احد الاطراف والملازمة بغيره ايضا اذا عرفت ذلك فنقول ان كان حكم  
 العقل بوجوب الاجتناب نحو العلم التام بالنسبة الى وقت الف القطع بوجوب  
 الواقع القطعي بحيث كان لا بد له الاصول عموم او اطلاق تام لاطراف العلم الاجمالي  
 يجب تحصيله وتفسيره في العقل القطعي بالاشبهات البديهة فالعلم بامر بوجوب

ثم ان الماء  
 في الشئ  
 التفسير  
 حصة  
 والجلي

الاجتناب

وبعبارة اخرى ما يحصل العلم الاول لا يخفى ان ما هو المانع ليس الا التصحاح الجلي في الشئ  
 مثله هو وجوده بغير ما يحكمه العلم ان يكون في العالم اطلاق يد على انزل الشئ في شئ ما  
 والقدر السليم فيج منه هو الماء الذي علم في شئ من التفسير هذا كونه علم به على التفسير  
 يحصل القطع بالقطع في شئ الاول اما بالفعل بالماء الاول او الثاني فيستصحب على العلم  
 في شئ بعد احتمال كون الماء الاول هو الجلي فانزالا كما في جواز تفسير الشئ به على  
 التعاقب هذا ثم ان الماء  
 فيما يجب الامتناع منه اوله هو علم العلم به وحيث ان يكون ان الشئ هو الثاني  
 والاول للعلم به قال في التفسير لو استعمل احد الاثنان في شئ لم يصح صلوته ووجه  
 على ما اصحابه ان المشتبه بالجلي انتهى لا اشكال في ان وجوب الاجتناب  
 عن اطراف العلم الاجمالي على ما لا ينفرد عليه للاجتناب عن الجلي الواقع المعك  
 بالاجمال ولا اشكال ايضا في ان وجوب الاجتناب عن الجلي هو الاجتناب عن  
 ملائمة العلم به في غير ذلك فانما حكم العقل بوجوب الاجتناب عن شئ من الاشياء  
 العلمية للاجتناب عن الجلي الواقع كان ذلك في العقل بالنسبة الى الشئ الذي  
 المعنى للاجتناب عن الجلي الاول كان الاجتناب بالنسبة الى الشئ بغير معنى  
 الاجتناب عن الجلي لما كان الاجتناب بغير مقدمة للاجتناب عن الجلي فانزالا  
 اشكال على حكم العقل بوجوب الامتناع في اطراف العلم الاجمالي في وجوب الاجتناب  
 عن طاق احد الاطراف والملازمة بغيره ايضا اذا عرفت ذلك فنقول ان كان حكم  
 العقل بوجوب الاجتناب نحو العلم التام بالنسبة الى وقت الف القطع بوجوب  
 الواقع القطعي بحيث كان لا بد له الاصول عموم او اطلاق تام لاطراف العلم الاجمالي  
 يجب تحصيله وتفسيره في العقل القطعي بالاشبهات البديهة فالعلم بامر بوجوب



الاجتناب عن الملاقي وان لم يكن كمالا كان بالنسبة الى الواقع القطعية على نحو  
 الاقتضا بحيث لو كان لا دولة الاصول لكان مقتضى فانه مقتضى تواتر الاصول  
 لا ان كان مقتضى تواتر اعمام كالاخي في الملاقي يحكم بالطمان بانه ان دولة الاصول وان  
 كانت شاملة بالذات لان العلم الاجمالي مانع من كونها في تمام الاطراف للزوم الملاقي القطعية  
 الواحد في غير مقتضى تواتر العلم الاجمالي مانع من كونها في مقتضى الاطراف في جميعها مقتضى  
 الاصول فتسقط بالذات ولا مانع كانت الاصول جارية ولم يكن مانع منها فتسقط وتناقض  
 فرض عدم المانع المذكور في احد الاطراف او لا يقتضي ان مانع اخر من اجزاء الاصول حيث كان  
 اصل علم الملاقي غير مبتدأ بالعلم من جايها ان قلت انه معارض بالاصل في طرف  
 صاحب الملاقي الفتح فان مقتضى الملاقي بالفتح قلت طلاقا ان الشك في الملاقي بالكر  
 مسبب عن الشك في الاصل فيكون مقتضى الاصل في مقتضى اصله الملاقي لا يكون  
 معارضنا لمقتضى تواتر العلم الاجمالي مانع من كونها في تمام الاطراف في جميعها مقتضى  
 هذا وعليها بالذات ان تمام مقتضى الملاقي لا يقتضي هذا ويمكن ان يقال ان  
 مقتضى الاجتناب عن الملاقي هو جوبه عدم جواز الكثرة بغيره وعدم جواز الصلوة  
 فيه وبالعلم عدم جواز استعماله في غير الملاقي لا جاز في مقتضى الملاقي فيكون  
 وجوب الاجتناب عن الملاقي مقتضى الملاقي فيكون مقتضى الملاقي فيكون مقتضى الملاقي  
 فيما يشترط فيه العلم والاجمالي مانع من كونها في تمام الاطراف في جميعها مقتضى  
 الفرض اجتنابا عن الملاقي في تمام الاطراف في جميعها مقتضى الملاقي فيكون مقتضى الملاقي  
 الواقع لنفس احد الاطراف الذي يكون مقتضى عدم جواز جوبه للاجتناب عن الملاقي  
 الاضطرار لا يقتضي في فرض عدم المانع من اجزاء الاصول بانه مانع على عدم شمول دولة  
 الاصول الاطراف ولا مانع على فرضه وانما مقتضى كون هو المعارض فقد عرفت ايضا

الاجتناب

القسم الثاني في المضاف وهو ما يطلق عليه المضاف والملاقاة بالاعتقاد كالاقتضا  
 الاجام والمقتضى منها بوجوب الملاقي لا يطلق والملاقاة بالاعتقاد كالاقتضا  
 ثم انه لو شق في وجه الملاقي الاطلاق فيما يقتضي كالمضاف يمكن ان يقال ان مقتضى  
 المقتضى وان لم يقتضيه الاصل لعدم مقتضى الملاقي بغيره فيكون مقتضى الملاقي  
 بناء على مقتضى الموضوع عن فانه لو كان مطلقا لان كان مقتضى الملاقي لان كان مقتضى  
 الاصل لو كان مطلقا لان كان مقتضى الملاقي لان كان مقتضى الملاقي لان كان مقتضى  
 من غير ان في نفس الاجزاء فيقتضي ان مقتضى الملاقي لان كان مقتضى الملاقي لان كان مقتضى  
 منه ولا يصح اختلاطه بالمضاف بعد العلم بان الملاقي على الاضواء وايضا لو فرض  
 كون مقتضى الملاقي ان يفعل ملاقات في الحاشية من مقتضى العلم الاجمالي لان مقتضى الملاقي لان كان مقتضى  
 لم يجر الاستصحاب لكونه في لوازم الاطراف العلم الاجمالي لان مقتضى الملاقي لان كان مقتضى  
 بالمضاف على وجه عدم صدق الاجمالي عليه فانه لو كان مقتضى الملاقي لان كان مقتضى  
 كما تقدم ان مقتضى الملاقي لان كان مقتضى الملاقي لان كان مقتضى الملاقي لان كان مقتضى  
 منوطا للماء العرفي وهو ان كان الاجزاء اتصالا لا كالاخاء المتلاشيتين في المضاف فلم  
 يجر الاستصحاب في نفس الاجزاء فيكون مقتضى الملاقي لان كان مقتضى الملاقي لان كان مقتضى  
 هو الرجوع الى الاصول في شخص المقتضى وتدور في الاصل الموضوع في الاجزاء في الفرج  
 الادوار على وجه مقتضى الملاقي لان كان مقتضى الملاقي لان كان مقتضى الملاقي لان كان مقتضى  
 عدم حصولها بقاء الحدث والنسبة الى الفعل بالملاتاة وعدم مقتضى الملاقي لان كان مقتضى  
 كذا فالاصل انفعال او عدمه وجهان متباينان على افتقارهما على مقتضى الملاقي لان كان مقتضى  
 للافعال لان الادلة وكون الكثرة مانع وعدم منه الاستفاد هذا ما يتفاد من كلام بعض  
 المحققين في كون مقتضى الملاقي لان كان مقتضى الملاقي لان كان مقتضى الملاقي لان كان مقتضى

الاجتناب



سابقة الايضاح فيها غرضه فلا يفرق بين التقادير من العدم وبين عدمها كما لا يخفى فانما  
 لا مانع من اجزاء استصحاب الطهارة وقاعدتها من النسبة الى الفروع الاول واما الفروع الثاني  
 وهو ما خلت المطلق بالاضاف مع القطع بعدم صدق الاشياء عليه فبعد صحة  
 سلب الماد عن كليها على احكام الماد لا ينعى الحديث وينفعل باللاقات وان كانت الاجزاء  
 المتلازمة من المطلق مقلدا كذا ولو انتج المطلق بغير المضاف الى ما كان او لم يكن  
 فتلك في سلب الاطلاق فلا اشكال في اجزاء الاستصحاب الا من جهة عدم بقاء الموضوع في الظاهر  
 في الخارج انه لا يمكن ان يكون الماد ايضا بعد كون المجمع في تعيين الموضوع هو العرف هذا تقدير  
 العلم بعدم صدق الماد بالماضي غير المضاف عليه كالمفروض والاولى من عدم  
 العلم بذلك فالظاهر ان هذا التصحيح متعارض مع ما يقتضيه العلم بالذات ايضا لا  
 من اعتبار العلم بغيره بل من اعتبار الماد والافراد في العلم بعدم سلب الماد كذا في الظاهر  
 ان مقتضى الاطلاق لا يفيد بعد كون الاحكام منوطا بالماد العرفي وان كان الاجزاء  
 اتصالا فتم ثمة ان الملائحة في سلب الاطلاق وعدم صدق الماد في العرف وعدم ذلك  
 بالكثير ولا خلاف بين العلماء في ذلك فيما لو كان المضاف مطلقا في خلافه  
 في الماد مضاف على ما في المواقف افعال الخلاف فيما لو كان المضاف ملبوسا بالوصف  
 فحق الشيخ هو ان كان المطلق اكثر من الموضوع غير متلازم وان كان المضاف اكثر  
 لم يصح وان كانا على ان ايضا لا يصلح ومن ان المبرج في صورة التساو في الجمع  
 للاختياط وظاهر من ثبوت عدم صدق الماد في العرف على ما في بعض المحققين هو  
 ثمة ان العلم بجمع قولهم هو بالصدق العرفي قال بالتقدير في كل الخلاف في كل  
 عنه التقدير بالوصف والادليل على التقدير والاعل التقدير بالوصف فتم ثمة ان  
 ما يرفع الحديث ام لا المشهور على الثاني والخالف لهم الصدوق في

في الخارج انه لا يمكن ان يكون الماد ايضا بعد كون المجمع في تعيين الموضوع هو العرف هذا تقدير العلم بعدم صدق الماد بالماضي غير المضاف عليه كالمفروض والاولى من عدم العلم بذلك فالظاهر ان هذا التصحيح متعارض مع ما يقتضيه العلم بالذات ايضا لا من اعتبار العلم بغيره بل من اعتبار الماد والافراد في العلم بعدم سلب الماد كذا في الظاهر ان مقتضى الاطلاق لا يفيد بعد كون الاحكام منوطا بالماد العرفي وان كان الاجزاء اتصالا فتم ثمة ان الملائحة في سلب الاطلاق وعدم صدق الماد في العرف وعدم ذلك بالكثير ولا خلاف بين العلماء في ذلك فيما لو كان المضاف مطلقا في خلافه في الماد مضاف على ما في المواقف افعال الخلاف فيما لو كان المضاف ملبوسا بالوصف فحق الشيخ هو ان كان المطلق اكثر من الموضوع غير متلازم وان كان المضاف اكثر لم يصح وان كانا على ان ايضا لا يصلح ومن ان المبرج في صورة التساو في الجمع للاختياط وظاهر من ثبوت عدم صدق الماد في العرف على ما في بعض المحققين هو ثمة ان العلم بجمع قولهم هو بالصدق العرفي قال بالتقدير في كل الخلاف في كل عنه التقدير بالوصف والادليل على التقدير والاعل التقدير بالوصف فتم ثمة ان ما يرفع الحديث ام لا المشهور على الثاني والخالف لهم الصدوق في

في الخارج انه لا يمكن ان يكون الماد ايضا بعد كون المجمع في تعيين الموضوع هو العرف هذا تقدير العلم بعدم صدق الماد بالماضي غير المضاف عليه كالمفروض والاولى من عدم العلم بذلك فالظاهر ان هذا التصحيح متعارض مع ما يقتضيه العلم بالذات ايضا لا من اعتبار العلم بغيره بل من اعتبار الماد والافراد في العلم بعدم سلب الماد كذا في الظاهر ان مقتضى الاطلاق لا يفيد بعد كون الاحكام منوطا بالماد العرفي وان كان الاجزاء اتصالا فتم ثمة ان الملائحة في سلب الاطلاق وعدم صدق الماد في العرف وعدم ذلك بالكثير ولا خلاف بين العلماء في ذلك فيما لو كان المضاف مطلقا في خلافه في الماد مضاف على ما في المواقف افعال الخلاف فيما لو كان المضاف ملبوسا بالوصف فحق الشيخ هو ان كان المطلق اكثر من الموضوع غير متلازم وان كان المضاف اكثر لم يصح وان كانا على ان ايضا لا يصلح ومن ان المبرج في صورة التساو في الجمع للاختياط وظاهر من ثبوت عدم صدق الماد في العرف على ما في بعض المحققين هو ثمة ان العلم بجمع قولهم هو بالصدق العرفي قال بالتقدير في كل الخلاف في كل عنه التقدير بالوصف والادليل على التقدير والاعل التقدير بالوصف فتم ثمة ان ما يرفع الحديث ام لا المشهور على الثاني والخالف لهم الصدوق في

في ما لو ورد فانه اجاز الغل في الموضوع بما لو ورد وان قيل على ما يظهر كلامه  
 المنقول عنه فان ظاهره جواز مطلق الصالحات به بمطلق المضاف لكن في حال  
 الضرورة قال وما سقط في الماد على ما ليس بخبر ولا يحتمل فغير لونه وظهر  
 راجحة حتى اضيف اليه الى ان قال في تلخيص الاستعمال عند وجود غيره وجاز  
 في حال الضرورة عند عدم غيره ووافق الصدوق في الحديث الثاني هو  
 على ما يظهر كلامه في مضافه ووافقه الصدوق في الحديث واما الحديث الاول  
 الاجمال المتقوله في رغبة الغيبة والتذكرة ونهاية الاحكام على ما في الظاهر والشرع فانه  
 قال في راجحة الاجمال ومن الرضا قال في رغبة الغيبة والتذكرة ونهاية الاحكام على ما في الظاهر والشرع فانه  
 ومن طائفة الفلاس في عدم رفع الحديث وفي الذكوان قول الصدوق يدفع سبق  
 الاجمال وما نحوه واما على السهو ايضا قول الصادق في خبره بغيره بعد سواك  
 عن الموضوع بالكلية التي لا اناها للمادة الصعيد وخبره عن المبر للغيره من بعض  
 الصادقين ان كان الرجل لا يقدر على الماد وهو يقدر على البصر فلا يرضى وبالبصر  
 انما هو الماد والتميم وظاهره ايضا قوله نعم وانما انما في السماء وما هو طوله  
 لكونه في مقام الامتنان ولو كان يحصل في الماد كان ذلك لا يخفى وكذا  
 على ان الماد لم يكن لا مشهور الا الاستصحاب الحاشية فيه الكفاية الا ان يكون في  
 دليله على خلافه بل ليس في دليله ما هو مستند الصدوق في خبره في نفس  
 عن الحسن ثم قال قلت له الرجل يغسل عاه الورد ويتوضأ به للصلاة قال نعم  
 لا بأس بذلك فالتقوله عن ابن ابي ابيد على ما في الظاهر انه لا يعتد على حديث محمد بن  
 عيسى بن يونس فهو ليس له الا حديثه عن غيره من غير وجه قد عرضوا له  
 عنه فانه لا يخرج من الاستصحاب بسببه اللهم الا ان يقال ان في الخبر اذا كان في ماء حتى

في الخارج انه لا يمكن ان يكون الماد ايضا بعد كون المجمع في تعيين الموضوع هو العرف هذا تقدير العلم بعدم صدق الماد بالماضي غير المضاف عليه كالمفروض والاولى من عدم العلم بذلك فالظاهر ان هذا التصحيح متعارض مع ما يقتضيه العلم بالذات ايضا لا من اعتبار العلم بغيره بل من اعتبار الماد والافراد في العلم بعدم سلب الماد كذا في الظاهر ان مقتضى الاطلاق لا يفيد بعد كون الاحكام منوطا بالماد العرفي وان كان الاجزاء اتصالا فتم ثمة ان الملائحة في سلب الاطلاق وعدم صدق الماد في العرف وعدم ذلك بالكثير ولا خلاف بين العلماء في ذلك فيما لو كان المضاف مطلقا في خلافه في الماد مضاف على ما في المواقف افعال الخلاف فيما لو كان المضاف ملبوسا بالوصف فحق الشيخ هو ان كان المطلق اكثر من الموضوع غير متلازم وان كان المضاف اكثر لم يصح وان كانا على ان ايضا لا يصلح ومن ان المبرج في صورة التساو في الجمع للاختياط وظاهر من ثبوت عدم صدق الماد في العرف على ما في بعض المحققين هو ثمة ان العلم بجمع قولهم هو بالصدق العرفي قال بالتقدير في كل الخلاف في كل عنه التقدير بالوصف والادليل على التقدير والاعل التقدير بالوصف فتم ثمة ان ما يرفع الحديث ام لا المشهور على الثاني والخالف لهم الصدوق في



الاحكام عندئذ ان يكون لها شئ من الامور في الاستحقاق للمورد لها الرضا  
او قطع النظر عن هذا الموضع من الخبر وبعده من الخبر فيعلم ان  
الراي العام كان له ان يقرر ان العلم بغيره فلا يثبت له بالقرائن  
التي تقرر عليها او كان لا يتلوا حجة صدوره من عدم هذا وقد ظهر مما ذكرنا  
الصدور في ما بان ان يقرر ان العلم بغيره لا يثبت له بالقرائن هذا ولا يرفع  
المضاد ايضا جعلا كما هو المشهور والحق ان هذا المصير في المرتضى  
باجزاء الاثر بالمبايعات مطلقا فان المحدث والذوق رقت عليه في  
كلامه في المسائل النامية وكذا نقله عن الشيخ في الخلاف في الحقيقة  
جواز ان لا يثبت بالمبايعات مطلقا في ظاهر الكاشاني في موافقة المرتضى  
بالظاهر من ان المناظر والاعين التي اسر كان يابح او بعده والمبايع كان ماء  
او غيره مضادا كان او غيره ولا يخفى كلامه من اسرارها في ظاهرها  
ان يثبت ايضا جواز ان لا يثبت بالمضاد لكن في حال الضرورة ونقلت  
كلامه واجبة المرتضى باجاء الفقرة باطلاق الامر بالغ في كثير من الاخبار  
وان الغرض من التعليق في الاعمى هو حاصل بالمبايعات اما الكبرى  
فوجدانها واما الصغرى فلو كان يثبت في الحكم الصغير فيقال للصادق في ان يبول  
فلا يصيب الماء وقد اصاب يد من شئ في البول فاصح بالخاطئة والترتيب  
تفرق يد فاصح من وجه او يصيب شئ في الماء لا يابس القبر  
فانها تدعى كفاية في الاعمى في الظاهر ولا يرد في غايته في الاعمى  
اي بعد الدم قال الا بالابن في هذا الدم البصاق هذا بخلافه في حال كون  
دليلا مستقلا وبقرائنه وشيئا به فظهر امر الدم بتطهير الشباب

في  
في  
في



ولم يفصل بين المروي وغيره واجمع المصنفين بالرواية على التاميم والحواس  
اتمى الاستدلال باطلاق الامر بالغ في ما ذكرنا من الاستدلال لا بد بعد ورود  
ما يدل على عدم كفاية غير الما في ان لا يثبت بالمصير كقولهم لا يجوز في البول في الماء  
اي بالمصير كقولهم فيمن اصاب شيئا من هذه الما او كقولهم وجد ماء في مكان  
لم يجد ماء فيه من ذلك الما كقولهم فيمن اصاب بالمصير في غير قيد الاطلاق هذا مع انه لو لم يكن  
في المقام الا الاثر الذي هو قيد الغسل في دون اثارها المصير والاعمى على عدم كفاية  
غير الما فلا يثبت في الما على المطلق في القيد بعد جواز وجوب التكليف كما  
فيما في غير الما على القيد في الذنب بخلاف المقام عند العرف في الما ان  
المطهر في المقام منصرف الى خصوص الغسل بالماء ان لم يكن بوجوبه في غير خاصه  
وعادة في ظاهرها ايضا في الاستدلال بقوله في ثيابك فظهر من ذلك ان يثبت  
التشبه في بعض الاخبار والتقصير في بعض اخر وان يراى ظهر اعمى في بعض  
او عرفت واما في الاستدلال بما ذكرنا من الغرض في ان الغرض في ثيابك فظهر من ذلك  
بدون ان الما في ثيابك في علم السمع ان الشرح حكم بوجوب الغسل في ثيابك  
موارد يعلم في ثيابك في الجاسر واما الاستدلال بما ذكرنا من غياث اما الاول  
فقطر عنده ايضا فلا وجه للاستدلال به لان الاثر في التطهير بالتراب الجامد  
فتم فانه في ان يبول في ثيابك في ثيابك في الجامد الصقيع بالمرح والظاهر  
ان التحصيل في الصقيع لا وجه له الا حصول القطع في ثيابك في الاعمى بالمرح  
فالناظر في القطع في ثيابك في الاعمى في الصقيع كان في ثيابك فاذن في الرواية لم  
تكن منه في موطر حقا فثبت ما هو في علمه فالصواب الاشكال في الاستدلال  
كما عرفت ما هو مدعاه فظهر ايضا ان يكون بيان الحكم صورة الشك ان يكون السؤال

جاء  
في























الطاهر مثل ما ورد في المطر من جهة الشمال ثم انزل الماء بعد السيل على السطح  
مكة عليه فتمت عليه الماء فيصير الشرب قالوا بالبحر ما صار من الماء الكثير منه  
ومثل ما ورد في الاستحمام الرجل يتجفف فيقع ثوبه في الماء الذي يتجفف فيقال لا يابس  
فكس فقالوا لا يتدبر لم صار لا يابس فقلت لا والله جعلت هذا فقالوا ان الماء الشرب  
القدر فانها بلا حظرة التعديل فيها لا ان كان الناطق في عدم الباطن بالطاهر الكثير  
الماء على القدر والسلك الاياه حيثما يقع في القدر قلت هذا التعديل كما لا يخفى يدل  
على عدم الباطن في عدم انفعال القليل الا ان تغير الى احواد صان الفجر وحيث  
ان الماء ينفذ الى القليل بالملاقات لا بد من احوال هذا التعديل فلا بد ان بعد  
الانزال الى على الماء في مورد خاص هذا واما الاخبار الدالة على ان الماء الشرب او الفجر  
فيما يظن فيه الجاهل من شرب او غيره كقولهم شرب وصل بعد السيل من على الصلوة  
في الجمع والكناس وموت المحكوم وغير ذلك في الموارد المتقدمة فلا بد ان على الطاهر  
بقية غير اربع في الماء الوارد بالملاقات لكان الركن سببا في انزاله في المحذور لعل فيه عدم  
كفاية الركن في الفعل فلا يكون الامر بالاحتياط بل تنظي في صورتي تعبد في هذا  
مع انه يمكن ان يستعمل منها قول السيد المرتضى في عدم انفعال القليل ان كان  
وارد على المتجسس ثم واما ما ورد في ان النبي صلى الله عليه وسلم من جوار الاعراب بصب  
فمنه من الماء عليه فهو رواية اخرى على ما في المعتمد من الخلاف فهو غير معتبر  
واما ما ورد في صب الماء على الخيل الذي اصاب جوار الصبي فهو من جوار الصبي غير ان  
جاءت ثم وايضا لا بد ان على ما عرفت ان الماء انفسه يمكن ان يستعمل فيه ايضا  
قول السيد المرتضى في عدم بياضه من الماء المستعمل في زالة الخبث لا ينفذ فيها  
انما يدل على مسئلة انفعال القليل بالملاقات وعدمه فالجواب انما يشهد

في

المتجسس

هو المختار مما نعلم على قول العاقل ويمكن ان يقال ان الماء الشرب هو الذي يعطى المتجسس  
هذا مع ان قوله في من قاسية ما ذكره في الماء فليس في الماء الا في صورة قور  
الماء على الخيل كما كان مطلقا في تعطل الوارد في رواية ثامن من عالم ورواية العاقل  
قد عرفت ما فيه فان القول بالقول قطره ماء المستعمل في زالة الخبث ان كان  
وارد ولا يستعمل في المتجسس المتقرر باعتباره اما ان ينفذ في القاع كما ذكرنا  
واما في جوار من غير ذلك فيقال انما لم يصب في الماء وجا الفجر في صورة  
العكس لا انفعال القليل بالملاقات ورواية يعطى المتجسس فتمت في هذا  
فما هو مضمون خبره في ان الماء كان الماء وادوا كانت الجاهل من جوار هو ان كان  
ان لا انفعال عامر مطلقا وان كان متحصرا بما اذا كانت الجاهل من جوار في الماء فانه قد  
تقدمنا انه يجب ان يكون الجاهل من جوار مطلقا لا ينفذ الماء في المتجسس ونحو كانه في الجاهل  
صورة ورواية على الماء كما يقول صاحب التقرار المارح المتجسس المتقرر باعتباره وان كان  
الماء وادوا المتجسس ثم ان ما يقع في العمل من الماء بعد العصر فيما هو معتبر فيه المارح  
في الداء طاهر بعد العمل على الخيل لانه بعد الجوار والكل والصلوة فيه في جميع الجاهل لا يمكن  
ان يكون ما يقع في العمل على الجاهل لانه لا ينفذ الماء في الجاهل من جوار في الجاهل من جوار في الجاهل  
بما لا ينفذ في القاية واضعفت من القوام بخاتمة بعد الانقضاء طارئة واداه في العمل  
فانما انقصوه كما ان تعطل في اصل الف لانه في القول بالبطانة من مطهر المشهور هذا  
ثم الطاهر على القول بالجاهل كفاية مطلق العمل من جوار في الثوب مثلا يرد  
ان كان مستعمل في تطهيره باعتباره المتجسس ويدل عليه رواية يعطى المتجسس  
حيث قال فيها فيصير ما اصابه الماء في القاية مطلقا من غير تفصيل في الغسل الاول



والسجله كبر الفديك كقولنا ما خوفنا من ان يكون لنا سبب لهذا المختصر المقصد الثالث  
في ما لا يستجاء

فان لا يحصى من القوي في الجوارح والجوارح وان كان الكم على حسب القاعده فالحال  
الطاهر لما عرفت من رتب قاعده المتبع لايضا المقصود للطاهر على قاعده تخمين  
التيه المقصود للجوارح فان النار قد خلقت في مواضع كثيرة كالمطر والماء في الارض  
والنار في الجبال الاولى وعلى فرض تكافؤهما يرجع الى استعجال الطاهر وقبالة تافه  
وجو كانه لا يجد عدو له لم يعمد من الظلاله والافلاك فيكون هو المرحوم والماء كونه  
بعض الدوله الماسيه والقصيد والفرق بين الورد بين الان ان الكم يجب الاداء  
المختص في المرحوم واما يد على الطاهر من رواية المرحوم والى العصبى واخبار  
رشي امانيا بظن الجوارح وخصه بالمتبع بغير المرحوم في الارض فيكون هو المرحوم  
والتعليق في رواية الاستعجال والمطر في بعض منها والاعمال غير واضح كالأول  
والثاني وبعض منها سنو غير واضح كالثالث وبعض منها لا بد من ارتكابه  
النار في غير القائل بانفعال الماء القليل ومعه الدوله الماسيه فانما القوي الجوارح  
مطالافه في قوة لرواية بعض المتقدمين هذا  
بعد الفصل مع هذا الغالب بالعلم والابواب او غيرها الظاهر طارته لان  
حكم الاشياء كالمطالافه المحل وجواز الصلوه في بعض الانفصال المحظ ان كان مطلقا  
فالمحظ في التخيال فينا فيه وينا فيه فالحق في انما هو مضافه في ذلك القول  
بجوارحه بعد الانفصال وطارته راد في المحل فانه غير معقول كما هو في رتبة القول  
بالطاهر مطالافه المشهور هو ثم الظاهر كفايه مطلق الفصل في هذا الفصل  
شما رتبته في قوله في الجوارح على قدر وجباتها وتدرج عليه واما بعض المتقدمين  
فان فيما يغفل ما اصاب الطاهر في غاية مطلق الفصل هذا المقصد الثالث في الاستعجال







[illegible]











وكيف كان تعرفه ان الظاهر من اخبار الباب وطهارته يخرج رفع الخبث من الارض ماء  
 مطلق طاهر الاصل فيه هو المطهر يخرج رفع الحدث من غير الاجزاء المذبة في المعتبر  
 المستخرج من عدم جواز رفع الماء المستعمل في غسل الخبث واستعمال المطهر يد على عليه  
 ايضا ثم الظاهر عدم الفرق بين المذبة وبين الخبث في الحكم لشمس اللفظ الاستحباب لفضل  
 يخرج البوارض كما ان الفرق بين الطبيعي وغيره اذا كان معتقدا انتم فانه يمكن ان يقال  
 المتكلم انه لما كان الغالب هو الطبيعي فالأخبار منصرف لغيره فتم وما ذكر في ظاهر الحكم  
 حكم غير الطبيعي اذا لم يكن معتقدا فانه لا يلحقه حكم كون الاجزاء منصرفه عن غير ما يلزم ان  
 كان خلتل الوجود موجب لا تصرف فلا يلحقه غير الطبيعي هذا الحكم من غير فرق بين المعتقدا  
 وغيره وان امكن محبته في الحقيقة الحكم في غير فرق ايضا بين المعتقدا وغيره فتم ثم الظاهر  
 عدم اعتبار سبق الماء الى اليد في الحكم الطاهر ولو سبق اليد للماء لكان بقصد  
 الاستحباب لا لاطلاق اخبار الباب سيما في الوجود ما دون جهة تلك الاطلاقات يكون  
 الحكم ايضا الطاهر ولو كان وزن الماء بعد الاستحباب الكثر منه قبله ونحو جهة ذلك  
 الاطلاقات ايضا يكون الحكم الطاهر وان كانت اجزاء مفرقة من الغائط في الماء لم يرد ذلك  
 الحكم ولو خرج مع البوارض الغائط خارجا اخر كالدق وغيره وتجس الجواب كما  
 تجس الجواب في الغائط بل في الاقي الماء باها كالاق البوارض الغائط والجاء في جميع مع  
 الغائط البوارض سواء كان في الدق كالدق مثله او متنجسا كالنواة مثلا غير قادم في هذا  
 الحكم كذا في الاطلاقات فتم بل ذلك الحكم فيما خرج بعد البوارض الغائط ما يجد  
 من تبعاتها والخاصة من خروجها من غير جواز او متنجس مع البوارض الغائط  
 لا اوجدها مما يقدح في اعتبارها لا يخرج عن محل من صدق الاستحباب  
 عن جهة ان يقال استجبت فيقع ثوب في الماء الذي استجبت به فقام

وبعبارة اخرى يخرج خباثة اخرى لا يوجب حصول حدث ومنوان للفعل غير  
 حيث لا يستجار ومنوانه فعله في تقدير ظهور الارض في الحكم الحديث وان من حيث  
 الاستحباب كما هو الحق فالحكم فيما يخرج فيه هو الظاهر ايضا لما عرفت ان يخرج  
 اخرى لا يوجب حصول حدث في اخر غير حيث الاستحباب نعم لو اصابه  
 خباثة اخرى كان تلوون الارض التوقيع عليه لا يخرج مثلا فالحكم في الارض  
 فذلك لو كان المحل قبل البوارض الغائط لم يوجب خباثة اخرى في الاصل كما لعل المشهور  
 بعد البوارض عدم الاستحباب او احوالها في الخارج وهذا في الحقيقة لا يتغير  
 في رتبة الباب لما عرفت عن ظهور الارض في الحكم الحديث وكذا الحكم في الجواز لو تغير  
 الماء في احد اوصافه الثلاثة بخباثة اخرى في البوارض الغائط وتبدل عليه الاخبار الدالة  
 على خباثة الماء مطرا كان او غيره بالتغير الجواز في احوالها وصافه الثلاثة والنسبة فيها  
 ومن اخبار الباب ان كان يتلوه من جهة الانا ما يخرج على اخبار الباب بالثبوت  
 بل الاجزاء كاقطع الجواز في بعض فضلاء المتأخرين انما يعتد في الحكم  
 على ان اجزاء حدثت قالوا البعض الظاهر ان الحكم بقاء في الارض لا يمكن الناقض الى اخر  
 ما قال ويؤيد كون الحكم بقاء انما لا يعتد في نقضه لان في الارض المكعب الصقمية  
 التي تكون عند نعم قال في الجواز في احوالها المصنف ما لم يتغير بالقياس على المشهور  
 هذا ثم ان بعد ما عرفت ان الحكم بالطاهر هو ما لا يستجار به لا بد من اعتبار صدق  
 فلو تعدى خباثة البوارض الغائط عن المحل فلا حاشا بحيث يخرج عن صدق  
 الاستحباب او لم يجهت من الحكم وان كان الحكم في صورة التعدد كله بالثبوت الجواز هو  
 الظاهر الا انه في هذه الصورة مع التصار على خباثة اخرى في الخارج المحل التبع  
 خباثة اخرى جدير بلحظة ما تقدم من اثره اعدم اصابة الماء بخباثة اخرى جدير بحكم



وتلخص ما ذكرنا من الاستقراء بعد صدق انما الاستقراء ظاهر وطاهر مشروط بطرفين  
 احدهما عدم تغيره بغيره في محل في احد اصناف الثلاثة والثاني عدم اصابته بخارج جدير  
 هذا في المقام ثم يعلم ان المشهور هو الظاهر وهو نقل عن المتكلمين التفصيل بين  
 الغسل الاول فانه يستر الغسل الثاني فانه يستر الاول ولعل الجمع بين رواية العيص  
 المتقدمه واخبار الباب وانتهى به ان الغسل بغيره يوجب الوضوء وان كان الغسل  
 بالعموم من وجهين في اخبار الباب برحمة عليا في وجه منها موافقة للمشهور ثم  
 وكثر ما ذكره بجملة ما لا يرد من اقسام المقصد الثالث في الماء المستعمل  
 في رفع الحدث اما الاصح فلا خلاف في طهارته ومطهرته من الحدث  
 والنجس قال في المحاور في زيادها المصد والماء المستعمل في الوضوء ظاهر مطهر  
 اجماعا وحسب لا يمتنع انما ظاهره وتلك عليه عموم ما اخبرنا والاولى الدالة  
 على استعمال الماء المطلق في رفع الحدث والنجس من غير ان يكون في مقام رفع  
 الحدث عن الشوب وغيره ومنه في الامور بالوضوء بعد وجوب الماء مما يطلع عليه المقتضى  
 وقوله ثم انما يجوز ما وجد في هذا من الامور وما لا يوجبها من الامور والاهل  
 كانت نزيلا للتذكير والافاضة مما عني في الذكر وخصوصا رواية عبد الله بن  
 سنان عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله قال لا بأس بان يتوضأ بالماء المستعمل وقال  
 الماء الذي يغسل به الثوب ويغسل به الرجل من الجنابة لا يجوز ان يتوضأ به ويقرأ به  
 واما الماء الذي يتوضأ به الرجل فيغسل به وجهه ويغسل به ثوبه فلا بأس بان يتوضأ به  
 غيره ويتوضأ به ورواية زرارة عن ابي عبد الله قال كان النبي اذا توضأ واخذ  
 ما يقطع من وضوئه يتوضأ به واستقى به الظاهر والمطهر وقاعدة  
 الظاهر على جبريد بن ابي عمير ايضا وبالحكم للاختلاف في المسئلة ونقل عن ابي جعفر

ما يتعلق برفع الحدث

الماء المستعمل

الماء بخبره مغلطه هذا ولا يخفى ان هذا الحكم بالنسبة الى المتكلمين لا يمتنع فيه نعم نقل في  
 الدور عن الفقيه انه اخبر عنه نقله عن ابي عبد الله ورواه عنه ورواه عنه  
 شاملا من الاخبار والاعتبار بها واما الاكبر فالظاهر وبالحكم والاختلاف  
 في طهارته ويؤيد عليه مومات الظاهر مطهر في وضوء الماء وخصوصا ما روي في المقام  
 على عدم البأس مما ينفع من الماء الذي يغسل به في الاثاء وبالحكم للاختلاف في ذلك كما في الحديث  
 واجامعا كما في المحاور وان الشريفي استبعد بعض الاخبار كحديث محمد بن مسلم عن ابي عمير  
 ورواه عن الماء يتوضأ به الدواب وتلعب فيه الكلاب ويغسل فيه الخيل في الماء ان كان  
 الماء قد كثر حتى يشرب منه وغيره مما يتعلق بغيره التمام والظاهر ايضا جواز  
 رفع النجس لا اختصا من النجس على من في رايته بغير رفع النجس كما تعرفه في  
 بل في المنع من نقل الاجماع على ذلك وان كان يظهر من الذكر كون ذلك حلالا فيما  
 قال جواز الشرب والمحقق انما اخباره بطهارته الى ان قال وقيل لا وان  
 احتج في المحام كون المنقوض عنه بعضه الفيني ثم الظاهر خروج الاناء المندوب  
 عن الحكم فان المستعمل فيها ظاهر ومطهر قال في الحديث في جازية المتأخري للاختلاف  
 عن المستعمل في الاناء المندوب قال في المحاور اما الاناء المندوب وهو ما نكلمه في  
 كونها طاهرة مطهرة ثم انه لا يترتب بغيره استعمال في غسل الجنابة او غيرها وغيره  
 من الاناء الواجبة الاصل قال في الحديث المفقول في كتب الاصول هو جعل كل  
 الخلاف موضع الحديث الاكبر الى ان قال وانتهى به ان كلامه الصديق  
 في الفقيه صريح في التحصيل بغير النجاسة وكذا الاخبار المنقولة دليل على  
 المذكور على ان قال وعلى تقدير كون كل النجس على ما نقله الاصول من الامور  
 فلا يخفى ان الدليل ارجح اخص من المذهب نعم بما يتصل بقوله ثم في رواية عبد الله بن



سنان التي هي احد اركان ذلك القول واشباهه بقطعة على الماء الذي يغسل  
 به في النجاسة الا ان فيه احتمالا عظيما على ما يجوز ان يكون في توكيد النجاسة  
 ثم يخرج الظاهر من حيث ما يتضح من بدن الغسل ويفصل عنه على وجه التقاطع  
 عن كل الكلام لاعتبار غيره من اخبار الباب فليكن من الاخبار منها صحيحه فمما كان  
 اوسع عدم النجاسة يغسل فيقتضي من الارض في الزنا وقفا على الاباء في ذلك ما كان  
 الله ما جعله على الدين من خروج هذا ويمكن ان يكون الحكم بعدم النجاسة في سقوط  
 الاخبار للاستحالة ويمكن ايضا منع التبادر المذكور سيما بعد اجتماع  
 القطر فيقتضي عليه فلو ثبت القطر بعد الانفصال فلا يجوز استعمال  
 تلك القطرات في رفع الحدث بناء على القول بالمنع نعم لا يابى فيما اذا استعملت  
 في غير الاستحالة كما هو مورد الرواية المذكورة انما هذا في الامكان ولا خلاف في  
 ان ما يقع في الزنا بعد الاستعمال ليس من النجاسة مع ذلك ايضا روي ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ما ثبت في نأوه واحد هذا ثم الظاهر ان المستعمل  
 اذا كان كثيرا فلا يوجب الغرض خصوص ما اذا كان قليلا قال في الجواهر اعتبر على  
 تاركه ان النجاسة في الكثير وتال في اليسير وبما يتفاد من عدم النجاسة في هذا  
 والاحتياط في اخبار المنع ايضا ظاهر في القليل فان ظهر توكيد الماء الذي يغسل به النجاسة  
 او يغسل به من النجاسة فلا حظ لقطرة ظاهر في القليل وعلى قول الاطلاق كما لا يبعد  
 ادعاء في مثل هذا القول المذكور في خبر محمد بن مسلم قال سئل عن ماء الوضوء فقال ان حكمه  
 بازاره لا يقتضي ما روي الا ان يكون فيه نجاسة او كثره او كثرة في ذلك وفيه نجاسة  
 الا ان يقتضي ما روي في الجواهر في الكثير او في الوضوء بالكتلة الذي يغسل فيه  
 على الصحيح عن الياض التي ما بين حكمه الى الدين في قوله السيل وتاخر فيه الخلاف

في النجاسة  
 في الجواهر

تجاء

وشر من غير ذلك ويختل فيها النجاسة يقال انكم قد افاضت الى نصف الساق والى  
 الركبة واقل قال في هذا ومنه فمما روي في الخبر انه ليس في النجاسة في المستعمل  
 اي مثل رفع الحدث ثانيا بالماء المستعمل في رفع الحدث الا ان ينجس به شيء  
 النفس فان ما روي في الامور من رايات منها الذي هو ظاهر ما روي في عدم النجاسة في سنان  
 عن ابي عبد الله الماء الذي يغسل به النجاسة او يغسل به النجاسة لا ينجس به شيء  
 وانت فيه انما ضيقه في حيث السند والظاهر انهم نعم ذكر بعض الحقوقيين  
 في كتابه الظاهر انها وان كانت بحسب نفس السند ضعيفة الا انها على حسب الظاهر  
 الا ان على اعتبار ما معتبره ثانيا بملحظة الاخبار الواردة في كيفية الغسل حيث  
 ان فيها الامر بغسل الفرج اولاً ورواية محمد بن مسلم في المتقدم من ابي عبد الله ومما  
 عن الماء يور فيه الدواب وتغير فيه الخلاب ويغسل فيه النجاسة قال اذا كان  
 الماء قد كثر انما يشترط بملحظة الاحتياط على عدم نجاسته ما يغسل به النجاسة قريب  
 الى النظر في النجاسة في اخبار الباب وغيره على ما هو الغالب من قيامه بخاتمة بدنه في روي  
 الى حين الغسل الا ان عدم الوضوء بما يغسل به النجاسة يكون النجاسة بخاتمة  
 بدنه وبالحمل الملا حظ المذكور تكون من الرواية ضعيفة بحسب الدلالة ايضا وما ذكرنا  
 ظهر الجواب عما عني بقا اخبار المنع مع ان في بعضها ما هو الكراهة كرواية محمد بن مسلم  
 المتقدم من جدهم قال سئل عن ماء الحمام قال دخل به بازاره الى اخره فان فيها الحكم  
 بتاخر صورة العلم بغسل النجاسة في الماء ضرورة الشك في ذلك مع اختلاف  
 القواعد الشرعية ولما كان في ايضا هو ما روي الكراهة وفي بعضها الاخر ضعف  
 الدلالة من غير النجاسة المذكور ايضا كرواية ابن مسكان قال حدثني صاحب ثقة  
 انه سئل ابا عبد الله عن الرجل يغتسل في الماء القليل في الطريق فيجد ان يغسل











اولا والقول بانها تليد المطلقات الى العالمين الخارج منها من اجل المعتاد لا يسع الله  
 بعد ما يمكن ان يكون المعنى من ناحية استعمال المطلق في كثير من الامور من جهة وجوده  
 بعبارة اخرى بعد ما يمكن الارتباط الى اصل من لفظه معنى في كثير من استعماله فيكون المعنى الخارج  
 وجودا وبين ما يمكن ان يكون من جهة استعماله في قولنا ما يخرج من الارض من هذا العالم  
 هذا التقيد في قولنا ما يخرج من الارض من هذا العالم من جهة استعماله في قولنا ما يخرج من الارض من هذا العالم  
 يكون اشارة الى القول بالاعتناء فيكون هذا القول بمنزلة ما يخرج من الارض من هذا العالم من جهة استعماله في قولنا ما يخرج من الارض من هذا العالم  
 وادور من هذا العالم لم يكن له مفهوم وان كان الموصوف مفهوم فاذ القول هنا يقتضية القول بالاعتناء  
 مطلقا في الاعتناء وفي جهة حصول الاعتناء ولا كان قويا وكل الظاهر في الوجود خارجا عن فهم لا بد  
 من تقديره بما يسمى في قوله ونفسه لا تقتضي شيئا من هذا فمما كان هذا الكلام في ان كان القول  
 على نحو المعتاد كما تقدم في الاصل لا يقتضي مطلقا بل يمكن ان يكون خارجا عن هذا فمما كان هذا الكلام في ان كان القول  
 بين العلم في اقتضية الثبوت من المعتاد لا يقتضية العلم في حصول الاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 خروج صورة في جهة العلم في المعتاد من جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 فالقول في اربعة اشياء يقتضي مطلقا لا يقتضي مطلقا في الاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 والنقص مطلقا في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 بان يكون الموردين حقيقة المعدوم في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 هذا وقد عرفت ان القول في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 والاعتناء في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 خلقه من جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 السبع كان في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 والاعتناء في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء

فانه بعد ما كان في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 ان يقال ان العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 من جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 نعم لا يسع ان يقال في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 الصوت فقط كما في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 كما ان في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 ان في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 من جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 العلم ان المسلم اعلم في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 عن الحققة والحقيقة في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 على نفسه يصير ان علمه كان يقول في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 ومنها قولنا في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 اي الخالات في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 الموضوع الاحد في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 عنها ما ورد في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 فقال نعم اننا نعلم في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 كانت مطلقة الا ان بعضها الاخر يقتضي في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 الدالة على خلافه في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 التقيد وحمل على مطلقا في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء  
 الموجبات بحسب السند ولا التوجيه في جهة العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء ولا في العلم بالاعتناء















حصول المثلث او المتشقق او غيرهما على ما ذكره في المبرهات فانه من غير ان يكون  
 وشبهه جاعلة اخرى منهم اربع بان اقل ما يكون فيه مثلثا على المتشققين وان  
 لا يكون بين المتشققين اربع معنونهن كاي شمس في البياض فانه لا يكون  
 موارد من المتشققين انه اقل ما يحصل في الفل ان كان يمكن ان يكون الموردين  
 رواية شيطا برضا على الصم قلنا فلو لم يخرج عن الموردين الاستحقاق في البول  
 فقالوا انما على المتشققين البياض فانه لا يكون في الفل ان كان يمكن ان يكون  
 بالمتشققين من الموردين والظاهر منها ان العيار حصول الفل  
 ما يحصل في الفل المتشققين والقول بان العيار لا يحصل بالمثل معنونهن  
 فلا خلاف بين العلماء في ان اقل ما يكون في البول ما يحصل في الفل وعلمه  
 فظاهر من بيان اقل ما يكون في البول ما يحصل في الفل وعلمه  
 اعتبار التعدد وان اقل ما يكون في البول ما يحصل في الفل وعلمه  
 التعدد ايضا ذلك كان فظاهر الخبر المذكور ايضا في الفل وعلمه  
 لقول اعتبار التعدد على ما ذكره في الفل وعلمه  
 والشديد ان غيرهم من العلماء من على اطلاعته في الفل وعلمه  
 من العلماء والافتقار على عدم اعتبار التعدد في خروج البول واحل من بعد  
 في اعتبار التعدد فثبت ان موافقهم من المتشققين الفل ان كان غير  
 وحل الموردين على ما ذكره في الفل وعلمه  
 حصول الفل يحصل في البول والجود على الفل وعلمه  
 نعم الا ان قد استفاضت الاخبار بوجود البول في عند اصابة البول في  
 الجد قلنا لا يخفى فلو لمورد تلك الاخبار في الاصابة في الخارج فلا خلاف

في البول

حصول المثلث او المتشقق او غيرهما على ما ذكره في المبرهات فانه من غير ان يكون  
 وشبهه جاعلة اخرى منهم اربع بان اقل ما يكون فيه مثلثا على المتشققين وان  
 لا يكون بين المتشققين اربع معنونهن كاي شمس في البياض فانه لا يكون  
 موارد من المتشققين انه اقل ما يحصل في الفل ان كان يمكن ان يكون الموردين  
 رواية شيطا برضا على الصم قلنا فلو لم يخرج عن الموردين الاستحقاق في البول  
 فقالوا انما على المتشققين البياض فانه لا يكون في الفل ان كان يمكن ان يكون  
 بالمتشققين من الموردين والظاهر منها ان العيار حصول الفل  
 ما يحصل في الفل المتشققين والقول بان العيار لا يحصل بالمثل معنونهن  
 فلا خلاف بين العلماء في ان اقل ما يكون في البول ما يحصل في الفل وعلمه  
 فظاهر من بيان اقل ما يكون في البول ما يحصل في الفل وعلمه  
 اعتبار التعدد وان اقل ما يكون في البول ما يحصل في الفل وعلمه  
 التعدد ايضا ذلك كان فظاهر الخبر المذكور ايضا في الفل وعلمه  
 لقول اعتبار التعدد على ما ذكره في الفل وعلمه  
 والشديد ان غيرهم من العلماء من على اطلاعته في الفل وعلمه  
 من العلماء والافتقار على عدم اعتبار التعدد في خروج البول واحل من بعد  
 في اعتبار التعدد فثبت ان موافقهم من المتشققين الفل ان كان غير  
 وحل الموردين على ما ذكره في الفل وعلمه  
 حصول الفل يحصل في البول والجود على الفل وعلمه  
 نعم الا ان قد استفاضت الاخبار بوجود البول في عند اصابة البول في  
 الجد قلنا لا يخفى فلو لمورد تلك الاخبار في الاصابة في الخارج فلا خلاف

في البول

في البول

في البول















في العبادات هو الامتنان الذي يفرضه الفاعل بغيره من ارباب وجوبه  
اجامى ولا يتحقق الامتنان الا بالقصد فيكون القصد النية الواضحة  
عليه تحقيق الامتنان وبعبارة اخرى الامتنان امتثال النية  
هو متعلق بعبادة الله تعالى المتعلق كما يتوقف على القصد وهو هذا الوجه  
ظهر جوب التعيين في النية بعبادة الله تعالى فانما لا يتحقق بغيره  
خصوصية لا يمكن ان يتحقق الا في كماله فمتشكلا للامر والامر امتثال  
الامر يتوقف صدقه على قصد المأمور به بغيره فيجب لوجوب الامتنان  
هذا ويمكن ان يقرر جوب اعتبار النية بغيره وان يقال ان من العناوين ما  
لا يتحقق الا بامتنان العمل بقصد الامتنان بعبادة الله تعالى لا يعنون العمل  
به الا بامتنان بقصد بعبادة الله تعالى لا يعنون العمل به الا بامتنان  
والعناوين الثانوية كالمسح على الرأس في كل صلاة متعلق به التكليف بعنوانه  
فالا عناوين ثانوية بقصد الامتنان لا يمكن ان يتحقق به بمتعلق  
التكليف بغيره بغير الوجه السابق كما لا يخفى والظاهر ان الموضوع هو الصلوة  
وصحبتها وظهورها من العناوين الثانوية التي لا تخص الامتنان  
واعلم ايضا انه قد لا يكون ما هو متعلق بالتكليف الامتنان بعنوانه  
قد يكون بعنوانا اكثر من عنوان واحد فلا بد ان يتعلق التكليف بامتنان  
العنوان المأخوذ فيه واحد كان كافي الاول او زيد كافي الثاني والثالث  
انما يتعلق التكليف بامتنان في هذا الوجه فليس جوب التعيين امر او  
بالقصد بل وجوبه ثم انه لا يخفى ان النية والتعيين على ما قررته لا يختص  
بعبادة الله تعالى بل جاز في المعاملة ايضا لان الوجوب في اعتبار النية والتعيين

الواجب ان يكون العمل بعبادة الله تعالى

على ان يرتفع عدم تحقق متعلق التكليف بغيره وجوب ايمان المتعلق  
حق في المعاملة معلوم نعم الفرق بين العبادات والمعاملات اعتبار القرينة  
في الاول دون الثاني ومن غير اعتبار اصل النية والتعيين نعم يمكن ان يذكر  
اعتبار القرينة والامتنان وجوب اعتبار النية والتعيين كما مضى في الوجه  
الاول اعتبار النية هذا وقد ظهر مما ذكرنا انه لا فرق في جوب التعيين بين  
صورة وجوب المأمور به او تعدد واجباته لا شك في جوب التعيين في الامتنان  
في مدخلية بعض الامور كالوجوب والندب ويترفع الحدث والاستباحة  
في الموضوع وكقصد الوجوب والندب والارادية والقضائية والتمائية  
والقصدية في الامتنان لا يتحقق بعبادة الله تعالى لا يتحقق بغيره  
وتنجز المأمور به وقصد جميع خصوصياته انما لا شك في ان الوجوب والندب  
وغيرهما مما ذكرنا ان يكون في قبول المأمور به او لا وعلى تقدير عدمه  
يترفع عليها تعيين المأمور به او لا فمما مقامان من الكلام الاول في كون  
من القيود فنقول لا شك في عدم كون الوجوب والندب في القيود لانها اتيان  
الامر عليها هو لا يمكن اخذ في متعلق الامر كما هو واضح على ما بينا من حيث كونها قيد  
فلا في التعيين هذا نعم يمكن ان يكون الغرض متوقفا حصوله على اتيان الفعل بغيره وان  
لم يكن كونها في القيود فالتعيين وان كان يحصل بدون نيتها الا ان الامتنان بوجوب  
تحصيل الغرض يقتضي اتيان الفعل بغيره قلت الا وان كان كثر فيها لا يغفل عنها  
الا ان اعتبار قصد الوجوب بغيره متعارف مع عدم تعيينه الا ان اعتبارها يقتضي بعدا  
اعتبارها واما ترفع الحدث والاعتناء بغيره فلا دليل على اعتبارها بما مع كونها  
بما يغفل عنها العادة يقتضي عدم اعتبارها وكذا الامر في الارادية والقضائية

واما الفصل الثامن فلما يكونها ما بين شيئين مختلفين فلا شك في اعتبار نيتها



[illegible]

بهذا كله ان مسلم الغرض من باب الحكم الوضعي فالجاء في الاثر ان سبب الجناحة في غاية ما  
 في الباب بعد حكم الجناحة الكفر ما بعد الاستدلال في الغرض الذي به المصلحة في الكفر الباقية بعد  
 هذا ثم ان في تقدير وجوب الغرض على الكفر لا يوجب منه حال الكفر الا اثر شرط الايمان او عدمه <sup>الذي</sup> الثاني  
 فيتميز في الدنيا من الكفر باستعماله او بغير استعماله <sup>الذي</sup> الثاني والثالث مع الانها  
 لا يشترط التكليف <sup>الذي</sup> الثالث والرابع فان كان الدليل الذي على الظاهر في الجنب <sup>الذي</sup> الرابع  
 على الاستزاح في النسبة الى ما فيه فهو الاثر <sup>الذي</sup> الخامس والسادس في التكليف <sup>الذي</sup> السادس  
 عليه <sup>الذي</sup> السابع ثم ان مقتضى كون الكافر جنبا وانما يوجب عليه حال الكفر وجوب الغرض عليه بعد  
 بعد الاسلام فتوجب على الخارج الى دليل <sup>الذي</sup> الثامن <sup>الذي</sup> التاسع <sup>الذي</sup> العاشر <sup>الذي</sup> الحادي عشر <sup>الذي</sup> الثاني عشر  
 الاستعداد في الدواعي والتكليف التي يحصل سببها <sup>الذي</sup> الثالث عشر <sup>الذي</sup> الرابع عشر <sup>الذي</sup> الخامس عشر  
 الامر حقيقة حتى ايضا وقد عرفت ان الجناحة هي المصلحة في الزوال وغيره باقية حتى الاسلام  
 ايضا لان يكون من حصة الجنب فيها ايضا وهو كما ترى ان الظاهر من هذا الحديث انما  
 هو النسبة الى التكليف لا النسبة الى اثر الجناحة فثبت هذا من ان الظاهر من هذا الحديث ان  
 سقوط الفرض عن الكافر بالاسلام كما راعاه في الواجب <sup>الذي</sup> السادس عشر <sup>الذي</sup> السابع عشر <sup>الذي</sup> الثامن عشر  
 فثبت ان حرم الفرض كلاً <sup>الذي</sup> التاسع عشر <sup>الذي</sup> العشرون <sup>الذي</sup> الحادي والعشرون <sup>الذي</sup> الثاني والعشرون <sup>الذي</sup> الثالث والعشرون  
 القرآن







في الحيف

مجلس

لأنه كان في زمانه المراءى بعد البكاء ليس بمحيض فأنما كان في زمانه البكاء في حوض مطا  
 كايده عليه مرسله أحمد بن محمد بن أبي نصر عليه السلام (بعض أصحابنا قالوا لا يوجد الدم المراءى في وقت  
 يست في المحيض جدا حوضه منه ورواية ابن الجار قال قال أبو عبد الله عليه السلام ثلثه يترقى  
 على كل حال في الفوقية في المحيض وشبهه لا تحيض في زمانه واحد ما كان في زمانه  
 لها حوض منه أو ستون سنة كايده عليه رواية (أخو لي) قال أبو عبد الله عليه السلام قال قلت  
 ما التي قد است في المحيض وشبهه لا تحيض قال لا بلغت سنين منه فقد است في المحيض  
 وشبهه لا تحيض ورواية علي بن أبي حمزة قال قال أبو عبد الله عليه السلام (بعض أصحابنا قالوا  
 غير الثريد وستون بالنسبة إلى القرنية كايده عليه مرسله في أبي عبد الله عليه السلام (بعض أصحابنا قالوا  
 بعد الدم قال لا بلغت المرأة حقي سنه أو ثمانين إلا أن تكون لها مدة فترش و  
 فكلها رواية أخو لي في الدم وهذا الضرب أقوى شهادة من غيره في الودائع على المبيع  
 رواية حوضه حوضه في سنين بهذا الضرب هذا مصلح ما رواه المراءى قبله في  
 نفع يعني ليس بمحيض إجماع ويدل عليه رواية عبد الله بن أبي عمير في المراءى في المراءى في زمانه  
 يترقى على كل حال في الفوقية في المحيض وشبهه لا تحيض قلت وفيه يكون كماله  
 لم يبلغ نفع سنين فأنما لا تحيض وشبهه لا تحيض مصلح أقل المحيض ثلثه كان  
 أكثره عشرة بالأجزاء والأجزاء فيها وأخبر الدال على أن أكثره ثمانية مطاوع أو على هذا  
 ثم انه ما شرط التوال في أقل المحيض قيل نعم كما عليه الشهور وقيل لا بل في الثلثة  
 في خمس الشرة كما عليه الشيخ هو وقيل بالنفس صريح إجماع فالثاني وبني غير وقالوا  
 كما عليه الروايات في ذلك إن يكون دليلا <sup>لأنه</sup> يتبادر التوال في قوله أقل المحيض  
 ثلثه إجماع والروايات فان رأت الدم يوما أو يومين فليس في ذلك المحيض في المراءى

واصلا لعدم الحيض ليقال انما معا رضاء لعدم الاتساق فيه لان القول المستفاد من الاثر  
 والفتاوى على ان قوله ان يحكمه الدم بالاتساق من احكام الشرعية لترتب الدم فهو حكم بعدم  
 حضيضه وليس بمقتضى احواله لعدم الحيض بوجه واحد لعدم الاتساق فيه لعدم الاتساق  
 وان شئت قل ان احاله لعدم الحيض وارد هذا وما يكن ان يكون وللبالاش في قوله الم  
 في ماله ونحو وان القطع الدم بعد ما رتبه او يوجب ان يقتضيه صلات وان يقتضيه  
 في يوم رتبه الدم العشرة بالماء فان رتبه العشرة في يوم رتبه او يوجب في يوم رتبه  
 ثلثة ايام فقل الدم الذي رتبه في يوم رتبه في العشرة فهو الحيض  
 لا في غيره عليه ان هذا المرسل وان كانت في الاثر دلاله كما لا يخفى عند كون المرسل بوجه  
 هو انما بالاجماع الا ان كون الشرع في خلافه او موافقه له فاذ لا يحصى في العلم بالحيض  
 الذي يقتضيه تقديره بخبر او باصل لعدم الحيض واليه بين المرسل والرواية ضرورة  
 كما عليه الاثر في الاشياء لم يعتقد لان ما عداها رضاء كما بينا في هذا المثل الصواب في  
 المرسل في قوله الدم يومه او يومين قال ان كان رضاء عينا فلا يقتضيه في يومين وان كان  
 حصة فاعتقد عندك في الحوتين وهذا الخبر غير ان يكون المراد في الصلوة بوجه رضاء  
 وانما فيها القضا اذا لم يتوالى الثلثة منها فالاول رضاء بوجه رضاء المرسل وهذا لا يقتضيه  
 طريقه واضح ثم انه لم يعتبر في الثلثة متواليه مقترنة استمر الدم بحيث كلما وضعت في رضاء  
 تلوشت او كثر وجوهه كما يوم انما او يعتبر بوجه في رضاء الارل واخره في رضاء  
 في الثاني في قوله او رضاء الارل نعم لم يقتضيه القرات اليسيرة بالاستمرار في رضاء  
 اليه بما ياتي هذا ثم الظاهر عدم الخلاف في نزول اليقين في التوصلتين وضرب الراء  
 والاشارة بناء على القولين والابناء في هذا الموضع انما انما في قوله في رضاء

[illegible]



















الفعل الكثير المأخوذ من قوله تعالى فما بعد لو لم نقل بان محو الوضوء  
 بين فاعل التبرج من الشك على عدم بطلان الصلاة بالحدث العذر فان قيل بان  
 الاضرار المهيأ واحد ضرباً اخر في بطلان الذي ليس حدث فلا يمكن بان يخرج من المجامعة  
 ووقع الحدث خارج فلا يمكن الحكم بطلان الصلاة بالحدث للمانع واما الاخبار  
 الاخرى فلا يمكن بالاجل بان يورد بان الصلاة بالتيقن الذي احدث بين الصلاة وبين  
 الماء لانه بان نفس التوضي بين الصلاة فاعل التبرج من شخص من غير التيقن او  
 احد من خاصه بخلافه ويتوقف على ما مضى من قوله اما لو اوجب الماء فكيف  
 يتيمم ويغني اوله ولو كان على الوضوء والصلوة بالتيقن الذي عرفت ان صلواته بالتيقن  
 بالحدث فيها وجهان هذا الاخبار لا يمكن الحكم بطلان الصلاة الاخرى انما هي لفظة  
 الموافقة العامة فيقال ان في الكثير المحمول عند الاحتمال الدامية لا تقول ان  
 الى الف العامة من الموافق فانما يوجد التعارض والمخالفه بالجمهور المقتضى والظاهر  
 والتقييد ليست في التعارض في شيء كما ينبغي في محله فلا وجه لقول وجوب بطلان الصلاة  
 لموافق العامة بعد كون المخالفه فيها وحيث بان هو في حاله غير قبيل الى الف العامة  
 والجمهور او الى الف التقييد نعم كون هذا الاخبار تناقض غير محمول بها عند الشك  
 مع اعتداله ولا يخرجها سنداً ما يوجد فيها فتم في المقامه من غير العلم  
 بذلك فيقال ان الظاهر الخلاف انما هو في موضوع الحدث من غير اعتبار انما كان  
 في الصلاة اما لو احدث شكاً لم يكن على من غير علم فلا خلاف في بطلان الصلاة  
 هذا ومن القواطع والاتفاقات بين الصلوة عن القبلة ولبطلان الاذان

[illegible]

الاولى على الطبيعة الالتفات للصلوة وجوب الامام فيه وترتيبها عليه والى ذلك مقتضى  
ثبوتها في كل وقت حدوث الاستدبار بالوجه فيه اجماع على البطالة فانما به بالاشياء شكل الاول  
الدالة على طاعة الالتفات وان كانت قبل بظاهرها وظاهرها على البطالة في كل الصلوات  
ولم ينفذ بها دليل الا لا يجب تقييدها بحكم واثير وانما هو اجعفر يقول الالتفات  
يقطع الصلوة اذا كان بكلمة الغير بما اذا كان الالتفات تمام البدن لا ايقال بغيره والوجه فيه  
بالوجه الدالة على التقييد بالعاشق فيكون العوض من وجهه الذي ليس فيه وجوه دالة ولا يمكن تقييد  
احدها في تقييد المطلق على ما حفظه شيخنا الا انه ومن ما عمل بعد تقييد ذلك المطلقة لا يثبت  
من غير وجه لان دين الحاصي في عرف واحد الاما نقول ايضا بانها العاضدة لان الالتفات  
تمام البدن فانما استدلالنا بالمعنا ضمني فلا بد من ضيق الحكم بابطال الصلوة او اما  
في غير ذلك من التوقف ومنه ما اذا كان الالتفات بالوجه فيه اجماع لا ايقال بغيره لان دين  
المقام اخباره وفيه ان الالتفات الوجه فيه مبطل مثل ضربه في الصلوة فالان  
تكلت او ضربت جملتين قبله فاعاد الصلوة وشكل واثير الوحي اجماع في انزال  
استقبال القبلة بوجهه ولان قبلة وجهه قبل استقباله ولو كان وشكل قوله في رواية  
فانما حواجه جميع القبلة فخلعت مستقبل الصلوة استقباله لا انا نقول لامر ايقال  
هذه الاخبار بل لا يجوز لانه ليس قوله امر وضعت جملتين القبلة الاشمل قوله  
استقبال القبلة بوجهه وقس على الباقي هذا الحكم ان روايته على من يعجز عن ضيق  
خارج في الكراهية هذا فعلى ما يجب ان يثبت ان الاستقبال للصلوة غير ظاهرها وظاهرها  
على الاشارة النسبة الغير الموحدة بها فانما ان كان الحكم على الالتفات الوجه فيه مبطل

[illegible]











فيكون

منه وكل الشئ من الاربع والخمسة بعد الواو الى الروم لا يلزم له هذا الحكم الوجهه  
للبطلان فبعد الواو وبعد الثانية والثالثة بعد الواو والاربع  
والخمس الى الروم لا يلزم له هذا الحكم الوجهه  
بين الثلاث والاربع الى الروم لا يلزم له هذا الحكم الوجهه  
الستة السبع والثمان الى الروم لا يلزم له هذا الحكم الوجهه  
الصغير المقتصر منه اخص الشاخص الاثني والثلاث بعد الواو وبين الثماني والاربع بعد  
وبين الاثني والثلاث والاربع بعد الواو وبين الثلاث والاربع وبين الاربع والخمسة  
بعد الواو وبين الواو والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع  
الستة السبع والثمان والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع  
القيام يمكن عمومه في المقتصر فان الاخبار في مورد المقتصر او كانت بيان ان كانت  
انما هي ليست كذلك او كذلك الظاهر في ان الشئ كان ما في بين الركعات الساعات كذلك  
ان لم يكن كذلك انما كان الشئ بعد الواو والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع  
واحد عت عنوانها كما لا يخفى على من يتفكر في ان الشئ من الثلاث والاربع في جملة  
الركعات وانما هي في الشئ من اثني عشر ركعة في ثلاث فبعض على الثلاث بمقتضى الاخبار  
مقتصر فيكون الركعة المتقدمة بها رابعة وليعلم ان ما ذكرنا في مورد الواو والاربع في غير  
انما هي ركعة السابعة والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع  
خلافا لاسانيد الحاشي على انما هي منه مذكرة فتم

المعبر

ثم انما عرفنا ان الحكم بالاشتمال على المقتصر مبطل اجماعا وان الحكم بالحرف الواحد  
ليس مبطل اجماعا وان الحكم بالحرف الواحد الفهم في قوله عند بعض فقهاء  
ان يقال ان مقتضى الواو لا يلزم له هذا الحكم الوجهه  
الدالة على بطلان الصلوة بالنكس لا يقال كما تستعمل الحكم بالواحد الفهم لا يقال  
نعم الا ان خرج الواو من هذا ثم الظاهر ان الحكم بالحرفين في غير واجب كان يجوز  
كالحكم بالواحد في غير واجب كالحكم بالحرفين في غير واجب كالحكم بالحرفين في غير واجب  
المتقصره وانما هي بطلان الاخبار في ما نحن فيه فانما هي بطلان الاخبار في ما نحن فيه  
فانما البطلان في مقتضى الصلوة واما القصة فبعض مقتضى الصلوة وغير ذلك في الاخبار  
وهذا الاخبار وان كانت مطلقة عامة للحدود والسيور والاشياء فبعض مقتضى الصلوة  
لا يفرق على ما في الرواية من حيث هو الا ان مقتضى الصلوة في غير مقتضى الصلوة في غير مقتضى الصلوة  
جاءه هذا ايضا يظهر من هذا ان مقتضى الصلوة في غير مقتضى الصلوة في غير مقتضى الصلوة  
في غير مقتضى الصلوة في غير مقتضى الصلوة في غير مقتضى الصلوة في غير مقتضى الصلوة  
الصوت كان بعض ما لا يقتضيه الواو والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع  
بلا صوت غير مبطل وغيره مما استلزم على الصوت ولو كان بدون الصوت  
التي جميع مبطل واما لو كانت خصوصية المستعمل على المتدبر والجميع كما  
عن اكثر الاخبار في غير مقتضى الصلوة في غير مقتضى الصلوة في غير مقتضى الصلوة  
الصوت بلا شك اما ان تكون الاخبار كقصة فلا بد من الوجوه الى الاصل في البراهين  
او الاشتغال على الخلاف واما ان لا تكون ساكنة منه كما هو الظاهر

فيكون

والعلم ان الصلوة في غير ما ان يكون غير واجب وانما يكون في غير واجب كما اوسيطا واما ان يكون  
عن نسيان من كان الاول فلا شك في البطلان لانه مقتضى الصلوة في غير واجب كما اوسيطا  
الشبهة البعد في ما على التقديرين لا يلزم ان يكون الالتفات بعد الفراغ فلا يعيد الصلوة  
فان كان الالتفات في غير واجب في غير واجب وانما الالتفات بعد الفراغ فلا يعيد الصلوة  
كانت عليه رواية في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
عبد الله بن ربيعة في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
نعم قد تقدم في بعض الاخبار خلاف ذلك رواية في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
لم يكن علم في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
رواية في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
اعادة الصلوة في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
منه عن الحسن بن عوف في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
وان كانت الصلوة في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
المبطل البسيط بما لا يقتضيه بطلان الصلوة في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
سليم عنه ايضا في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
او شاء فلا يعيد الصلوة ايضا كما ذكره رواية داود بن ركان في غير واجب في غير واجب  
عبد الله بن ربيعة في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
على عدم وجوب الالتفات في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
الفتوى يقتضي بالاعتماد على ما في الخبر لاجل الاجماع المزبور ورواية عبد بن سلم فان قلت

الذي يكون في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
يشي الى الرواية ورواية الشيخ في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
العلم في ذلك عليه يكون قوله في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
الرواية على الصحيح في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
الاجماع ولا يفرق في مقتضى الصلوة في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
اشبه وان لم تكن رواية في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
او في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
يكن محله على الغالب المشهور في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
عدم المكان في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
الظاهر في الغالب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
بالاكثر على صحة المكان المطبق في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
الظاهر في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
الحسين في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
كونه في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
لو اعدم المكان في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
الظاهر في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب  
والشرع في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب في غير واجب

فيكون



















وَجَبَلُ عِثْرٍ

ولو بالواحد أو الاكثرية الغرضية وجوه اقرب من الاول وعليه يكتفى بالاجتهاد في

سنتین علیہ زکوٰۃ قال ان کان تابد افعلیہا زکوٰۃ وان کارها بئافلیہا صی

حصّة المكان في الارض الخراجية بناء على ما اذا كانت بعنوان اجرة الارض

المقاسه بمعنى ان الواضع يفرع على النصف او الثلث مثلا واما اذا لم يكن هذا المقصود



لاستدراك رواية ابي بصير ومحمد بن مسلم على عدم التسليم الموثوق كما لا يخفى الموثوق في ذلك كما لا يخفى  
وليس في الخطوط الشريفة الى ان يلاحظ ان ما قاله في ذلك من وجوه  
بعد ارجاع السطوح وموجبه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
ويعود الى ابي بصير ومحمد بن مسلم في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
الغدق في الثالث الى ان يلاحظ ان ما قاله في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
المعروف وغيره في ذلك الى ان يلاحظ ان ما قاله في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
الغرض الى الذي يمكن ان يقال ان ليس في هذا من ذلك المعنى وعلى من ادعى  
تقديم ما تقدم هذا ثم اعلم ان الزكوة في الغلات الارزاق وادعوا وان بقيت الف  
عام نعم لو بيعت بنقد وحال عليه المولر فقيمة الزكوة بالاجماع وتدل عليه رواية ابي بصير  
وعبيد بن زراره عن ابي بصير ومحمد بن مسلم في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
ويجوز ان عليه المولر بنقد قال ابي بصير ومحمد بن مسلم في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
وان حال عليه المولر بنقد قال ابي بصير ومحمد بن مسلم في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
جواز ارجاع القيمة في غير الانعام وتدل عليه رواية ابي بصير ومحمد بن مسلم في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
من زكوة في الارزاق من غير الانعام في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
بن يعقوب قال ابي بصير ومحمد بن مسلم في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
داري ان ذلك من غير الانعام وتدل عليه رواية ابي بصير ومحمد بن مسلم في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
قال قلت لابي بصير ومحمد بن مسلم في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
قال لا يعطى الا الدار كما امر الله في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
ايضا كما يدل عليه رواية ابي بصير ومحمد بن مسلم في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان

فخرج وقت تعلق الزكوة في الغلات فكل من الشهور على انما اصره ثم انما اصره  
انما انعقد اليه في الثلثة الاخر وتكون عند تسوية حصة في غير ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
في الشهور اقوى للاخبار الدالة على جواز المخرج في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
وتدل على ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
وعلى الجواز قبله هذا وما دلت ارجاع وهو الوقت الذي لو اصره المولر لكان في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
في وجهه صيرورته في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
عن وقت وجوبه لكان في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
وعند ضمانه لو كانت في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
لم يجد في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
يونس بن يعقوب انما حال عليه المولر بنقد قال ابي بصير ومحمد بن مسلم في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
انما يستقيم على ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
الارضتين حق الفقير في المخرج من ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
من ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
الاخبار التي اطلعت عليها في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
عن ابي بصير ومحمد بن مسلم في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
صدقة المخرج في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
يجب تقديمه في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
الوجه الذي رواه في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان

وان كان ثمة الدار او لا بعد وجوبه في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
اجبه على ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
فيه من رواية محمد بن مسلم في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
في البلد وتاخيرها بنقلها الى غير البلد في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
ظهور في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
بطلانها على عدم ضمانها في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
هذا كما جاز التأخير فلا فرق في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
بن عثمان بن العباس في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
تدل على ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
في البلد في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
في الزكوة بعث بها الرجل الى بلد غيره في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
رواية بن سنان في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
التي يوزنها في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
البلد ما صرح بها في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
في البلد لان رواية كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
كون ضمانها انهم لم يصدقوا في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
وبالعكس في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
جواز ارجاع في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان

تعلية ضمانه في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
بعث زكوة الى التمسك فضاقت عليه ضمانه حتى تقسم فقالوا له لو اخرجها من ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
يدفعها اليه فهو ضمان حتى يدفعها وان لم يجد لها في دفعها اليه بعث بها الى بلدها ليس  
عليه ضمان الى ان قال ذلك الوجه في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
انما للاخبار الدالة على جواز التأخير في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
التأخير مع وجود السحق في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
افرجها في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
انه لا ضمان فيها لما اذيع في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
بما على ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
من ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
الدالة على جواز التأخير مع وجود السحق في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
كيف ثبتت كافي في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
فانما لا بد من ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
هذا ما قد في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
يجب تقديمه في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان  
مطلق ولا يلزم في ذلك من وجوه العادة والقرينة اخرج منه العرش الخ المغير فظهر ان ما كان



















منه وادراكه في ذكره وقيامه وجوبه بحقوق السهو المكمل في الصلوة ناسيا ولو لطل الحزب من الصلوة  
على المشهور بل في عليه الاجماع ويدل عليه رواية بعد الوضوء في الخارج قال قلت لعبد الله بن علي بن ابي  
سليم ناسيا في الصلوة يقول اتعبوا الصلوة فكم قال ثم صلوته ثم سجد سجدة في درواه بن ابي يعفور  
قال قلت لعبد الله بن علي بن ابي بصير كعتني صلاتي ما بعد ما انيتشده وسلم ثم يقوم فيصلي  
ركعتين فيرجع سجدة يقرأ فيها بآخرة الكتاب ثم يتشهد ويسلم الى ان قال وان عظم سجدة  
سجدتي السهو درواه بن سعيد الاصح المشتهر على قصة من الساماني عن الحسن قال فيها وسجدتي  
لكان الكلام ورواه ابو داود في كتابه الادب في غير ما عاينته على هذا القصص ففعلهم بحقوق السهو  
قد دون بيان انه الكلام والسلام هذا ولو لا الاخبار التي تدل على ان في حكم الزعم الخرافة لا يتم  
ما بقي ولا شيء عليه لكان القول بوجوب سجدة في المقام متعيضا ولقي بطلانها وكونها دار فوق مقام  
البيان وبعد جهلها على نفي الاعانة يكون وجوب السجدة في المقام شكلا لكن غرضت انه المشهور  
بل ادعى عليه الاجماع فبهذا الملاحظة لا ينبغي ترك الاحتياط في تمام العمل بهذا ثم علم ان الكلام  
ان كان نشأته السهو عن كونه بطلان وبعينه آخر السهو المكمل فلا يعدد الكلام نظاما سهوا بل  
عمدا وبغير هذه الصورة سواء كان تكلمية التعان او في التعان ولكن كان نشأته سهوا فكونه  
في الصلوة بغير النعارة او غيره او كان نشأته سببا في عدم ذكره في ذكره او ان بعد الكلام  
فيه سببا هذا وفي الجواب رد التسليم في غير محله من حكم في الرباعية في الثلاث مثلا اما من في  
السجدة الاضحية او التشهد الاخير وسلم ففقد كونه سببا في غير المحل وجها ولعلنا نتفق في له  
انتم وبالحيلة ذكره ان التسليم في غير المحل موجب لسجدتي السهو وهو المشهور في عليه  
الاجماع ويدل عليه في الاخبار موثق مما قال قلت لعبد الله بن علي بن ابي بصير



وهو يظن انها سبع ركعات فلما سلمت ركعتها ثلثت قال في صلاته صلى الله عليه وسلم ركعتين  
 يتشهد في سلم ويحسب ركعتين في صلاته الخ ولا يخفى ان ركعتين في صلاة  
 على النسيء هذا لكن الركعتين هما الركعتان في الصلاة في المقام فيكون على ان  
 تشهد في سلم في ركعتين باقية في صلاته ركعتين او ركعتين هذا لكن بلا نظر في  
 الاجماع المنقول لا يفيق في الاحتياط ما تقدم ومن الوارد ان تشهد في الركعة  
 الخمس على الشهور ان في صلاة الاحياء ودل عليه رواية عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انكفت  
 لا تدرك ركعتين امضا فاجد ركعتي السجدة تسليما لم يجدها وبغضه رواية  
 ابن عباس في السلم ورواية الجوزي في السلم او لم تدرك ركعتي السجدة امضا فاجد ركعتي السجدة تسليما لم يجدها وبغضه رواية  
 زدت تشهد وسلم ووجدت في غير ركعة وادركت في ركعتي السجدة تسليما لم يجدها وبغضه رواية  
 في وجوب سجدة السهو في ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة  
 انه واجب في ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 منه ما ذكرنا من الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 هو الاثر في الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 الاخبار الواقعة في الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 ظاهر في الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 من الوارد في ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة

ويعتبر في العلم ما يورثه بعد فاعلم ان ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 بناء على ان ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 المراد بركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 قصد انه ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 بالخلاف في ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 واسأل ان كان ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 فليكن عليه الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 مراد به الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 حجة ظاهرها ان الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 والاولى الخلف وان كان الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 الى القرآن المجيد فقط كما عليه الاخبار ويمكن ان يستدل على ذلك بالاخبار  
 انما هي في تفسيره بالاولى او بطريق الاشارة به وفيه ان المستفاد من ذلك بعد جعلها  
 انه يجوز العمل به في ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 ناسخ ونسخ وعام وخاص ومطلق ومقتضى فيه نسخ وعام ومطلق وان  
 بها خاص في ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 والمقتضى في ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 النسخ والتخصيص والتقييد عليه لا يجوز العمل به الا بعد التخصيص والمقتضى في ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 فاذا رجعنا اليهم لنا وحصل لنا في المخصصات والمقتضى في ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 العلوم فلا مانع في العمل بطريقه كما في غيره وبالمجمل لا يستفاد من الاخبار ان القرآن لا يفسر  
 غير ان مكان النص من القرآن الدالة على اعادة خلافه هو في ذلك في بيان الوارد

ويمكن ان يستدل على عدم جحده الكتاب المجيد بالاخبار الدالة على وقوع التحريف فيه  
 اهم من التدليل والزيادة والقصيدة فانه بعد التحريف المعبر المعنى والعلم به لا يجري  
 لا اللفظ ولا العلم كان العلم الاجمالي ولكن فيه انما فرض وتوقع التحريف فالتحريف  
 غير معلوم ولا فرض فهو بالنسبة الى ايات الاحكام التي لا يثبت فيها غير معلوم العمل  
 في القصص واثبات الامور ما لا يتعلق بالتكليف فلا يوجب العمل الاجمالي بغيره نعم لو لم  
 بالنسبة المختصه بآيات الاحكام فهو يوجب التوقف ولكن ذلك بانثاته هذا  
 ان الاخبار والآثار الدالة على جحده الكتاب العزيز في الاخبار المتصلة والعرض  
 وغيرها

التعدي غير العلم ما يورثه بعد فاعلم ان ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 بناء على ان ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 المراد بركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 قصد انه ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 بالخلاف في ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 واسأل ان كان ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 فليكن عليه الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 مراد به الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 حجة ظاهرها ان الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 والاولى الخلف وان كان الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 الى القرآن المجيد فقط كما عليه الاخبار ويمكن ان يستدل على ذلك بالاخبار  
 انما هي في تفسيره بالاولى او بطريق الاشارة به وفيه ان المستفاد من ذلك بعد جعلها  
 انه يجوز العمل به في ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 ناسخ ونسخ وعام وخاص ومطلق ومقتضى فيه نسخ وعام ومطلق وان  
 بها خاص في ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 والمقتضى في ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 النسخ والتخصيص والتقييد عليه لا يجوز العمل به الا بعد التخصيص والمقتضى في ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 فاذا رجعنا اليهم لنا وحصل لنا في المخصصات والمقتضى في ركعة الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او العاشرة  
 العلوم فلا مانع في العمل بطريقه كما في غيره وبالمجمل لا يستفاد من الاخبار ان القرآن لا يفسر  
 غير ان مكان النص من القرآن الدالة على اعادة خلافه هو في ذلك في بيان الوارد

هذا ما استدلوا به على جحده الكتاب العزيز



تدبر في

كون ذلك الوصف علمه ثم ان ذلك قد لاحظ بالصفة المما  
ووجه عرضه من الاوصاف وقد لاحظ بالصفة المتقدم عليه من  
الاوصاف مثلا اكرم العالم قد لاحظ صفة العلم في مقابل الابداء  
والزيادة وقد لاحظ في مقابل الجمل او ذات الان فان  
في مقابل ما هو من قبل الاول فلهذا لا يدل على المفهوم حتى  
الدليل بعد ما وجوب اكرام الزايد وان لاحظ في مقابل ما هو من  
قبل الثاني فالظاهر الدلالة على المفهوم لان الظاهر من التعليق  
هو العلم كما ذكرنا ولو كان الوصف المتقدم علمه ايضا لزم التعليق  
بالمشروع كونه على المتقدم ثم لم وهو لا يحسن على الخير المقتضى  
ان يعرف في العلم دالة الالة الشريعة لاجل التعليق على الوصف على  
التيين في خبر العادل فاقم وانتم واما من جهة الثانية فلان الشرط  
المعلق عليه قد يكون مطلقا وقد يكون مقيدا كما في ما  
يخبر فيه والظاهر من النص الوارد على المقيد رجوعه الى الالة  
في المفهوم في الالة وهو ان لم يحكم فاسق بنيا فلا يتسوي  
بعد رجوع النص الى المقيد يكون في حكم ان جاءكم عادل ان تلت  
لنا الالة لا بد في احد المفهوم في الشرطية يكون في ان المنطوق

محمود في المفهوم موضوعا وعموما لاية الامر الاختلاف في الايجاب  
والسلب والحرارة في المنطوق لاية الشريعة هو النبي في خبر الفاسق  
فكل في المفهوم هو عدم النبي فيه وهو لا ينطبق الا على الالة  
الموضوع فلا بد ان يكون الشرط في المنطوق لاجل تحقق الموضوع فلت  
لا يخص هذا الاختيار بسبب مفهوم الشرط فانه يعبر في جميع المقامات  
لا يكون من المنطوق والمفهوم اختلاف الالة مجرد الكيفية وليس  
الموضوع في الالة ممتضا الفاسق بل انبأ لكونه من الفاسق وبهذا يتبين  
الصحة من تحقق ان موجودا بوجوده في غير مغير للمصدر من الاخر  
الا ان هذا الوجود والشيء لا يعبر في الموضوع وان كان لابد منه فم  
فان اخبر ان الامر والشيء لا بد ان يتبين في وجهه وبعبارة اخرى لا  
يقتضيه لهما اذا اضر الفاسق في خبر موضوع النبي فيكون  
من الفاسق لاجل الفاسق الا ان ينعى ذلك لكون الموضوع  
متبعا للشيء وهو غير الشخص الاخر فم فان الامر ان كان  
كل الالة من ذلك ما هو الموضوع هو انبأ الوجود في الفاسق  
فما جرد هو غير انبأ الموجود في الخارج الذي اوجده العادل فلا بد ان  
يكون الشرط في المنطوق لاجل تحقق الموضوع في نعم لو كان امر

عدم كون الانسان يتغير في الوصف مثلا اذكر منه حتى في كل الاوصاف كالاعتقادي بظاهر ظاهر الاشارة  
الآيات المتقدمة باعلى حجة اخبار الاحاد واية النصارى  
وقوله ثم ان الذين يكفون ما اتوا من البينات والهدى من بعد  
ما بيناه للناس في الكتاب اولئك بلعنهم الله ولعنهم الملا عنون  
وقوله فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وقوله ثم و  
منهم الذين يؤذون النبي ويكفون يقولون هو اذن قل ان خير لكم  
يومن بالله ويؤمن للناس شيئا اما الالة الا انه من قبل ان  
نقول بالفارسية برو درس بخوان كه مطابقت ما مردم از تو  
تفاوت كنند ولا يربط عدم دلائله هذه الكلمة في جواب قبول  
منه في صورة الخطا او بعد الكذب كما انه لا يربط في عدم كون  
هذا الخبر مقصودا لغير الامر او خرج من ان يخفى لمن لم يكن  
مبيها بالبرهان واما الالة الثانية فلا تدل بها من حيث  
تعليق الحكم على الوصف او من حيث تعليق الحكم على الشرط و  
هو محتمل الفاسق بالانباء والانصاف بماية والاستماع على  
التقديرين اما من جهة الالة فلا بد ان لا يفسد بالمفهوم في  
الا ان انكار علمه وان لم يكن بعلمه فم في غايته الاعتقاد  
الا ان يكون من انكاره فان الظاهر من تعليق الحكم على وصف

تدبر في  
في السطور  
شعر  
ن اشد  
ويذكر  
القطعة  
المشرك  
ول  
السيرة  
وهذا  
شعر  
السلطان  
باللغة  
الفرج







لا يخرج غيب ان نبأ العقلاء على العلم بالظن ان مما عوذه حمر العادل والهابق

قول مع علم صدق على البين الا انهم في الراجح واليصل الى انهم في الراجح

[illegible]

فقول منع عدم صدق البقيت الا لانهما كما لا يخفى على من اراد ان يسلط على ما في  
الخروج الضعيف الخوف بما يوجب الايمان موجب وهو الايمان







بسم الله الرحمن الرحيم

ادبر الشهد ان الله لا اله الا الله وحده لا شريك له وانما انما عبده ورسوله ارسله  
برؤى الحق فيظهر على الدين كما ذكره الكافرون العداكر اللهم صل على محمد وآل محمد  
بارك الله على محمد وآل محمد وارحمهم وادعهم الى الهدى افضل ما صلته وباركت ورحمتك على  
الانبياء واهل بيته محمد وآل محمد انظر للمؤمنين والمؤمنات الم  
صالحين والاسوات اجمعين وامنهم باخيرات المصالح في قلوبهم والداكر الله  
ان هذا النبي سيدنا وابن سيدنا وابن سيدنا في الدنيا والآخرة في كل زمان  
لا علم له الاخير واسمنا ربنا اللهم انظر لنا ورحمتك اللهم انما كان  
فوقنا من كان ميسما فجاره واهل بيته صلوات الله عليه  
العهداكر

دی

六

محمدی

۱۰

لایو

۱۰

فنی

کرمانی

3

لَا رَيْبَ

2, 40

بی

۱۰۰

10

السبيل الواضح إلى العلم اللاهوتي المعروف باسم

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

۸۷

七

محمدی

۱۰  
م

ای

۱۰۲

فنی

۵۶ کرمان

2

لَا يَزِيدُ

25

بی

نی

10

السبيل الواضح إلى الحكم اللائق في معلوم معلومين



بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

بالوجد  
فشد  
لا يخفى  
روح فلما  
الجمعة  
للكم  
قوة آريا  
راما  
فاز

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
معلمًا للناس

بالوجد  
شديد  
لما خفي  
روح فلان  
الحجيم  
للحمد  
قوة آتيا  
رأى الله  
فاز الله

ابي مؤلف شمل الصلح والوفاء  
 الطالب  
 الانبياء ابي الطالب بدر  
 محمد وافر من ابي الفطر  
 ذوالبرد التقوي ابي ابن  
 ابن خديجه الغراوى  
 للبروق الحوى ابي السام  
 ابي الصداه الهديني  
 الابحبي ابي القاسم  
 النجدي ابي القاسم







[illegible][illegible]



على وجه من قصد العلم بعد الصلوة فصرح في صحة تركه المجهول بما بين  
الاجاب واما الجواب عن حقيقة تركه المستند فيه بالاية الشريفة فيمكن ان يكون  
المستند عليه جواز تقديم الفريضة الفائتة على الحاضرة مع صحة وقت الحاضرة وكونه في وقت  
الوقت وقيل القضاة وجاز في حكمه في وقت الحاضرة وقبل ان ياتي وقت الحاضرة وعبارة اخرى يكون  
المستند ان يرفع يوم يوم جواز القضاء في وقت الحاضرة قبل ان ياتي وقت الحاضرة فصار  
نادرا ان ياتي في وقت الحاضرة في وقت الحاضرة في وقت الحاضرة في وقت الحاضرة في وقت الحاضرة  
يقول الحق نعم وانه الصلوة المذكورة الدار على ان ليس بالقضاء وقت مخصوص بل  
جميع الاوقات ووقته جاز في حكمه عند الذكر في وقت كان الذكر في وقت الاوقات  
بالحاضرة او بعده نعم في وقت الحاضرة لا يجوز القضاء لانها احق بوقتها والحاصل ان تركه  
الامام ان معنى الاية الشريفة وجوب الصلوة الفائتة عند الذكر بحالها اذ ذكرها  
فقد اوتينا في تمام بيان ان ليس بها وقت مخصوص بل كل وقت كان الذكر في وقتها  
الاية الشريفة مما تاتي في النبيين المقربين الذين سمعنا ذكرتها في تمام بيان  
وما ذكرنا من النصوص المستند في الاية الشريفة هذا ولا يخفى عليه ان الجواب عن تمام  
الاخبار المذكورة هو الجواب واحد ان قلت ما ذكرنا في الصحيح والنبويين العلم  
فيها بالاية الشريفة خلاف الظاهر تلتسح مع كون خلاف الظاهر في تمام بيان  
منها ولو بعد لظاهر النصوص في تمام بيان مما تقدم من الاخبار الظاهرة في تمام بيان  
لا بد من جوازها على ما ذكرنا على ما ذكرنا على ما ذكرنا على ما ذكرنا على ما ذكرنا على ما ذكرنا  
في خبره من جوازها على ما ذكرنا على ما ذكرنا على ما ذكرنا على ما ذكرنا على ما ذكرنا على ما ذكرنا  
ثم امر البلا ان لا يكون في فصله ركعتين الفريضة وامر صاحبها ايضا بذلك  
ثم قام فصل يوم الجمعة والايام التي فيها في الغور في تمام بيان هذا الاستدلال

الجواب

وقتها كما في الثاني ووقتها حين يذكر كما في الاول فانها انما في وقتها في تمام بيان  
للقضاة وقت مخصوص كما لا بد ان يكون حاصله ان لا يكون فيها الا في وقت مخصوص بل  
يجوز فعله في كل وقت لكن لما كان التمكن منه من وقتها وعقله بذكره غير جواز في كل وقت  
فليس عليها بكونه اذ ذكرها على الجواب عن الثاني الاشارة الى ان في تمام بيان جواز القضاء  
في كل وقت من الاوقات واما عند كل وقت في كل وقت في تمام بيان جواز القضاء والى الجواب  
في السفر والقصر فصرح في الحاضر كافي في صحة تركه في الاضحية هذا ولا يخفى في تمام بيان  
في الاوقات المذكورة في الاوقات المذكورة في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه  
اجاب المضائقه وصبر بعد الركون في جميع الدرسات لاجل الله في تمام بيان جواز تركه  
نسب صلوة حتى لا يترك صلوة اخرى فقال انما في الصلوة او ايام عليها صلوة في تمام بيان  
فان ذكرها وهو في صلوة في تمام بيان في تمام بيان في تمام بيان في تمام بيان في تمام بيان  
على الفريضة ثم صلى الصلوة بعد ذلك الى اخر الخبر هذا في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
والنصوص المتقدمين فيها الاستدلال بالاية الشريفة في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
شك في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان في تمام بيان في تمام بيان في تمام بيان في تمام بيان  
وما يقع في روجه ام لم يقله بعد كلام وان كنت لم تترك في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
بريد فان عليك ان تفهم كل صلوة حليتها في يومك في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
في مكانة ذلك لانما في الموضع الذي فيه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
عليك قضاء ما قصرته وعلما انما جازت في الصلوة حتى في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
والجواب عما في الخبر في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
على وجوب قضاء المقصودة المتأخرة بغيرها بعد ذلك في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
يقال به احد كاهن حوايه مع انه عارض في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان

الغور ويؤيد دلالة الاية على اذكر الاخبار والدلالة على وجوب القضاء عند الذكر دون  
الاستدلال بالاية الشريفة كما لا يخفى من تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
الاخر في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
اربع صلوات في كل يوم في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
الفريضة الى اخر الخبر وفي تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
وجزءه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
الشعر وعند ذلك في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
سألتني عن تركها في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
تبلغ الشكر فقال صلى الله عليه وسلم في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
رجل مني ان يصلي الصلوة حتى تطلع الشمس في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
معيون في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
نام عنها حال صلواتها اذ ذكرها في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
تراسخ في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
ان يذهب وقت هذه الصلوة التي قد حضرت وبعثها حتى يوتى بها في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
فليس لها ما قد تاتي مما قد مضى ولا يطيق تركها حتى يفيض الفريضة كلها في تمام بيان جواز تركه  
عن الجواب انما في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
الذي وجب عليه لا بد على كل من لم يصلي في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
مذكور ما سفر كان او مقبلا وان شئ ركعتين صلى ركعتين اذا ذكر ما سفر كان او مقبلا  
والجواب ان الاخبار الموثقة من الاستدلال بالاية الشريفة في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
فيما على وجه القضاء في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان

وسنة من تركها في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
وسنة من تركها في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
صلوة وغير ذلك من الاخبار التي تطلع عليها المتتبع والادعاء في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
تأملت فيه وبالله الاشارة الى دلالة هذا الاستدلال في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
الحال الذي في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
والشاهد الاخر في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
الفريضة في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
لا يجوز فيه الامام جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
تفهم في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
القائمة في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
هذا ما عليه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
اطلاوا في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
واقم الصلوة المذكورة في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
الصلوة عند ذلك في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
وقته اخرى فان كنت تعلم انما اصلبت فانتكس في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
فانما في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
او شئ فانما في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
تذكر في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
والتي لا يخفى في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان  
على ذلك يكون معنى الاية الشريفة ان الصلوة التي كانت في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان جواز تركه في تمام بيان











ك  
ال  
و  
ل

الحمل  
مجان  
لحم  
لحم

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱







بسم الله الرحمن الرحيم

الحمل  
ج فان  
نلتوا

Wm

الحمل  
ج فان  
لها  
ما  
م



قيل ان التعبد بالقول لا معنى له بل هو مجرد افعال الصبي فخطب الصنف  
 والحليم والمنصف في شيء واحد ان الله تعالى لم يوجب على المومنان افعال العباد في الاقوال  
 في الصبي فان ذلك المبرر بالهولاء وتوفيت العمل وان الله تعالى لم يوجب على  
 افعال الماني ان الله تعالى لم يوجب على المومنان افعال العباد في الاقوال  
 والتعبد بالقول لا معنى له بل هو مجرد افعال الصبي فخطب الصنف  
 من جهة الزاوية التعبد بالقول هو مجرد افعال الصبي فخطب الصنف  
 المبرر بالهولاء وتوفيت العمل وان الله تعالى لم يوجب على  
 افعال الماني ان الله تعالى لم يوجب على المومنان افعال العباد في الاقوال  
 والتعبد بالقول لا معنى له بل هو مجرد افعال الصبي فخطب الصنف

قوله ان العبد الذي لا يملك الارض من غير المولد واقتلع البني شليل وضعية في  
وقود المصل والارثاق النفس عند الموت <sup>الارثاق</sup> ان يكون في المولد والارثاق  
علم في حق مصل في الفعل والارثاق <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل  
فان قيل في الامور انما يكون في غير النفي وهو مستبعد لعل الارثاق  
فالارثاق في الحكم النفي في الارثاق في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل  
بالارثاق في ان يكون مصل الواقع او الارثاق في نفس فاما في غير مصل  
كان في هذا الجوع مصل في مصل الواقع <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل  
استبعد هذا الجوع لعل الارثاق في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل  
يملك في الارثاق في الحكم النفي <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل  
حكم او هو جوع في الارثاق في الواقع <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل  
لكن في الارثاق في الواقع <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل  
ارثاق في الارثاق وان يكون في مصل الواقع <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل  
وعلم في مصل في الارثاق في الواقع <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل  
فان قيل في الحكم النفي <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل <sup>الارثاق</sup> في الفعل



[illegible]

زم للحم  
رج فان  
مستلها  
نظا  
وفا  
ستل  
بنا  
ن

[illegible]

م. الحکم  
رجح فان  
تلقوا  
نفا  
نفا  
ن



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

1







واما الحق القدر المتوحد عليه شيء من هذه الامور فلا يستحق ان يطلق عليه اسم الوحدانية واما هو  
 النفس حقيقة قبل ذلك كما يحق ارباب العلوم باقتبال السهول فحاشا للذين ناسكوا من العلوم فحاشا  
 ان لا يكونوا وان قلت نعم كبرت انتهى الغواني اطالوا العلم فانهم مفتاح السرور وارباب الخشوع  
 وارباب الهداية لهموا ان لا يبدعوا في العلم فحاشا بارب فانهم طريق دقيق لطيف كثير وما  
 يفضل عنه ان غافل غفلا انما في معنى ضلال السبل تتعمق المضي الطريق والحق في غير  
 مسافر كثيرة فكل من غفل فان الاوسع عظم فخره في فطانه وفتح الى الله في مسئلة  
 ان جعل الله في نفسه هاديا يهدي الى الصراط المستقيم فكل يارب محمدي وكلين يا فان  
 جميع انبواب ربنا في العلم انما يعوم يا الغواني اطالوا انهم انما ازداد العلم ازداد الاغنى  
 وكل العلم بها يتعمق فكل في العلم انما تتلجج انباء الدنيا الذين اذكروا العلوم الشريفة ورواها  
 ولم يعلموا بها فان كل شيء حقيقه وعكازها في الحقيقة شيء كان آثاره عليه ظاهر وما في غير  
 ببال ان تكون الكبر والسد والرياء والجلد العجب دباب الهالكات في آثار العلم الا فاعلم  
 ان روات العلم كثر وروايتهم قليل كما قالوا فاعلموا انهم انما ازدادوا سموا وعقل غاية العقل وراية  
 فان روات العلم كثروا وروايتهم قليل فالحق فيهم انهم انما ازدادوا ضبطوه وحفظوه للمدار

والجبال والبلاد والرائد ونحوهم على العلم <sup>الغنى</sup> العظيم الظاهر المفضل ما يحفظ من العلم لا الجهل والعمارة  
وهم مع ذلك يظنون أنهم على شيء ويعلمون أنهم الضالون المضلون الزالون الزلون  
ما لهم من الحقوت المعقولات من غير الله عز وجل فتصالحهم علمهم انهم ليسوا بأهل العلم  
فرد النور ليس ثمة هذه الآثار المذكورة بل هم الجهال حق منقعي الجهل والفقير يفتقر ويطلب  
الجهال انهم المضلون انهم ليسوا بالامام زائعين فتنظر البصيرة نظر انهم تارة الخلق والباطون  
عالم المتيقن في خارج فيظنون ان هذا طريق سؤل الله ان يفتقدون ويجعلون  
يظنهم الخلق والبغض والايديون في ان هو هذا معنى قوله اذا صد العالم ان صد العالم ان كان  
في صدره ان يكون في الدنيا ان العالم هو الامم الوثني والعلمى ان الله الوثنيون من اهل في مصرة الوثني  
وثني هو الكي الحق بشر في دهره وثني في علمه اوسع شيء صد او ان شيء فصار اوسع في ان  
في ان كرس الحقور والصور والواب والاسباب والاسباب والاعتبار بكرة اليفقد  
في السعد طويلا ان بعد العلم كثر الصحة في قوله ذكر وجود شكور مفهوم فكوه مسرقة  
الوثني الشرف اصل هذا العالم على العلم والعام ما جاد به النبي من الكفر في القوانين والال  
عالم ان في جاد به النبي بسبب التفتيق القلب فاعلان العلم عليه ما في ان المبادعة



هو

محزون سلم في أي عهد الله قال أمير المؤمنين إن كان الحق في شيء فليس عليه  
 فان التمسك باليقين في رواية أولى عندهم من كان على يقين فاصبر شاكياً  
 على يقينه فان اليقين لا يدفع بالشك ثم لا يخفى عليك شهوة ابن الوراقين  
 بل سابق الاستصحاب وقاعدة التمسك بالساروي مع عدم الاعتناء بالشك  
 اليقين وعدم نقص اليقين بالشك وبعبارة أخرى التكلم بلا تقصير ليس خصوصاً  
 الحكم بالبقاء والحدث في يقال ليس لها جامع بل يحط نظر عدم الاعتناء بالشك  
 وعدم نقص اليقين بالشك من غير نظر في البقاء والحدث نعم هذا يعني واحد على  
 اختلاف الزمان وقد يكون الحكم بالبقاء وقد يكون الحكم بالحدث من غير أن يكون ذلك  
 مراد التكلم وما ذكرنا ظاهر عدم ورود ما قبل من أنه لا شك في ظهور ما يتعلق باليقين  
 والشك في الروايات وحيث أن التعلق في الشك بالساروي مقيد بالزمان محمولاً  
 الاستصحاب فانه فيه مطلق والزمان ظرف ولا ريب أن العدة لا تفيد الزمان  
 أو العدة المطلقة والزمان ظرف ليس في الخارج الا الواحد لا تعدد فهو لا تعدد  
 هو الخاطئ وحيث أن الواحد في الزمان لا يكون ان يلا خط شيئاً <sup>جداً</sup>  
 قيد أو ظرفاً فالتكلم بلا تقصير في الملاحظة الزمان شيئاً <sup>الزمن</sup> اما الملاحظة ظرفاً وعلى  
 ينطبق على الشك الساروي وعلى الثاني على الاستصحاب وجه الفساد ان يحط نظر  
 التكلم ليس الا نقص اليقين بالشك من غير نظر في الحدث والبقاء او في التعلق  
 قال جيد بل لا يخفى ان من ثبت تقيد يتعلق باليقين والشك في الساروي بالزمان  
 بل الحق اخذه ظرفاً كما في الاستصحاب غاية الامر ان الشك في العدة لا يحل حكمه بالزمان

الاحرام فيها حجر والنية واللبس وحمل ما يعيد هذا وكيف كان لا يتعد الاحرام للنية  
والمع الا بالنية بمع عدم التيمم والكفارة في ارتكاب الحجر ما يتلزم من قبل النية وان  
فعل ما قبله من اوزام الاحرام

كافوا دونه

九

...

١٠٠

三







بسم الله الرحمن الرحيم

الاستصحاب وهو المطلق الاصح على طرق الحجة السابقة وموردته السبل  
في وجود ما يتبعه بما يتبعه في الواقع بقاؤه بقينه السابق والدليل عليه امور الاول  
بناء على العقل او عدمه وروح التشريع فان من السبل بعضهم خصوا غير بناء على الاقامة  
والرجاء والحق من الموت مثلا والعلم بالحقيقة لا يجرى كونه السابق بعد  
على عدمه وانتهى وكذا انما في مال التجارة بعضهم على بعض والحاصل ان هذا العقل  
على انحاء احوال خلا في ما يتبعه بما يتبعه في الواقع بالظن الحاصر من الكون السابق  
وان لم يرد في سنة السابقة بقيت امضاؤه وفيه انه كافي في الروح ما دل على انه في العقل  
غير العلم هذا والثاني الاجماع المتعقبات فان في البناء من الاستصحاب في الجاهل  
الفقه او على انتمى حصل حكم في وجه الشك في انه طر و ما يوجب الام لا وجب كفاية على  
ما كان اول الاول والقول بان الاستصحاب يجب لكان ترجوا الجدل على  
من غير وجه انتهى اعلم ان اجماع في دول الامم من العلماء في حجة محصلة  
بكت اشكال اربع اعلم تمام فترفع ثم اجاب اصحاب الأئمة ومن تار بهم  
على حجة فصلان عن مقوله بل على انه مشترك في حجة ان العلم لا يوجب الاستصحاب  
الدليل العقل في وما لو لم تعلم ان مستند اجاب الاستصحاب فلا ادعى الا  
هذا الثابت الاخبار منها صحيحة زرارة قال قلت له الرجل انما  
على وضوء الوجه الفقه وفتحقان عليه الوضوء قال يا زائدة فتوالت  
ولا ينام الا بالاذن فاذا نامت العين والاذن فتوجب الوضوء  
فقلت ان في ذلك حجة شيء وهو لا يعلم قال لا حتى يتبين ان هذا هو

الذي يقول انفسه

[illegible]

لا يروى في جميع كتابه قد يظهر منه ان التردد في وجوب هذا الفقه الكبري  
 ولو من حيث هذا الفقه العتيق ووجوب تعقيبها بما جاء في النظم ففان في كل وقت  
 يكتب بهذا ثم انك تكتفي ان يقال بعدم جريان التمسك في اطلاق العلم غير ان العلم  
 في امر الله الفقهية كانت الشبهة حكمية او موضوعية

والعبد والمراد فأنه لو كان فوقهما بنوا أيضا دليل على أن نسبة  
الفرق له الترتيب به من أعان القسوط في القسوط انما هو  
بعض وجود القسوط الموجوب في قدره انما هو بعض انما هو  
مقاما بنوا انما لا يخفى قسم والجهد اشكال في السدجج على  
بنوا بنوا انما لا يخفى قسم والجهد اشكال في السدجج على  
الحقيقة في الغيبة وما جعلها ليست بواجبة لا عينها لما لا يخفى  
على الشرائط الحقيقة على خطب والمراد على الظاهر انما هو  
في دورها وحسب ان يقدر على الحقيقة انما هو بعضها انما هو  
وعلى الاخر انما هو في طبيعة الشرح ببيانها والظاهر انما هو  
وطيفته والجملة الظاهر انما هو في طبيعة الشرح ببيانها  
الشرائط الحقيقة العادلة انما هو في طبيعة الشرح ببيانها  
العيني بنوا مضانا انما هو في طبيعة الشرح ببيانها  
كان منها على فرضي وقسوط انما هو في طبيعة الشرح ببيانها  
الاشرائط انما هو في طبيعة الشرح ببيانها  
دعوة بنوا مضانا انما هو في طبيعة الشرح ببيانها  
فجسم بنوا مضانا انما هو في طبيعة الشرح ببيانها  
يكن وبها في القسوط انما هو في طبيعة الشرح ببيانها

[illegible]



هذه الفقرة في نسخة أخرى من نسخة المصنف لا تظهر فيها إلا خلافاً للمجموع والقبول القليق هذا  
 المستبعد لادالة لها على حرمة والى جهة بل إنها على الوجه  
 والخلاف التوافقي فيظهر فيها اشتراط الجماعة يكون للأمام و  
 عند دفعه فخر لي على كل نظر اعتباراً بامامة وجماعته وإن كان وما عند  
 المأموم وإنما قول أو لا دلالة لهذه الأخبار على الاشتراط لكون  
 أن يكون الخطأ الموضع في هذه الأخبار لا المأمومين فالدفع إلى اشتراط  
 الوثوق بعين المأموم في الجماعة وثانياً على تقدير التسليم أن النسبة فيها  
 والأخبار المأموم من وجه آخر ذكر على عدم اعتبار جماعة اتفاق عند دفعه  
 مطم وإن كانا على المأموم والأخبار على اعتبار جماعة المأمومين به فلو  
 مطم وإن كان فاسعاً عند دفعه والترحيل للأخبار على التقيد من وجوه  
 الموافقة العمومات والإصل وغير ذلك على غير من عدم ترجيح  
 فيما قطان وجميع الأصل وهو ما لا عدم الاشتراط فجدوا  
 فاعبوا متدل على صحة اجماع كل مسلم ما في من مثل من أقوالهم وهم  
 نكته مثل جرح المأموم الموثق على المسلم المغير الذي قال والمأموم قوا به بوضع  
 ولا مثل ما ورد في اعتبار جرح المأموم في جرح المأموم عارض مثل المأموم من  
 رجل الم قوا فاعلم بهم كنهات قال بطلان آخر وعدة من الحركة الغير الغير  
 زلت في المسئلة في الأخبار وشغل أور وفيها نظر الأمام بعد اتمام الصلوة  
 فان فيه بعد الفقه وعدم الظاهر قال ان كان خطا المأموم والفقير فغير جرح المأموم  
 فيقدم وفيه خلافه قال المأمون وقامت عليه في السماوات فمؤمرا على الم  
 ويقدموا بعضهم إلى الغير ذلك وبعد ذلك انجلى آخران نسبتها إلى الله تعالى  
 نسبة إمامي للأمام لكن يعني نسبة العموم من وجه والقاعدة فيه بعد فقد  
 الترجيح هو الرجوع إلى العموم القليق لو كان والإمام الأصل العمل وهو المأموم  
 هذا الموضع المظن فيه في نسخة المصنف  
 في نسخة المصنف في نسخة المصنف

في صلاة الجمعة  
لا يرب في وجوب صلاة الجمعة في الجلاء والشرائط وشروط  
في الجمعة والعدد والمطينين وان يكون نهارا والافرائقة  
ايصال وقول المني بانه فانه في العدد والمنه والتم  
والافرائق غير ما في زور النفاذ والكلام والاشكال في شرائط بالام  
الاعداد ثم وجوب الوضوء والشرائط ثم ان يكون حاضر العباد  
فوجب على المؤمنين في العيد والافرائق والعدد والافرائق  
حاضر المصلين يجب ان لا يفقد شرط الصحة وعدم التمكن منه  
الزمن بل المشرط بل كم كونها واجبا مطلقا يجب تحصيل  
صحتها في الباعث والعدد وتحصيل طلبها في باقي شرائط  
فليكون حال الصلاة بالنسبة الى الظاهر وغيره في شرائط  
الافرائق التي يجب تحصيلها لا يجوز ان يقال من ان كنت مظهرا  
او ان ظهرت نعم مع ان يقال من ان كنت قادرا على الظاهر  
فان التكليف بالنسبة الى القدر ثم شرط او تعطل الا في غير ذلك

لا اختلاف في اعتبار ان يكون في ام تحمي المؤمن بدائش وورع كادار عليه جلد في الدنيا  
وقصه في الجحيم كادار امامه من هو فوقه في الدنيا وورع كادار عليه جلد في الدنيا  
وان كان منع نفسه على خلاف ذلك فالصلوة خلفه لا يؤثوق به عند المؤمن صلوة  
باعتة محبة باعته ~~الصلوة~~ الشرائط اذا عرفت ذلك فاعلم ان في المقام  
اجابة اخرى تظفر منها ان الجماعة ان لا يكون بين الامام وبين الله تعالى  
ولاية وحب وبغاة اخر الشرائط ان يكون ورعا عند نفسه في كل  
لحظة ان يؤم بحضرة الجماعة باعته وجماعته ولي الجماعة ان الجماعة وان كان  
مردعا عند المؤمن واعدا وان اذ كان ايمان بعه لعل الاجابة الاخيرة ان اعتبار  
بجماعة لا يكتفي بحيث لو لم يفعل امر مالي يجرى الدعوى في امر من هذا ان  
كون ذلك الاجابة في ظاهر شرح الجماعة وبين ان اعتبارها لا يكتفي  
في التكليف شرعا فانه اذا اجابنا بلب يوم الصبي واليوم ويوم الجنون  
واليوم بلغ خبره في بني الفلف والجنون وقاله اليوم  
المحدود وولدوا والاعراف الامراء والجنون الخ وعلوم ان كلمة  
يوم النبوة الصبي والجنون وضع التكليف هذا فاعلم ان التيقن  
صلوة من صلح خلف الصبي على قوله اليوم الصبي خروا  
عليها كان يقول بالأسنان يؤذن الفلاح قبل ان يحلوا والوجه  
قاله بعد ذلك ان اجازت صلوة من وضعت صلوة من خلفه وهذا انفس  
ان هذا القول الامام في مقام الوضوء التكليف فاذا روية الغلف والجنون  
بالحقيقة اليوم القوم وان كان اقر له النبوة في السنة انظر اوردية  
ان كان الذي يؤمهم لم يبينه وبين الله تعالى الطلبة فيفضل اليه ان هذا



الاعمال فاعملوا ان يكون من الله تعالى شوق المأمور به اليه ويرعى كماله عليه جملة من الآيات

وقته

فان كان  
جماعة  
اضا  
عليه  
لي  
مركب  
بجانبه  
كون  
والد  
المح  
ي  
ص  
علي  
قال

تقول ورد في هذا الخبر ان جماعة من اهل القرية  
ان كان لهم خطب جموعا في صبيحة يوم من ايام  
سنة في احدى فقرتي المصون الجماعة قال نعم يصونون  
اربعا اذ المكنى في خطب وبعينه الفاضل المكنى في خطب  
المصون مع بقول المكنى ان قوم فقرته مقلو الجماعة مع  
فان كان لهم خطب بهم جموعا اذ كانوا اخوة نصر واما  
جعلت ركعتين في مكان الخطبتين وان هذه القضية  
يجب المصون في خطب فكنى المكنى في خطب فيها الا انما  
المصون الجماعة المطلق والافتك في الجماعة واما العلامة  
الاحسن انظر اوله وجعله مشروطا بانه خطب نعم كجمله  
مشروطا مع كونها واجبة لطلقة بالنسبة لا القدرة <sup>فقط</sup>  
لكنه هنا خلاف الظاهر ان الاشتراط بالنسبة لا القدرة <sup>فقط</sup>  
ليس بانية وليطفه للشيخ وايضا الظاهر من خطب المؤدى

ان  
مَعْلُومًا  
ان

$$= \frac{9}{10} - \frac{1}{10} = \frac{8}{10} = \frac{4}{5}$$

لا تخلفه بالحق لها أو العاد عليها وان الظاهر في كلامه ان العاد  
 هو التعيين في زمان كان عين لهم والافانها في زمان كان  
 فيه من خطب واما بعد الاذن من هذا الصلح في اثر العاد  
 بالمتصوب <sup>في</sup> العاد <sup>في</sup> المتصوب <sup>في</sup> المتصوب <sup>في</sup> المتصوب  
 ان السواء في الولاية الاولى صريح في الفراغ في عدم وجوب  
 العادة واما الشك في جواز انعقاد دعومه وانه  
 بى الاكون اثر العاد بالامام او نائبه <sup>في</sup> العاد  
 معلوما وحيث ان الامام غيبه <sup>في</sup> العاد  
 منصوبه <sup>في</sup> العاد <sup>في</sup> العاد <sup>في</sup> العاد  
 بانفسهم <sup>في</sup> العاد <sup>في</sup> العاد <sup>في</sup> العاد  
 ان يكون في جواز انعقاد الجماعة بالنسبة الى الظاهر  
 دعومه <sup>في</sup> العاد <sup>في</sup> العاد <sup>في</sup> العاد  
 يمكن العاد <sup>في</sup> العاد <sup>في</sup> العاد  
 واما يكون شك في جواز انعقاد بانفسهم في زمان

می

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

مقتدر

كان المراد من خطب كلام الامام ع خصوص المنصوب عليه السلام  
مقتضى الخطب كما هو الظاهر من الرواية لا بعد جواز انعقاد  
المراتبة المجعدة بانفسهم اذ السؤال المانع جواز انعقاد  
وعليه فيقول قول نعم يصلون اربعا معناه نعم ولكن يصلون  
اربعا اذ المكنى المنصوب لم يكن يحمل الجمله فان كان فله صلوة  
المجعة مع مقتضى ما ماني جواز انعقاد الجماعة بالنسبة الى  
فلا امر او نحو كالا يقتضي ان قلت لو كان شرط لوجوب الجماعة  
او منصوبه علوا وما الفرق بينهما من كمن العاداة لا في القرية ولا  
في المصرفة او وجوبه في قصصه السؤال بالقرية قلت لعل  
عدم كمن المراد الامام ع في انعقاد المجعة بانفسهم او انعقاد  
الجماعة بالنسبة الى الظاهر لعدم خلوه المصرفة عن المكنى المانع  
او منصوبه بخلاف القرية وبما لا يكون المراد من خطب  
وجوب المجعة عندنا بدون الامام العاداة او منصوبه على  
ما ينظر من اخباره في جوابها وعدم دالة القرية فيما لا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

$$= \frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$$

ذالك فان قلت كيف ذلك وتدور ان الجمعة واجبة  
 على كل من حضر وانما صلوة فرضها الله تعالى في جماعة على الناس  
 وشعنا ان نقتضيه وانما فرضه واجبة الى يوم الجمعة وان  
 من تركها الا نفي من جملة صلوة الله عليه قلبه وانما فرض في الجوز  
 تركها في صلوة السوارح وبعد موته وانما تركها في صلوة  
 او بعد موته ثم تركها او تخلفا فيها فلا صلح الله عليه السلام  
 ذلك فانما قلنا بالطلاق على وجوب العيني ولو بدون  
 السلطان العادل والمنصوص به قلت او الا لم يترك كون تلك  
 المطلقات في مقام البيان في غير جهة بيان اصل وجوب الجمعة  
 بل لم يترك كونها مطلقة في جهة المادة فلا يجوز التمسك بطلاق  
 المادة فيها فكيفها بطلاق الهيئة قلت لم يترك كونها مطلقة  
 في جهة الهيئة ارفع وهو المحزر ليس الا كونها في مقام محض  
 الوجوب في الجملة والمأصل ان لم يترك كونها في مقام  
 الاعتبار في الجملة او وجوبها بل اخر عدمه وان لم يترك

3



وَمَقَعَةٍ  
وَأَنَّكَ  
جَاءَ  
أَخْبَارُ  
طَلَبُهُ  
لِيُحْلِلَ  
مَوْرَعًا  
بِحَامَتِهِ  
كُونَ  
وَأَنَّكَ  
دَلَا  
الْحَمْدُ  
يَوْمًا  
صَا  
عَلَا  
قَالَ  
أَنْتَ  
بِمَعْلُومٍ  
أَنْتَ كَذَّابٌ

۱  
 شنبه  
 ناری  
 ۲  
 ۳  
 ۴  
 ۵  
 ۶  
 ۷  
 ۸  
 ۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹

۱۱۱  
 وقت  
 وان  
 چای  
 اخلا  
 طلبه  
 لیو  
 کمر  
 بجای  
 کون  
 ۱۱۲  
 دلا  
 الح  
 یو  
 ص  
 عا  
 قال  
 ان  
 بک  
 انرا

انت  
قصی  
و جماعه  
بعد از  
آنکه به  
لازمی  
فرا رسید  
پس هم  
باری  
بشود



۱۱۱  
 ورتنه  
 دان  
 جاع  
 اخذ  
 طلبه  
 لیس  
 کمره  
 بجای  
 کون  
 ۱۱۲  
 در  
 الح  
 یو  
 ص  
 عا  
 تار  
 ان  
 بچه  
 ان

قانی  
انت  
وصی  
عمامة  
بعد  
یوم  
باخنی  
د  
مفت  
تیم  
چک  
فادی  
شبه

وقتی  
 وان که  
 جامع  
 اخبار  
 طلبه  
 لیس  
 کور  
 بجامه  
 کون  
 و  
 الم  
 یو  
 و  
 ع  
 قال  
 ان  
 بجمع  
 ان

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



ووقت  
 وان  
 جای  
 اخبر  
 طلبه  
 لیس  
 کور  
 بجای  
 کون  
 ال  
 و  
 الح  
 یو  
 ص  
 ع  
 قال  
 ان  
 بمحل  
 ان

قانی  
نست  
وصی  
بجای  
بمعه  
۴  
۲  
۱۰  
بار خنی  
تبت  
مجموع  
قادی  
باز

وَقَتِي  
وَأَن  
جَامِع  
أَخْبَار  
طَلَبَةِ  
لَيْسَ  
كُورْ  
بِجَانَةِ  
كُونِ  
الْمَلِكِ  
وَالْ  
الْمَلِكِ  
يَوْمَ  
صَا  
عَلَا  
قَالَ  
أَن  
بِحَقِّ  
أَن كَانَ

فصل فی بیان  
در بیان احوال  
و سیرت و صفات  
و اخلاق و عادات  
و تقاضای حاجات  
و توفیق بر نیکی



وَمَقَرَّ  
وَأَنْكَرَ  
جَاءَ  
أَخْبَرَا  
طَلَبَهُ  
لَيْسَ لَهُ  
مَوْجِدٌ  
بِجَانِبِهِ  
كُونَ  
الْمَكَ  
وَالْأَ  
الْمَجْ  
يُحْيِي  
صَا  
عَا  
قَالَ  
أَنْزَلْ  
بِمَعْلُومٍ  
أَنْ تَأْذَنَ

فصل فی بیان  
تاریخ و احوال  
و سیرت امیر  
المؤمنین علی  
رضی الله عنه

انت  
حقینی

وَقَدْ  
وَأَنْ  
جَاءَ  
أَخْبَأَ  
طَلَبَهُ  
لِيُحْيِيَ  
كُورَهُ  
بِجَانَةِ  
كُونِ  
أَلَا  
وَالِ  
الْحِ  
يُحْيِ  
صَا  
عَلَا  
قَالَ  
أَنْ  
بِجَانَةِ  
أَنْ كَانَا



وسبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولاً ولني خلف الله  
وعده وهو العزيز الحكيم فعلى الاطابى من اهل بيت محمد  
عليه السلام عليه اهلها عليك الباكون وايها غليلي  
وليسلم قلندري الدموع وليفرح الصارخون ويهتج الصابرون  
ويهتج العاجزون اي الحسي اي الحسي <sup>عليه السلام</sup> الحسي صالح بعد  
صالح وصادق بعد صادق اي السبيل بعد السبيل اي الخيرة  
بعد الخيرة اي <sup>عليه السلام</sup> بعد الشمس الطالعة اي الاقمار النيرة  
اي الابرار اذ اهره اي الامام الذي <sup>عليه السلام</sup> قوامه العبادي بقية الله  
التي لا تموت العترة الهادية اي المعية <sup>عليه السلام</sup> واول الطائفة  
المعصية <sup>عليه السلام</sup> القائمة الائمة والعهدي اي المعية <sup>عليه السلام</sup> الزائلة الجور  
اي المدح بعد المدح اي السني اي الخير <sup>عليه السلام</sup> الامارة بالله  
الشرعية اي المولى الجيا الكتاب وعدوه <sup>عليه السلام</sup> محي طار الدي  
اهله اي قاصد <sup>عليه السلام</sup> المعصية اي هاد <sup>عليه السلام</sup> البنية الشريفة  
النياف اي مبدا <sup>عليه السلام</sup> الفسوق والعصيان والطغيان اي  
خامد <sup>عليه السلام</sup> في العي والشقاق اي طامس <sup>عليه السلام</sup> في الظلم والاهواء  
اي <sup>عليه السلام</sup> جابر <sup>عليه السلام</sup> الكذب والافراء اي <sup>عليه السلام</sup> فيد العناية المردة

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a large, stylized, and possibly illegible mark or signature in the center. The mark appears to be a combination of letters and symbols, possibly a date or a specific identifier.



١٤١  
 عن  
 فيكون  
 وهو  
 والله  
 انما  
 مثله  
 وفي  
 هو  
 بل  
 انما  
 في  
 وهو  
 والله  
 انما

[illegible]

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب ويهدي بها السالكين إلى ربهم

وہلے و  
حق باتوں  
میں سے  
کچھ نہ ہو  
نہ لائق  
اس کے  
لیے واما  
علیٰ الخ  
ما دعو یقین  
تھا کہ  
یہ تھا  
میں نے

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة



المكلف في المقتضى الى الحكم الشرعي الفعل فاما يحصل له القطع به او لا يقوم  
 مقامه شرعا وعقلا او لا يقع التامير بوجوب الاصول العلمية التمهيدية او  
 العقلية ودعا الاول يؤخذ به لانه حجة عليه لكن الحجة في القطع في غير  
 قابلية الجعل المانع بخلاف غيره بما يقتضيه مقامه فانما فيه غير انه يقتضيه  
 الجعل وفيما لا يحتاج فيه الجعل كالنفي حال الاندراك يمكن منه ان لا  
 الاحتياج فيه الجعل العرفي ثم ندان في فرض ذاتية الجحيم القطع بعدم  
 العوجوب ونظائرهما اذا قطع بوجوب شيء واخطأ فلا بد من حجة عليه  
 اجزاء الامر الظاهر في الواقع بهذا فصل ليس القطع بالحق الشرعي  
 من الوجوه المحسنة او النجدة بالضرورة ولانه لا يمكن وصفه بوجوبه  
 الا اذا كان الفعل بطلب الصفة لنفسه اليه حتى يكون اختياريا او لا يقطع  
 بوصف القطع ليس كذلك اذا قطع بالمقتضى واليات في المقتضى او لا  
 الواقع ولانه لو كان القطع من تلك الوجوه لم يلزم الدوراد اختيارا  
 المضدي او جهة الحق او القيم والمقتضى بثبوتها ونفي الفعل باجتماع  
 او بعد الموضوع كما لا يخفى فلهذا في هذه صورة تامة القطع لا في غير  
 او تجري لا يقع النفي بغيره او تجري بما هو عليه والواقع والحق

معاقبات تلتزم مع ان الفعل ليس بحرم قلت على قصد المعصية  
ان قلت قصد المعصية ليس احتيالا لان الاختيارى ما كان مبرورا  
بالقصد وليس هو كذلك والايضا التسلل قلت ليس كذلك الاختيارى ان يكون  
مبرورا بالقصد بل ان يكون ايضا اختياريا والقصد فيما اذا لم يكن  
مضى صلاحيته فمعلقه وان لم يكن مبرورا بقصد اخر لانه يمكن من عدمه  
بالدليل في ما يترتب على معلقه من نفع العقوبة وثانيا ان القصد يمكن كونه  
اختياريا بمعنى البق بالقصد والايضا التسلل وذلك فيما اذا كان  
نفسى القصد ذا الصلاحية <sup>فيكون</sup> هذا في معلقه وحقيقه القصد  
بالقصد والايضا التسلل فيبقى وجود القصد الثاني عليه <sup>بمعنى</sup> الصلاحية  
معلقة وهو القصد الاول كفاية <sup>بمعنى</sup> الفعل الخارجى في قصد من غير  
احتياج الى قصد اخر مع اعتبارية <sup>بمعنى</sup> التمكن من عدمه بالدليل ان  
ما تقدم هذا ان قلت فعلى ما ذكرت يلزم ان يكون على صراط قطعية <sup>وهو</sup>  
الاحتياط عقابى لا مبرورة انه ليس في المعصية الواحد الاعقاب  
واحد قلت لان من الاعقاب ليس الا التسلل وهو في المعصية  
ليس الا واحد ان ليس فجهة العقوبة بين المعصية والجرم فراقبا  
ثم يجوز ان لا يفرض الاحتياط لوجه التماثل الذي ذهب اليه الفصول

فصل  
ثم القطع اما يؤخذ في موضوع حكم في خطاب واما يؤخذ اما لا يفرق  
في وجوب ترتيب اثاره من لزوم الحركة على طبقه فتخرج الخواص فيما عاصب و  
لونه فذرا ان الخطا من اى سبب حصل واذى زمان ومكان واما الترتيب  
الاثر المترتب عليه في خطاب عي وخط او مقيدا بغيره للعديل الدال على الاخذ  
فان القطع حيث انه في نفسه من كون كون به الاكشاف لا يوجب نفسه  
الاكشاف في انما ان الكشف والاكشاف في حصوله لا يوجب الاكشاف  
بما هو موجود فيكون ان يؤخذ بما هو كاشف وعلى التقديرين اما عي و مقيدا  
وعلى التقدير اما يكون تمام الموضوع او جزئه وقيدته فالاقسام صفانا  
الى احوال طريق محض تسعة هذا وقد يؤخذ بما هو احد الطرق العشرة فالا  
على ترتيب اكثر من ثمانية لانه كان مقتضى دليل اعتبار الامارات تسريدا منزلة  
القطع بما هو كاشف وبعبارة اخرى منزلة الكشف الظني منزلة  
الكشف القطعي فبعد تمام قيام ما بعد تمام القطع لما يؤخذ في الموضوع  
بما هو كاشف كما انه لا يوجب قيام ما بعد الدليل تمام القطع الطريق الظني  
ونف ان تمام تمام الاطلاق في دليل تنزيه الكشف الظني منزلة الكشف  
اقسام في موضوعية وطريقية فانه لا مانع في تنزيه في منزلة في آخر

الشركة لم يغفل أحد من اجتماع العقول في وضعها  
 اما الارشاد والعقد والاختيار او المخرج او عقد الشركة بمخرج  
 عشرين من اشرافه بل بلفظ الشركة وهو ممنوع من اشرافه  
 او شريك كل من اثنين الاخر في ايها المخرج احد ما بالاشهاد  
 لم يكن المخرج بنفسه موصيا للشركة واقعا او انطباعه له ثم عقد  
 له وجوبه في الاصول طاعتنا كان في رتبته او منفعة او حقا كما  
 الاشارة الى بعض الجاني مقتضى العوائد الاول وبالجملة بسبب  
 الشركة منحصر في انه كعمل ان يكون الزاد لشركة الفدان في الكلمات الشركة  
 الحاصلة بالاختيار اذ عقد الشركة بمعنى المقتضى او المخرج  
 الاختيار فتم وبالجملة بسبب الشركة منحصر في مقدم فلا عقل لشركة  
 الايمان ولا بشركة الوجود والمعارضة بالايام هذا وثانيها الدال على  
 الاذن والتمتع والتجارة بالمال المتبرع الشركة على كل من المخرج  
 الاخر وان شئت فسمه بعدد الشركة والظاهر انه المسمى في الشركة  
 ثم لم يشترط في الشركة بهذا المعنى فظهر ان يكون كل عمل او عليه ولو كان  
 وجوبه وان كان الظاهر ان كان الظاهر فقطد الشركة الذي هو بسبب الشركة  
 الفطر السري بل بسبب غيره في العقد فتم في الاصل لا في العقد ان كانت

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحسن تدبيراً  
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحسن تدبيراً



[illegible][illegible][illegible][illegible]



عن القم في هذا الحد الذي هو على النسا ان الايتيين ولا يقدر  
من الرجال في الحلال

[illegible][illegible][illegible]

1000

فقوم القضية بالآية  
 القصصية السخايف  
 وبعدها عاقل وحي  
 يحول الخطاب  
 الخطاب ومخالف  
 فقوم الشرط والوصف  
 ثمها والاعمال  
 يمتنع لو كان انما الشرائع  
 القاميم فخشوة وعنده  
 فخرية بعد ثبوت ايقظ  
 فخرية الفروع صفوة  
 فكون كرويا هذا



اعلم ان الوجه في اقتضاها الامر بالشئ النهي عن ضده الخ  
لو كان محصورا على الظاهر في تواتر القدمية لترك الضد لفعل  
الضد الاخر او في تواتر امتناع اختلاف المتناهيين في الوجود  
الحكم وذلك لان الاقتضا ان يكون لفظية او عقلية واللفظية  
اما بالظاهرة او بالضمين او بالتراسم والظاهر ان التراسم اللفظي  
يوجد لانه على الظاهر اللفظي على ما هو لازم خصوصية معناه بان يكون  
اللفظ والاعمى المعنى المتخصص بخصيصية لازم هذا له كانه  
انما يرمز لوقائدها وبالجملة الدلالة اللفظية بانها ما كانت مستندة  
الى الوضعية فالحكم مستند اليه لم يكن من الدلالة اللفظية فاذا ذكر في  
معد البين المعنى الاسم من الدلالة اللفظية فكل ما له في الكلام  
اللفظية واما العقلية فمن ان لا يكون الدلالة مستندة الى الوضعية بل  
الى الملاحظة النفسية في الخارج في الوقوف على التلازم او التعاند  
بان يحكم العقل بعد تلك الملاحظة بوجود المقدمة مثل ما يحكم الشيخ  
بان يكون مدرك الحكم الشرعي وكما يتفاهد او يجب العقل بان يكون  
بعد تلك الملاحظة حاكما مستقلا ومنه ان الملاحظة في ذاته ايضاً  
من الدقة ووجهه ثم اذا عرفت ذلك فقولنا ان اللفظية لا تستلزم الدلالة  
اللفظية في النهي عن الضد الخ اي ليس معنى الامر بالشئ الا باللفظ



على سبيل المحم وبذلك لا يربط له بالنهي عن الضد الخاص بوجوده  
على سبيل الآخر بالانضمام بالضم القدر كما ينبغي في فاحصر الآخر في  
تتمتع الآخر النهي عن الضد في الاقضية العقلية بتوهم التوقف او  
امتناع اختلاف النفي في الحكم في الفصل بعد ما عرفت لا يخفى  
في ذلك فلهذا صرف ثبوت الكلام الى التوجه في الذكرين فيقول  
وما توهم توقف فعل الامر به على توهم ضده الى ان يترد  
امتناع اجتماع القديين في محل واحد فوجود واحد لا يتوقف على  
امتناع الآخر فسادا لا بد في التوقف في تقدم مرتبة الموقف  
عليه على الموقف عليه ويجوز امتناع الاجتماع اعني في ذلك  
مع انه اذا كان التوقف في الامتناع في تقديره مع ان  
عنده في مرتبة واحدة فيكون الفعل في مقدمه لترك  
الاخر فليوهم الدور وجوهرية التوقف في طرف الفعل  
اذا هو لا يوجد الا بوجوده عليه فاقسمه تمام اجزاء في طرف  
ومنها عدم المنع وعدم فعلية التوقف في طرف الترتيب  
يكفي فيه فقد واحد في اجزاء فعلية الوجود وفي الاجزاء ارادة الفعل  
ومع ارادة الفعل في نفسه على الجاد في اجزاء فعلية الوجود  
وبعد واختياره فيوجد الفعل في ان يجتمع مع عدم

الفعل فلا يربط له بالانضمام بالضم القدر كما ينبغي في فاحصر الآخر في  
تتمتع الآخر النهي عن الضد في الاقضية العقلية بتوهم التوقف او  
امتناع اختلاف النفي في الحكم في الفصل بعد ما عرفت لا يخفى  
في ذلك فلهذا صرف ثبوت الكلام الى التوجه في الذكرين فيقول  
وما توهم توقف فعل الامر به على توهم ضده الى ان يترد  
امتناع اجتماع القديين في محل واحد فوجود واحد لا يتوقف على  
امتناع الآخر فسادا لا بد في التوقف في تقدم مرتبة الموقف  
عليه على الموقف عليه ويجوز امتناع الاجتماع اعني في ذلك  
مع انه اذا كان التوقف في الامتناع في تقديره مع ان  
عنده في مرتبة واحدة فيكون الفعل في مقدمه لترك  
الاخر فليوهم الدور وجوهرية التوقف في طرف الفعل  
اذا هو لا يوجد الا بوجوده عليه فاقسمه تمام اجزاء في طرف  
ومنها عدم المنع وعدم فعلية التوقف في طرف الترتيب  
يكفي فيه فقد واحد في اجزاء فعلية الوجود وفي الاجزاء ارادة الفعل  
ومع ارادة الفعل في نفسه على الجاد في اجزاء فعلية الوجود  
وبعد واختياره فيوجد الفعل في ان يجتمع مع عدم

بدلالة النفي المقدم في الغير كقول الفاعل لا اريد ان يكون  
في جواب هذه التمرة في دلالة الامر على النفي في كفي فيه عدم امر به  
هذا ويوهم ان يكون في كفي في صحة العبارة المصلي وجب ان لا  
بعد ما نطق بان عدم الامر بفعل الاجل المراجحة في غير كفي  
لولا ان الامر به فعل هذا مع انه يمكن كون الضد العبادي في امر به  
فعل على نحو الترتيب لو لم يكن محجوب عنه وبذلك قد يكون عدم الامر به  
في حالة لكونه في حالة لا يغير في المصلحة الموجبة لامر به اصل وقد  
يكون لوجود جهة فيه في تلك الحالة موجبة لمصلحة محبة على  
المصلحة لامر به الموجبة او مساوية بحيث يكون ذلك في تلك الحالة  
غير متعلق لغيره وان لم يكن متعلقا بغيره في نفسه وقد يكون لا  
لغيره ولا ذلك في هو في هذه الحالة محبة قبل من المصلحة  
والمحبة في غير وجود جهة فيه موجبة لغيره لا فائدة لا  
مساوية وانما عدم الامر به ليس بالعدم اكان ذلك اجتماع مع  
الشيء مع ما هو في نظره ويجوز اجمعه في نظره واجبيته  
الموجبة للامر به فعل لا يوجد في الآخر في المحبة الفعلية  
نعم لا يامر به فعل عدم اكان وهو في عدم يكون من اجزاء محبة  
مع كون الآخر في نظره الموجبة لتقدمه عليه في مثل المقام وان

لم يكن امره بالنهي المأمور الا انه لا اشكال في ان انما لكونه  
محجوبا فعليا ومتعلقا للجب فعلا موجب للترتب لا محبة  
لنفي الشيء عبارة الا ذلك هذا ويجوز فرق بين عدم الامر بعدم  
الامر منه بحيث لو لم يكن لغيره وبين عدم الامر بعدم المصلحة وما في فيه  
في الاول هذا يبرهن ان يقال في تقديره لا يقتضي للنهي حيث ان محبة  
نفي بل غير الترتيب في المسند والعبادة والقد العباد  
اذا هذا النفي ليس متعلقا للمصلحة بل هو في صفة الفعل بل  
الفعل الان على ما كان في المصلحة والمحبة واجبة والنهي  
فرقا وافصح بين هذا النفي وبين الامر بعدم النفي قد عرفت بان  
لا يزيد عليه انه لا يفرق العبادة فيكون المسند في التمرة قبل  
بما عرفت انما انما في المكان الامر على نحو الترتيب لو لم يكن الضد  
منه فيمكن ان يكون القول به ولو كان الضد كاسر في فصل  
ثم انه على تقدير الاحتياج في العبادة الى الامر على تصويره في قوله  
واظن ان النفي في الضرورات لا يحتاج الى البيان التي بينا انه  
لا اشكال ان الواجب في قسمين بشرط وهو الايجاب المطبق في  
فرض وجود شيء وبذلك لا يوجب بغيره نفس الحكم بعد العلم



بذلك الفرض في بيان كل من المقدمات والواجب على  
كله كما هو ثابت بالبيان ومطلوب هو الذي يطلق  
على الشيء في غير ان يكون ذلك الايجاب في فرض وجود  
شيء واما الايجاب في توقفه في نفسه في المكلف على شيء  
وذلك كله واضح وكذا الايجاب في ان الايجاب على الشيء وهو  
طلب وجوده لا يمكن ان يكون في لحاظ وجوده او عدمه وان  
كان في حال عدمه موجودا لكنه ليس متعلقا به في لحاظه وال  
فليس في طلب الحال وذلك واضح جدا في المتعلق بالشيء  
متعلق بنفسه في غير لحاظ وجوده او عدمه لا اطلاقا وال  
تقييد او كما انكاره ان كان وجه بطلان طلب الضدين  
لا من طلب الحال فاذا لم يفسد في مورد منه ذلك  
فلا وجه لبطلانه وذلك ايضا واضح جدا في نقول  
محدور في الامر بهم في لحاظ الغرض على قول الامر وفي هذا الفرض  
اذا هو ليس في طلب الحال او كونه منه بمعنى على ان يطرأ على  
الاخر ونها ليس كذلك الامر بهم ليس في احال الامر  
اذا هو لا يقتضي الامر في طرف الغرض على قول الامر في طرف

او حال عدم الامر

الغرض على فعله لا يقتضيه كانه لا يقتضيه الامر بل هو في  
الغرض على الترتل وان كان لا يقتضيه في هذه الحال بل لا تغز  
على الترتل وبعبارة اخرى طلب الضدين في طلب الحال اذا  
كان الطالبان في مرتبة واحدة وفي المقام ليس طلب  
بعبارة ثالثة هي طلب الضدين في طلب الحال اذا لم  
استحال كل معصية الاخر في المقام ليس طلب اذا لم  
في امثال الامر معصية المهر وهو واضح وكذا الاين في امثال  
المهم معصية الامر في نفس الامر المهم في طرف معصية الامر  
فصل في امثال له في ليد على المعصية بان يكون نظم  
حيث يتوزع امثال معصية والمجد لا يتردد في طلب  
الضدين على نحو الترتيب فمما فصل في كون  
انما هو في تقدير عدمه لا مقتضى ثم انه يمكن ان يقال  
على الاقتضا مقتضوي الامر على نحو الترتيب ايضا بين  
ذلك ان الاقتضا اما في اجل مقدمته الترتل فيجب فيهم  
الفعل او لاجل وجود الترتل واستناع اختلاف المتكلمين في  
الحكم على ما عرفت من احصاء تواتر الاقتضا فيها وعلى تقدير  
الامر المتعلق بالترتب والنهي المتعلق بالفعل غير متعلق بالامر

المتعلق بالمقدمة او المتكلم في الامر وبعبارة هو فرع الامر  
المتعلق بالمقدمة او المتكلم في الامر فيتمتع في الشمول وعدمه  
وبعد تصحيح الامر بهم على نحو الترتيب بالبيان الذي عرفت من  
عدم شمول الحكم على الشيء حاله عدمه فما هو فرع ذلك الحكم عليه  
كل بعد عدم حيث انه عدم في لحاظ الغرض على قول الامر  
ليس في اماله في نفسه في غير ما هو فرع ذلك الحكم على تقدير  
كون النهي الغير موجبا للفناء والافعال واضح في عدم الفرق  
في امر الترتيب بين الاقتضا وعدمه في انتم اذ يمكن الفرق على  
الاقتضا بين ان يكون الاقتضا لتقوم المقدمته فالامر كما ذكر  
يحيى ان يكون لجزء اللزوم فلا في اجل عدمه ان يكون النهي عليه  
غيره في تعبا هذا وحاصل الكلام انه ذكر في الثمرة بناء على مقتضا  
للامر بالشيء النهي في الضد الخاص في الضد العام وقدر في  
الامر عليه لوجه والوضوح بعد استيعاب ترتيب هذه الثمرة الى  
بني في عدم الامر بالمسند عند الكل وقد عرفت بالامر عليه عدم  
توقف صحة الشيء بمدة على الامر وعلى تقدير نظر فيهم لم يعل  
الفاء على تقدير الاقتضا وقد عرفت ايضا امكان منعه ثم انه في تقدير  
الاضطباع الامر في العبادة قد عرفت صحة الامر في الضد في الترتيب وكذا  
على الاقتضا وكون النهي لو كان غير مقتضيا للفناء ببيان ان هذا النهي

حيث انه يقتضي تابع الامر بالامر في الشمول وعدمه فراجع فصل  
ثم قد استشكل في الترتيب جزم تقابلي عليه فيما اذا قول الامر فيهم  
كلها مع عدم جواز العقاب على غير المقدور وليس بعد ذلك  
النظر في افضل احد هما فقط لكنه الظاهر عدم وقوع هذا الاشكال  
بعد تصحيح الامر في نحو الترتيب وعدم كونه من الطلب الغير  
المقدور هذا فصل ثم ان الامر المهم على الترتيب يمكن ان يكون  
في طرف العصيان الفارحي للامر بالامر بمقارنا معه وقد عرفت في  
الوجوب المزدوج بعد العلم بتحقيق شرطه في كل من الواجب وقدره  
كل في كونه ويجوز كون محل الواجب مقارنته للعصيان في علم  
به فلا بد من اتيان ذلك حتى يكون اتيانا لواجب في نحوه ويمكن ان  
يكون في طرف الغرض على العصيان هذا

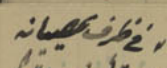


لم يكن من فعل بالنسبة الى المهم الا انه لا شك ان اتينا لكونه مجبوا  
نظريا ومتعلقا بالحب فلا موجب للقرب ولا مفعول له في الشيء  
عبارة الادلة في هذا المجلد في بين عدم الامر لعدم كمال الترتيب  
بحيث لو لم يكن الامر بين عدم الامر لعدم المصلحة في ما نحن فيه  
الاول في هذا على القول بدليل على تقدير بعضه لا يقتضيه ايضا  
حيث انه انما هو من ليس ضد نفسه بل غير روي في  
التمسك له وعليه يكون المسدات ثمة في كل حال  
فصل ثم انه على تقدير الاحتياج في صحة العبادة الى الامر  
وعدم كفاية جهة يمكن تصوير الامر على نحو الترتيب في معنى  
الضرورات التي لا يحتاج الى البيان وان صدر انكاره من  
لا يفيق ذلك منه في مثل ذلك بيان ذلك ان يطلب ان يطلب  
لان من طلب الحال وذلك انما هو اذا كان بين الطبيب والمطارد  
من المعلوم عدم ذلك بين الامر والمهم والامر على الترتيب في المطارد  
فخرج اتحاد المرتبة والاحتياج في مرتبة واحدة وليس عليه ترتيب

بين الامر والمهم والاهم فالقطعة في الامر المهم انما هو في خط الغرم  
على الحصان بالنسبة الى الامر الاهم والامر المشروط يدعى الى  
متعلقة في طرف حصول شرطه لا مطلقا ولا محققا الامر الاهم  
ليس في هذا الحاطط بل يدعى الى عدم هذا الحاطط وقد عرفت  
ان الامر المهم لكونه مشروطا لا يدعى الى هذا الحاطط حتى يكون  
بغيرها مطاردة فتبين ان الامر اوضح من ان يتبع هذا  
ثم انه لا وجه لعدم اللزوم بعقابي فيما اذا تولى الامر و  
المهم والاشكال فيه يقع العقاب على غير المقدور بعد  
تصحيح الطبيب وانه ليس في الطلب على غير المقدور  
كما لا يخفى في ذلك بناء على عدم امضاء الامر بشي من  
على ضده ان كان في فصل واما بناء على الاحتياط في  
في الكلام في مقامين ايضا الاول لا شك ان في الامر  
لا يقتضيه ان كان في باب مقدمة الترتيب فانها في فعل القدر  
تتبع في ذلك ان المهم في ذلك لا يصلح في الوجبة الف  
اما وان كان في إمكان الترتيب كما في ان يبق ام لا اما الاول

فيظهر من ذلك ان عدم الفرق في الادلة على الف ربيها ويظهر في  
القوانين في محبة الله الفرق حيث قال ان تولى الله مظهر في  
على ان يثبت بذلك خطاب فلا يثبت في هذا ولكن يمكن ان يقال ان  
وجه الادلة على الف في كشف الغم عن بعض ضيقه متعلق بفعل  
ان كانت في جهة السلاسل في ذلك متعلق بعدم الامر به الترتيب  
مع فلا يمكن ان يتقرب به ولا يدخل في العقاب في الف ليس له  
يعتبر فيما يتقرب به ان يكون مجبوا فعليا مع كونه موقوف على كيف  
يمكن ان يكون مجبوا كما في الادلة في العقاب في عدمه في الف  
وج في ثمرات التسليم على الاحتياط في قصد العبادة كما ذكرنا  
في ان الحق في هذا واما المقام الثاني فالظاهر عدم الفرق بين  
ما نحن فيه وبين ان يكون في مكان تصوير الامر على نحو الترتيب في  
وجه الاحتياط في السلسلة المقدسية في الامر في تارة الامر في تارة  
يدور فيها واراد ان يرب كما في الفصل في ان لا الاطلاق للترتيب  
المقدمة بالنسبة الى حال عدمه فكذلك الاطلاق للترتيب في الترتيب  
الى حال عدمه في المقدمة اذ الحق بتبعيته له في ذلك لا بد من الترتيب





انا مني تعرض لهذه المسألة وكان حديره له ولا ينقل منها ولا يتركها  
 ان الترتيب في المقام يعود الى الترتيب في الماهية وهو مني ومنه ولا يتركها  
 بخلاف الامر بالنسبة الى الفئتين كما ان الامر بالنسبة الى الفئتين على تقدير  
 مضمينان الفئتين كما ان الامر بالنسبة الى الفئتين على تقدير  
 المضمين بالنسبة الى الفئتين فتمت

المرآة على ضحان

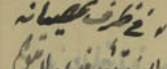
زینبا  
 بنو النبی  
 مد و عدم حتما  
 المصنوع  
 لولع فی  
 السلام  
 بنو الام  
 رما بنو البصر  
 تان ترو  
 کالان فی  
 سلام حضرت  
 زانت  
 غرق قلعة  
 در قلعة  
 ان السلام  
 بنو البصر

فحينئذ ان المراد بالقضي في القول حاصل الكلام ان المراد  
بالقضي في كلامه اما العلة القائمة او المقضي بالمعنى الاخصى  
وعلى التقديرين المراد اما المقضي حاصل الحكم او العلم به  
وعلى التقديرين المراد بقوله نعيب الحكم بثبوته اما القطع او  
الظن او التعبد به من العقلاء وكيف كان فان كان مراده من  
المقضي العلة القائمة بحكم العلم او العلم به فهو من ثبوت  
ثبوت في الزعم الاول والافلاطون حتى يجتنب الى الاستدلال  
لا ريب في ان مجرد ثبوت العلة القائمة في الزعم الاول لا يوجب  
القطع او الظن بالحكم في الزعم الثاني بل يوجب عدم كونه مجرد  
ثبوت كذا بل يوجب تعبدنا بالظن به في الاصح وليست تعبد  
من العقلاء في القام كالاخصى وكذا الكلام لو كان المراد من  
المقضي بالمعنى الاخصى كذا حاصل الحكم العلم به سواء كان  
المراد ثبوت المقضي في الزعم الاول او الثاني وان كان

في طرف عكسيانه

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

ولم  
ان  
بجز  
محمد  
ال



بقية الطائفة من علماء بغداد بعد سنة ١٢٠٠ هـ. القائلون في القائلين الذين اوردوا عليهم في

فيها  
 الحفلات  
 من عودها  
 المصنوعه  
 لولدها  
 السلام  
 بنينا لها  
 روي القبر  
 تانقو  
 كان في  
 رماضه  
 زانت  
 فرقت  
 در خانه  
 قال  
 ان الله  
 سيجد قبر

ثم بدأ بجزء الاصول كل فوج به لا يكتفى بالوجه وان يقال  
ببل الاثر ثم فخص من بالحق فيه فخصه من الشارح الا ان الشارح  
هو اجراء الاصول مع عدم وقتها على علمه فخاصه من الشارح  
وذلك ان الشارح بالوقت لا يكون له علم الا بالاجراء فذلك هو  
الذي لم يكن في تلك الحجة عليه عمل اصلا ولو تدبرنا اما لو كان له علم تدبرنا  
ولم يكن له في الحقيقة كبريت ولكن لم يكن اجراء الاصول ولا معنى على  
الخطا فالحق العلمية التي يجبها كالحقيقة وعدمه والحق فحده فلا يكون هذا  
المنع التوقف بمعنى عدم الحكم بشئ الظاهر او اذ عاقلنا احد الاقوال  
مسئلة العلم الاجباري وجوب شئ او حصره ومنها القول بالبرهنة تعيينا  
او تخيير او بالاحاد هذا











وَبِالْعَمَلِ مَعْمُومَةٍ وَلِلْعَدْلَانِ الْمَكَاتِ الشَّرْعِيَّةِ الْإِثْمَانِ مَلْتَمَعَةٍ

لذا بعبارة اصنام التغال هستند

قد ورفاهي السعد فقل المذبح يناد الظاهر انه في  
اوجبه تظهر الجاه ولكي الجواب جارة الشاه و  
التي و التفرق المنقذ فانه النبي من المنقذ الشاه من  
قولهم فاما في الاصل الخ قول العامة المتعارفين في

من مداوة او غير ذلك والظاهر ان المراد ان الشرايط لم يشرط  
ان يكون ذلك والافعال قبل تلك الشهادة قوله ما يشهد  
شهادته تعليم ان الشهادة تعليم ولا غيره من مداوة او غير ذلك



من مداوة او غير ذلك الظاهر المراد ان شرط العلم  
ان يكون ذلك العلم والافعال قبل الشهادة قوله ما يشهد  
شهادته عليه من الشهادة عليه ولا يفرقه من مداوة وغيره

١٠

لا كما يشاهد العقل على العمل لاطينان ومنه عند من نزل العلم  
ويغيره بالعلم العادي فلا بد ان لا يحرمة العمل بغير العلم لا يكون راد  
لهم عن العمل به لما رويته علماً وعليه فليكن خبر الواحد الموثوق بصدقه  
لو كان الموثوق لاجل كون راديه نقداً او غير ذلك من الامارات الخارجية  
حجة ولو كان راديه مضمناً او محملاً او كاذباً او غير موثوق او ناقصاً او غير صادق  
الا ان يكون على الخفاء حجة من اجماع او غيره ولا اظن ان من يدعي اختصاص  
الحجة ببعض من الاخبار يكون نراعه كبريائاً بل هو في الصغير يدعوا  
عدم حصول الموثوق والافعال ليس له

درة وعرفان السعة في فعل النافع بدار الظاهر انه راد  
الوجه في ظاهر الاجماع ولكن الجواب ان اجابة ان  
الشيء في التمسك بالمنفعة فان الذي في المنفعة انما هو  
قوله في هذا ما لا يصلح لغيره العلم بالعلمة المتعارفة في العرف  
اللفظ في اتحاد مورداً لاجابة مع العلمية بنا قوله ما يشهد  
لم نجد ذلك الاجماع في التذكرة فانهم بنا قوله وانما هي  
التي اتم الظاهر ان مراد من عدم وجوب بقائه انما هو  
قوله انما الظاهر وجوب الوجود الشريعة فغير ان يكون  
في غير المراد في الوجود هو التحلية بهذا

المنفعة في العلم بالعلم العادي فلا بد ان لا يحرمة العمل بغير العلم لا يكون راد  
لهم عن العمل به لما رويته علماً وعليه فليكن خبر الواحد الموثوق بصدقه  
لو كان الموثوق لاجل كون راديه نقداً او غير ذلك من الامارات الخارجية  
حجة ولو كان راديه مضمناً او محملاً او كاذباً او غير موثوق او ناقصاً او غير صادق  
الا ان يكون على الخفاء حجة من اجماع او غيره ولا اظن ان من يدعي اختصاص  
الحجة ببعض من الاخبار يكون نراعه كبريائاً بل هو في الصغير يدعوا  
عدم حصول الموثوق والافعال ليس له

من مداوة او غير ذلك الظاهر المراد ان شرط العلم  
ان يكون ذلك العلم والافعال قبل الشهادة قوله ما يشهد  
شهادته عليه من الشهادة عليه ولا يفرقه من مداوة وغيره

١٠

لا كما يشاهد العقل على العمل لاطينان ومنه عند من نزل العلم  
ويغيره بالعلم العادي فلا بد ان لا يحرمة العمل بغير العلم لا يكون راد  
لهم عن العمل به لما رويته علماً وعليه فليكن خبر الواحد الموثوق بصدقه  
لو كان الموثوق لاجل كون راديه نقداً او غير ذلك من الامارات الخارجية  
حجة ولو كان راديه مضمناً او محملاً او كاذباً او غير موثوق او ناقصاً او غير صادق  
الا ان يكون على الخفاء حجة من اجماع او غيره ولا اظن ان من يدعي اختصاص  
الحجة ببعض من الاخبار يكون نراعه كبريائاً بل هو في الصغير يدعوا  
عدم حصول الموثوق والافعال ليس له

درة وعرفان السعة في فعل النافع بدار الظاهر انه راد  
الوجه في ظاهر الاجماع ولكن الجواب ان اجابة ان  
الشيء في التمسك بالمنفعة فان الذي في المنفعة انما هو  
قوله في هذا ما لا يصلح لغيره العلم بالعلمة المتعارفة في العرف  
اللفظ في اتحاد مورداً لاجابة مع العلمية بنا قوله ما يشهد  
لم نجد ذلك الاجماع في التذكرة فانهم بنا قوله وانما هي  
التي اتم الظاهر ان مراد من عدم وجوب بقائه انما هو  
قوله انما الظاهر وجوب الوجود الشريعة فغير ان يكون  
في غير المراد في الوجود هو التحلية بهذا

المنفعة في العلم بالعلم العادي فلا بد ان لا يحرمة العمل بغير العلم لا يكون راد  
لهم عن العمل به لما رويته علماً وعليه فليكن خبر الواحد الموثوق بصدقه  
لو كان الموثوق لاجل كون راديه نقداً او غير ذلك من الامارات الخارجية  
حجة ولو كان راديه مضمناً او محملاً او كاذباً او غير موثوق او ناقصاً او غير صادق  
الا ان يكون على الخفاء حجة من اجماع او غيره ولا اظن ان من يدعي اختصاص  
الحجة ببعض من الاخبار يكون نراعه كبريائاً بل هو في الصغير يدعوا  
عدم حصول الموثوق والافعال ليس له



















من هذه العبارة ان المراد منها صورة الوصية الى العدل ثم سبق  
 الى مضى هذا قال وانما اعلمكم المسند الى الان انظروا  
 ان غير ان من العبارة هذا قوله والوصية الى العدل  
 كونها من انوار من الملهيات في التصرف وال  
 بعد النعمان فهو من انوار المنة كما يتفاد من اخبار  
 والجلد الطاهر والعبارة من المنة من تحت قاعدة  
 الانا مع بالدليل في الماخوذ بالوصية ثم لا فرق  
 في كون الوصية اميناً بين انظر الى العدل او المنة  
 او عدم ظهور الفسق وعدم ذلك لا اثر في ان  
 ان لا يشترط او يوجب الفاسق الظاهر في هذه  
 في المنة وان مع تليق بغيره ان في حصوله  
 في متعلق الوصية وبالجملة الظاهر في الامين وان  
 كان فاسقاً فانه خارج عن تحت مادل على عدل قوله  
 انما مع هذا قوله حيث لا يطلع عليه احد الى  
 من اريد على انظار ان له الاخذ من دون الظاهر احد وان

وهذا الجواز يتفق مع قوله في الوصية الى العدل  
 الا ان في الاخر والظاهر ان المراد من الوصية الى العدل  
 قوله وانما اعلمكم المسند الى الان انظروا  
 ان غير ان من العبارة هذا قوله والوصية الى العدل  
 كونها من انوار من الملهيات في التصرف وال  
 بعد النعمان فهو من انوار المنة كما يتفاد من اخبار  
 والجلد الطاهر والعبارة من المنة من تحت قاعدة  
 الانا مع بالدليل في الماخوذ بالوصية ثم لا فرق  
 في كون الوصية اميناً بين انظر الى العدل او المنة  
 او عدم ظهور الفسق وعدم ذلك لا اثر في ان  
 ان لا يشترط او يوجب الفاسق الظاهر في هذه  
 في المنة وان مع تليق بغيره ان في حصوله  
 في متعلق الوصية وبالجملة الظاهر في الامين وان  
 كان فاسقاً فانه خارج عن تحت مادل على عدل قوله  
 انما مع هذا قوله حيث لا يطلع عليه احد الى  
 من اريد على انظار ان له الاخذ من دون الظاهر احد وان

الاشارة الى ان المراد من الوصية الى العدل  
 وهو قوله والوصية الى العدل  
 كونها من انوار من الملهيات في التصرف وال  
 بعد النعمان فهو من انوار المنة كما يتفاد من اخبار  
 والجلد الطاهر والعبارة من المنة من تحت قاعدة  
 الانا مع بالدليل في الماخوذ بالوصية ثم لا فرق  
 في كون الوصية اميناً بين انظر الى العدل او المنة  
 او عدم ظهور الفسق وعدم ذلك لا اثر في ان  
 ان لا يشترط او يوجب الفاسق الظاهر في هذه  
 في المنة وان مع تليق بغيره ان في حصوله  
 في متعلق الوصية وبالجملة الظاهر في الامين وان  
 كان فاسقاً فانه خارج عن تحت مادل على عدل قوله  
 انما مع هذا قوله حيث لا يطلع عليه احد الى  
 من اريد على انظار ان له الاخذ من دون الظاهر احد وان

من اريد على انظار ان له الاخذ من دون الظاهر احد وان  
 من اريد على انظار ان له الاخذ من دون الظاهر احد وان  
 من اريد على انظار ان له الاخذ من دون الظاهر احد وان  
 من اريد على انظار ان له الاخذ من دون الظاهر احد وان  
 من اريد على انظار ان له الاخذ من دون الظاهر احد وان  
 من اريد على انظار ان له الاخذ من دون الظاهر احد وان  
 من اريد على انظار ان له الاخذ من دون الظاهر احد وان  
 من اريد على انظار ان له الاخذ من دون الظاهر احد وان  
 من اريد على انظار ان له الاخذ من دون الظاهر احد وان  
 من اريد على انظار ان له الاخذ من دون الظاهر احد وان  
 من اريد على انظار ان له الاخذ من دون الظاهر احد وان







قوله نظر الى ان الاحكام العقلية الى حاصل ان حكم العقل بحسن شئ  
او قبحه من الامور الخارجية كالمستحق ثوابا او عقوبة هذا الامر لا يخرج  
موضوعه من النطاق الشرعي بمعنى ان ما هو النطاق الحكم الشرعي بالنسبة لنا  
هو الموضوع في الحكم العقلي من الاحكام الشرعية في ظاهر الدار المحرقة الصدوق  
او ما مضى بغيره عرفا كونه النطاق حرمة الصدوق هو كونه ضررا او  
امساك الموضوع هو الصدوق وهذا بخلاف حكم العقل فان موضوعه المشان  
او الموقر حكمه لا الصدوق بل النطاق بعنوان المصداق وهو الحكم  
في الشرع المستند اليه اذا عرفت ذلك فمقول الراسخ في فاطم الشئ معلوم  
له وانما فيه يتقرر ان الشئ فيها وعرفته ان النطاق هو الموضوع في حكم العقل  
فان فيه يتقرر ان الشئ في الموضوع لا يكون ان الشئ الحكم الا بالاجل ان  
فيه يكون العلة وجب ان لا تصح ابسبب ارتباط الموضوع في الموضوع  
في المقام وهذا بخلاف الاحكام الشرعية الغير المستند الى الاحكام العقلية  
الموضوع فيها غير النطاق فيمكن ان يش في خارج امر الموضوع بنظر العرف  
الذي هو العيار هذا وما ذكرنا وقرنا نظرا لند الواقع للامكان فيقول ان  
قلت الى ان حاصل علم الحكم ان الحكم العقلية ثمة من انفسها في  
النفس الامرية كالحكمة العقلية المستند الى العقلية وهذا لا ريب ان يكون في

قوله ان الصحيح قد يكون حكم شرعي الى الظاهر منه بان القول  
في اعتبار الاحكام وعدمه بلا حطة كون المستحب حكم شرعي او غير  
حصة الاعتبار نظام ومنه كتاب التفصيل بين الحكم الشرعي على كل فعدم  
الاعتبار وغيره وعلما بالاعتبار بين الحكم الشرعي على ما لا اعتبار وغيره على الامور  
الخارجية فعدم الاعتبار بين الحكم الشرعي في الاعتبار وغيره على فعدم  
الاعتبار وما ذكرنا كونه الحكم في المستند تفصيل بين تعاكس بين هذا

قوله ان الصحيح قد يكون حكم شرعي الى الظاهر منه بان القول  
في اعتبار الاحكام وعدمه بلا حطة كون المستحب حكم شرعي او غير  
حصة الاعتبار نظام ومنه كتاب التفصيل بين الحكم الشرعي على كل فعدم  
الاعتبار وغيره وعلما بالاعتبار بين الحكم الشرعي على ما لا اعتبار وغيره على الامور  
الخارجية فعدم الاعتبار بين الحكم الشرعي في الاعتبار وغيره على فعدم  
الاعتبار وما ذكرنا كونه الحكم في المستند تفصيل بين تعاكس بين هذا











درة لامة مخمصة ولعل ان المركبات الشريفة انما هي قديمة

المترتب ذلك الحادث على استصحابه في الاثر والى صلته انما ينبغي  
على معارضة استصحابه في العود باستصحابه عدم العلم ان لا يعلم متصفاً  
في الغالبين المعارضين بقوله ما ينبغي وقوعه الى من عدم جواز  
استصحابه بالاردح كحجج انك في العود لم تكن الى استصحابه مع الاشك  
في الوضوح وتراجع عدم شموله لا يقتضي الى الاشتغال ببعضه بقوله  
والجواب انه لا يلحق حاصله بقوله انما لا يشترط العود على وقوعه  
وقد ادلى بقدره الوضوح على الاشترار في قوله توهم بتقديم  
الاجابة ان يكون الكون اقوى وهو ممنوع بل بديهية الاشبات فتوى هذا انما  
سلفنا ونود بعضه لغيره وفي كل لفظ الاربعة في باب الظاهر في  
الاقوى ثم انما بقوله في الحقيقة من ان جبرية الغالب باستصحاب  
الحق ان يكون راءه استصحاب عدم المرتب حتى يطلق التناقض في  
ويكون ان يكون التثنية في خصوصية ترتيب الاشترار ليس بالاشترار قوله  
وقد ترفعت من هذا الفصل الى قوله الحق الزمان استصحاب الاشترار  
منه ان غير محقق لعدم احراز الوضوح لا دليل على صحة فرض كونها لا يقتضي  
الى الاشتغال انه كان في الاشترار والاستصحاب بقوله هو لا  
المتعلق فيه عند النظر الذي الى القول تقدم في الحديث انما ان استصحاب

على القول بانها لا تصحاب عن باب الحق الشخصي ولا نقوله به هذا  
قوله خصوصاً في الشبهة الثانية التي هي في بعض العوارض الشبهة الثانية  
قوله والجواب بان بناء العقلاء على حاصل المرام ان بناء العقلاء على التصحاب  
اعاود مودور واقعية العبرة الفريدة للظن وعرفت بانها غير الاحكام  
انما اذا كان الظاهر فيها من جهة الشك وجود الراجح من جهة الشبهة  
الحكمية ومختصة الشيخ وفي غير الاحكام ايها لا تعتبر الغلبة بل يرفع  
خصوصاً الشخصي الذي هنا قوله فانما كان التمسك بالراجح من جهة  
التصحاب في مورد الشك وجود الراجح تمسك بالعموم وجواب  
فان في ذلك في عدم الشيء قد يكون بملاحظة زمانه وقد يكون بملاحظة  
المورد فان ذلك المبدأ على رأيهم الحكم على ان يحقق رافعه غير المبدأ  
ان ذلك على العموم بملاحظة نفس الزمان ولا على التصب بل يرفع  
الشك رافعية الحالة الخارجية من جهة الشبهة الحكمية والموضوعية كالان في  
الراجح لهذا التمسك بالعموم لا على الجاهل بل على ما في القام عموم التصب  
لرفع الشك في الراجح فان ما في القام هو الزمان وهو غير في الراجح  
فان هذا لعله الراد بقوله ان يرفع عدم التساقط فرفع هذا قوله بل  
تصحبها الاشكال في القول المراءى بل كل تصحاب عدم الراجح

درة لا غنى عنها وللعلم ان المركبات الشريفة انما هي طيبة

[illegible]

عدم المنع في الشبهة الكلية وخلق الاستصحاب في الشبهة الوضعية  
محذوف في البرهان على الضرورة وحضوره في الاستصحاب بالمتن فيها  
عندئذ لم يبق إلا أن يرد على القولين بأن ذلك لا ينافي الاستصحاب  
المتخالفين بل هو منصوص في الشبهة الكلية من الشيخ ولا ريب أن منشأ  
الشك في الحكم الشرعي الذي يتوكل على برهانه الزائد في غير هذا هو قوله  
وصفا وهو مرد الشك في النتيجة ثم يكون خلافا للوضوح وصفا ولأن  
وجوب كونه الاستصحابا من جملة ما قد مر من قوله في قوله الشريعة دولة  
الشمس سبب إلى الحق إن كان قوله قوله الشريعة دولة الاستصحاب  
لوجوب الصلوة حكوميا متبعية لا إيجابا فلا خلاف في أن الاستصحاب  
في احتياج الكل إلى العمل وح فاقول المذكور لأننا جعلنا السببية  
نقطا خارجة وليكن بالنسبة إلى التكليف خبرا الذي تحققه من السبب المذكور  
بمعنى كون الدولة مجعولة إيجابا للصلوة لا لتحقيق الوجوب فجعله  
الخاص بهذا العلم لا كجعله الإيجاب مستندا بذاته في العلم لا كجعله  
المتدلا في احتياج التكليف للعمل في الخارج وفي الحكم الوضعي  
فقد يقال إنه بعدم الاحتياج أن هو مما يترتب عقل على جعل الحكم التكليفي  
فعله في غير جعله بل لا يمكن جعله إلا بعمل منشأ من أمره ولو كان



درة لامة غممة ولعل ان المركبات الشريفة انما هي قديمة

[illegible][illegible]

دره لاله غمته و لعلان المركبات الشريعة الماه بليته

لا يجري في شرط المانع كل الوجوه التي ذكره عند حريان الاستصحاب  
 في السبب الجبري فيكون حريان ما كان بنفسه مستلزما للسبب الجبري فيكون حريان  
 في السبب الجبري فيكون حريان ما كان بنفسه مستلزما للسبب الجبري فيكون حريان  
 استقصا كيفية الشرط والمانع لا يوجب الاستصحاب وقد يوجب الجريان  
 نانه ليس الدليل على الشرعية والمانع في كل مقام وانما بالكيفية مثلا  
 فتم قوله ان الموضوع الحكم التكليفي ليس الفعل المكلف في قوله انهم  
 كون فعل المكلف هو الموضوع في الحكم التكليفي موجبا للفرق بين التكليف  
 وغيره في جريان الاستصحاب فان ذكره في وجه عدم جريانه في الاول  
 حار في غيره ايضا فتم هذا قوله بجريه شخصاته التي لها دخل في  
 الحكم لا يمتنع كون ماله دخل في الحكم من غير كون الموضوع به وبه الملا  
 صرح بان عدم عليه بقوله وبه يمتنع في هذا قوله بل يظهر من ان كل  
 من محل النزاع الحرج والوجه الاستظهار تشييل في مخرج تسمية  
 محل النزاع باستصحاب حال الاجماع بانه ينظر في هذا ان  
 قبل هذا لم يخرج بالتسمية هو ايضا قال بانه التسمية وان لم يكن  
 هذا قوله تاريخ الذكرى بعد التسمية هذا الاستصحاب هو مراد الغزالي باستصحاب  
 حال الاجماع بطلان الاستصحاب وهذا لكي نافية قوله فيما قبل وان صرح في  
 قوله لا ريب اننا في الكون فان لا يمتنع في الحكم السابق بانه

[illegible]



قوله فاما ان يثبت العلم الحق قوله كانه يقول وليست المقام على جملة  
الاستصحاب بغنى الاجماع وهو محال مع وجود الخلاف في ذلك ولا يخفى  
جريان هذا المصنف غير ما ثبت بالاجماع ايضا من الدلائل المختصة بالزمان الاول  
هذا قوله والناقل هذا وهم باطل الحق هذا ما عده بانه بيان وجوب الدليل  
على الثاني هذا قوله ثم ان السيد الحق قوله يعني ذكره في وجه تفصيل القول  
وجوبه احداهما اختصاصا بدليل الاستصحاب ثاني وهو الاجماع غير حال الاجماع  
والثاني ان مورد الاستصحاب انما هو الدلائل في الزمان الاول على  
الحكمة في الزمان الثاني وهو غير حال الاجماع وان كان لا بد من ذلك الغير  
ايضاً من المارة على البقاء يعني عادة ولا يخفى مجرد الوجود والبقا  
في الحكم بالبقا وان كان الاصح هنا قوله فانه ثبت واما الحكم في كل دليل  
الحال بالبدليل هو الفعل والتقريب هذا قوله وهو معنى الكلام في اعتبار  
الحال في ثبوت التعبد وعدمه يعني الثاني في اعتبار الكلام وحاصله  
ان استدلال العارفين بالثبوتية الاستصحابية في الثاني في الواقع الا ان ثبت  
التعبد في الثاني به بالحكم بعدمه بالثبوتية في الواقع عند الشك فيه وهذا  
اول الكلام فليعلم ان يثبت الكلام في ثبوت التعبد وعدمه ولا يخفى ان  
هذا قوله يعني ان يقال ان معنى كلام المحقق قد مر في حاشية هذا الكلام

درة لامة غممة ولمعان المركبات الشريفة الملامه مقيمه

ثبوت الحكم في موردات في سائر اقسامها وليس الجبل احراراً القاصي  
لنفس الحكم بل انما هو الجبل التمس الجوعوم وهو فرع احراره وليسوا  
فيما اذا كان الشئ في اصل التخصيص لا في وجوده والاصح وهذا بخلاف  
مسئلة المتقيد والواقع فان الحكم ينشأ من كذا انما هو الجبل المتقيد له  
على ما ذهب اليه المحققين ومحررهم كان الشئ في اصل الواقعية وفي  
وجود الواقع اذا العلم بوجود الواقع الايضاً بجزا احراراً القاصي فضلاً  
عن الشئ في قوله ما ان الشئ في الموضوعية فقد تقدم من وجوه اخرى وعليه  
فقد تم عرضها ليس لعدم القول بالجدية فيما بل لعدم كونها عاصلاً  
بل التمس بالمران الاستصحاب في الاحكام وعدم كونه شئ من عدم  
يبدأ وبني الاحكام هذا قوله في المضاف الاستصحاب الى بقدر بيان  
المضاف كان قبل الاتزان فيجاء فكذا بعده والمفروض ان الماء يطلق  
صار الاتزان صاناً فيجاء بالاناء المضاف النجس الاستصحاب هذا قوله  
في وجود ما شئ في كونه افعالاً الى اي كونه صديقاً الواقع المعلوم في  
سواء كان مثلاً ان الاموال القومى والمصدقات وانما هذا اثره الى  
القسم الثاني والثالث كما ان قوله الى البيان الى اثره الى الراجح هذا  
وحاصل كلام المحقق في عدم صديق النقص بالثبوت في موردات في سائر

الموجودات به الثبات لأن الشئ فيه سابق على اليقين بوجوده ما شئت من رتبة  
والشئ يستند إلى علته الثابتة وهي في المقام مجموع الشئ في رتبة وجوده  
ووجود ذلك الكوكب وأما إلى الجزء الأخير فيها وهو وجود ذلك الكوكب  
فالشئ في المقام ليس بآلة لليقين والجزء الأخير منها ليس كذلك أن يكون  
اليقين ~~في رتبة~~ فليست له في المجموع أو إلى الجزء الأخير وهو وجود ذلك الكوكب  
الواقعية فلا يكون اليقين في المقام مشمولا لليقين عن نقض اليقين بالشئ  
بأنه ما شئت من رتبة اليقين قد سره العز في الجواب أن قولنا إن  
الشئ سابق كان المراد به الشئ المترددا والتقدير في فهو حق لا  
فيه إلا أنه لا يصلح أن يكون ناقصا وما إذا كان في قوله من لا يفتق  
لعدم نهنا متع اليقين وأن كان المراد به هذا الشئ بعد فعلية وجوده  
فعليا بوجوده ما شئت في رتبته وبعبارة أخرى أن كان المراد به  
الفعل فهو وإن كان مراداً بالشئ في قوله من لا يفتق إلى الالاف  
بأنه بوقطعا بل ما أخر عن وجود ما شئت في رتبته فليكن اليقين مستندا  
اليه ~~فلك~~ إلى اليقين بوجود ما شئت في رتبته فهو بسبب الشئ  
الفعل السبب لليقين وبالجملة على ما جدت من الشئ لا يستند إلى علته  
أو الجزء الأخير منها أيضا فليكن اليقين مستندا إلى الشئ لا إلى اليقين

درة لامة غمته ولبعد ان المركبات الشرعية انما هي ملقمة

[illegible]







فلا فضل موقوفاً واحداً مع هذا جالساً الى زمان الشراء وجداً معقولاً  
 فاجلوسر في زمان الشراء مرتبة معينة فانه وان كان موجبا للعلم بالمخافة الا انه غير موجب  
 للعلم بالعقاب بل هو موجب لاعتدال بوجوب بصلاته بالاجابة والعلم بالمخافة التي  
 فيه العلم بالعقاب غير محرم بل ان كان يعلم ان يعلم بالتكليف فيقتضي الاعتدال  
 ولو اقله ان لا يتمكن من القطعي بقوله لان المكروه الى العلم بالانكاف  
 هو الوجوب في الاصول اذ لو كانت موافقة بقوله ولعل الوجه في ذلك  
 بالتخيير بل لا يقال بذلك الترتيب يدل على ان الترتيب لا ما هو الا ان كان  
 الاجابة الثابتة بالعقل والحق بالان كان بغير تحيية بخلاف اصله بالاجابة  
 المتبادرة الثابتة بالعلم والعقل والحق فانه بغيره بما كان سابقة  
 وجوبه وتحريره وبالمجمل وجد ان الترتيب ان الحكم بالبعث في الحكم بالتخيير وفي  
 المقام مطابق لما هو ثابت في غير المقام فيعلم مما يمكن من ذلك بغير تحيير  
 شرعي فثبت وجوب المقام اوله بخلافه لانه فصل عن غيره الحكم بمقتضى  
 مطابق لما هو مقتضى المقام والمراد كون الشريعة كقولها في المقام  
 في الثاني دون الاول هذا قوله وفيه ان اراد العلم حاصل ان كان  
 المراد من وجوبه بالاعتقاد وجوبه بالعبية الى الحكم الكلي فهو مستلزم  
 انه غير مقتضى بقاءه وان كان المراد وجوبه بالعبية الى الحكم الفردي فهو

درة لامعة غروية ولبعد ان المركبات الشرعية انما هي ملقبة

فمن احراز الموضوع والعقل مدونه وانما معارض بوجود  
الاتفاق بالكلية في الحجة ان نسبة المراجعة الغاية هذا قوله وتلاوة  
عليها على كل من الحجة والورد واليد على الحق الخوان  
والدليل الذي ذكرته في المقام الثاني في ذلك الدليل على ثبوت الحكم في الغاية  
معينة وكذلك في وجود الغاية في المثال اليقيني في هذه البراهين الجزئية جارية  
في المقام القوم في تقريب ان في المقام الثاني كجزء من ثبوت الحكم في قطعة  
من الزمان وهو ما قبله فان في وجود الغاية في وجوده في هذا الزمن في  
تحقق الحكم في زمان في وجود الغاية في كل في وجود المقام القوم  
فان في موارد المقام القوم في الوقت حكم في الجملة كان في قوله في المجلس  
في المسجد فجزء لا بهذا الدليل بوجود الملوس في زمان الذي لا يلائم  
تحقق الملوس في اقرانه في الزمن في ثبوت في وجود الملوس في  
الزمان ان تصدق بهذا الزمان المقطوع والزم ان كان في محتمل في وجود  
المقام في لالة الدليل على وجود الحكم في مورد في وجود الغاية  
كل في مورد المقام القوم والمجال في الفرق بين مورد المقام  
ومورد المقام القوم اصل قوله كان مورد المقام في مورد المقام  
الاتفاق في مورد المقام القوم في كل في لالة الفرق في التفصيل

قوله اقول وبذلك لا بد من ان ينقطع الحاصل في قوله لا فرق بين مورد  
الصدق والصدق وموارد العلم بالقوم لا وجه له فان الشك  
في مورد العلم بالقوم في اثبات ما ثبت بغيره وجوبه بخلاف مورد  
الصدق بالقوم فان الشك فيه في العلم بالقيمة بالنسبة لا لا بد  
وجوبه وبذلك لا بد من ان ينقطع الحاصل في قوله لا فرق بين مورد  
قوله اقول فان هذا الكلام لم ينعقد في هذا الكلام جعله تعارض بين اليقين والشك  
المستطرد في نظر المقتضي باعتبار تعارض المقتضي لليقين ونفي الشك في تعارض  
وبالحقيقة ومراعاة في الحقيقة في الدلائل الدال على استمرار العلم بالقيمة معينة  
وحق يكون حاصل المراد بقوله المتعاضد اليقين بالشك عدم جواز اليقين  
بالشك عند تعارضهما يتبع تعارض الدلائل الدال على الحكم بالقيمة  
معينة وبعبارة اخرى عدم جواز نفي اليقين بالشك عند تعارض  
الدلائل الدال على الحكم بالقيمة في زمان الشك والاشك وجوب  
النتيجة معينة لا يمكن في خصوص حال كان الشك في وجود الحقيقة  
المعينة في الدلائل او في حقيقة العلم كون شيء مصداقا لها من حيث اشتراكه  
الموضوعية لولا كانت الدلائل في وقتها للرافع للشيء او في قبل  
انتهى نفي المقتضي وكونها معينة لافهم هذا

درة لامعة غروية وليعلم ان المركبات الشرعية انما هي ملقمة

أن الفرق بين هذا المعنى وبين المعنى المشهور من جهة الاستصحاب في الشد  
في الواقع بخلاف الباطن الجزئي والعوم من وجه مادة الجمع ما إذا كان في  
وجود الغاية المعينة لا دليل أن لا يكون شيء مصداقاً لها على نحو الشبهة المصطنعة  
وكانت تلك الغاية في قبيل الواقع ومادة الفرق في طرف الأول ما  
شد في رافعة شيء مصداقاً أو في جهة الشد صدق الواقع المعلوم عليه  
من جهة الشبهة المفهومية ومادة الفرق في طرف الثاني ما إذا كان شيء  
في وجود الغاية المعينة لا يكون شيء مصداقاً لها على نحو الشبهة المصطنعة  
وكانت تلك الغاية في قبيل غايات التقصيص لا في قبيل الواقع هذا قوله  
وجع فيرد عليهم مضافاً إلى أن يدعيه بأنهم مقدّمون بتعيينات وبينهم  
منها ما لا يتعلق بالحق والتعارض المتضمن من أن متعلق ليس متعلقاً بالحق  
واحكاماً بما هو والظاهر أن هذا اليفهم بتعيينات بينه فلا بد من حرف  
قضية التقصيص الخ في ظاهر ما جع فيرد ولا ينبغي أن يوازي اليقين دليل  
اليقين لو أن الشد جع ينطبق على مدان المحققين واحكاماً باليقين  
بما هو طريق الراجعة للمحققين واحكاماً جع ينطبق على جع التقصيص  
في الشد في الواقع بلغة المشهور والظاهر أن التقصيص جع فيكون  
معلقاً على امتلاكه لا على امتلاكه بلغة المشهور والظاهر أن التقصيص جع فيكون







اليقيني بالزاد اليقيني وهو لا يحصل الا بالاجمال  
 وهذا لا يتم فلهذا ما ذكره في الحاشية الاخرى من منع جريان التعقيب  
 في كل مثل انما يستبعد من اجل ان ما ذكره في المحرر قاعدة الاستصحاب  
 الا انما يقال انما يستبعد من اجل انما لا يحصل جازية ايهما كانت  
 هذا انما لا يخفى عليه ان يمكن ان يقال ان المحصل انما كان شرعا فاشد  
 فيه مورد الرأية في صورته ومما بين الامر والاكتر للامور وجوه  
 التعقيب على المحصل لا يقع موكون المحصل شرعا عليه بانه عقاب  
 بالبيان وبعبارة اخرى مجرد التكليف بالمحصل لا يقع موكون  
 المحصل الكسر شرعا ليس ببيان الحق العقوبة هذا قوله في العلم  
 الحاشية انما لا يقع وجوبه بين الظاهرين في العلم انما لا يخفى اليقيني المذكور في الصور  
 المذكورة بل لو لم يكن المالك بعد الطارئة كان الامر على الله ان لا يخطأ  
 بيان المسئلة انما لا يحصل انما لا يخفى في العبارة فانهم في العلم انما لا يخفى  
 الجمع بين الظاهرين انما يكون الاجل تحصيله وان كل واحد من المانع من  
 الدخول في الصلوة وترتيبها القرآن العزيز فانما يحل في الحدث بعد  
 الوضوء وانما لا يرتب عليه الا ان نفسه في عدم جواز المسئلة الا في هذه في وجوب

الفعل فان الفعل في الغرض وهو حدث الجملة ببيان الوضوء او  
 الاصغر انما لا يكون واجبا في المقام ليس لانه من آثار كل حدث و  
 الصلوة به في العلم انما لا يخفى بعد التعقيب على تحصيل شرط الصلوة  
 شأنا هذا قوله في قوله في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 وجوب الجمع في المقام لا يخص وجهه في حكم العقل به تحصيل شرط  
 الصلوة بل العلم الاجمالي يقتضيه ايهما وان لم يكن شرطه في الصلوة  
 في البين الا انما لا يخفى نعم العلم الاجمالي الوجوب الاحتياط الا انما في مقام  
 كان متعلقا بالتكليف الزاوي وفي المقام ليس لانه كان فاعلم انما لا يخفى  
 عند حدث الاصغر في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 قطع النظر عن شرطه في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 من باب حكم العقل تحصيل شرط الواجب في الوجوب انما لا يخفى في العلم  
 ترتيب تمام آثار الحدث الاصغر والاكبر ولو انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 لم يكن ما دخل في وقوع كل الحدث في الصلوة والمسئلة كما كانت  
 في المسئلة الجنب هذا قوله في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 في اجراء الصلوة في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم

المصنوعين انما لا يخفى الزاوي هذا قوله في العلم انما لا يخفى في العلم  
 حاشية انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 وجوبه في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 فحق ما هو محمول بعدم الاصل والزم في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 بقائه فلا يخرج من البقاء حاصله في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 الاخر او عدمه انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 المثبت ولا يقول به وجوبه في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 فان كان التعقيب وجوبه بالنسبة الى العلم في العلم انما لا يخفى في العلم  
 في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 بين هذا وما يقابله من وجوبه في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 عدم حدوث الشك في الحدث في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 عدم حدوث الشك في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 الحكم بارتفاع العلم بعد فزله في الخارج في العلم انما لا يخفى في العلم

ناظر الى انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 المقام انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 لا يخرج من العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 ودفع هذا التوهم ان البقاء في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 بل انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 احداث هو الشك في الحدث في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 هذين التوهمين ان الاول انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 بقاء العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 احدهما انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 فلازم الاصل في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم  
 نقول في هذا في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم انما لا يخفى في العلم



وتحقيقه وان كان محققا الا انه محكوم كون الشك في ارتفاع الكمال  
مبينا عن الشك في حدوث الشكول الحدوث فاصلا له عدمه متقوتهم  
لارتفاعه لانه من اشارة قد فقه قدس سره بعدم كون ارتفاع الكمال  
اشارة لعدم حدوث الشكول الحدوث بل هو من اشارة كون الحدوث المطلق  
الارتفاع كان بقاءه من اشارة كون الحدوث هذا الشكول فاصلا له  
محكوم ما ينعى انه على فرض كون اشارة كماله ترتب على ارتفاعه بوقوع  
على الاصل الثبوت ولا نقول به هذا قوله فان الارتفاع لا يتبع الوقوع  
في بعض نعمة الارتفاع لا يتبع حكم المستعجب فالارتفاع في المجرز  
ذلك المصحح والارتفاع لا يرفع لانه من اشارة الارتفاع في المجرز  
المقتضى لكونه كذا لو احرز ذلك صريح الارتفاع ولو وقع  
عدمه فليكن بقاءه احرار البقاء من جهة الارتفاع حتى يكون بقاءه  
اختصاصا بجمية الارتفاع لا يشك في الارتفاع بل عليه ان يكون  
النتيجة تلك الارتفاع في كماله من اشارة الارتفاع في كماله  
والظن والارتفاع الارتفاع في مورد الظن بالقياس الى بقاءه  
في اشارة الارتفاع كما لا يخفى وبالجملة ليس مراده في اشارة الارتفاع

بجوده السبل المراد به احرار البقاء في كماله لا في كماله بل في كماله  
شك بقاءه من جهة الشك في الحقيقة وقد يكون في الشك في الارتفاع  
كلاما قدس سره في الارتفاع الارتفاع اذا احرز بقاءه في كماله بقاءه  
او غير ما في الامارات ففيها كان اشارة البقاء من جهة الشك في الحقيقة  
احرار البقاء في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
لا بد من احرار البقاء في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
قدس سره في الحقيقة التي قد سره في ان مذكور المحقق لا يستلزم بقاءه  
اعتبار الارتفاع في اشارة الارتفاع في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
لعدم انضباط الارتفاع الى احرار البقاء بل يرجع الى الارتفاع في كماله  
والانضباط لا يحدث بل لا ينفك من المستعجب فان غلبته في كماله بقاءه في كماله  
بالبقاء فيه ولو توعدا وان لم ينفك من انضباط الارتفاع لو كانت غلبة  
فيها موجبة بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
المستعجب او في احرار البقاء في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
وإن كان موجب البقاء ولو توعدا لانه موجب لعدم انضباط الارتفاع  
انضباط المستعجب في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله

مختلفة فيكون نعمة الارتفاع بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
ايضا احرار البقاء في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
الا احرار البقاء في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
فليكن بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
لا يخفى وعدمه بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
رب منفرد بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
اخر الا احرار البقاء في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
التوعدا بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
على الظن الشخصي كما لا يخفى كما لا يخفى ان كذا في عدم انضباط الارتفاع  
على ما ذكره في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
الارتفاع احرار البقاء في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
خصوصا على الشخصي وعلى انما يلزم عدم الانضباط كما لا يخفى  
فاجابة قدس سره بان الارتفاع على الظن الشخصي فيه ما عرفت بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
الاولى بجمية الارتفاع بقوله كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
بما لا يخفى على اعتبار الارتفاع في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله

ان اعتبار الارتفاع في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
لا يخفى على الارتفاع في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
لم يتجه له الاشارة الى بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
انما اشارة الى بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
كما عرفت به بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
القوانين في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
الارتفاع في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
عدم جواز الارتفاع في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
الارتفاع في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
وانما في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
عدم انضباط الارتفاع في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
الحق قوله ولقد اجابوا في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
في شأن الفاضل ونظيره ولو من جهة انه من الاصل المثلث ان يكون  
فيه نوع من جهة الارتفاع في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله  
الارتفاع في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله بقاءه في كماله











[illegible]

درة لامعة غروية وليعلم ان المركبات الشرعية انما هي ملقمة

بالتكليف هذا والكنه ليس يراد بالارادة هو اليقين بعدم التكليف  
فيما بعد الزوال يوم الجمعة قبل ردود امرائهم بالجموع فليكون زواله  
بالحكمة وبعد ردود الامر حصول الشك في الشك المستمر في الاعد  
الزوال اليه يقتضي اصرافان اليقين الحاصل بالتكليف فانما بالنسبة  
القبل الزوال الابعده ايضا خرج خارجا وقت الزوال فليكنه شفع  
مقتضى يقتضي احدا اليقين بالعدم الارادة بالنسبة الابعده الزوال  
قبل ردود الامر وان اليقين بالتكليف بالنسبة الابل الزوال فيكون  
انها المقها بان متعارضان هذا قوله ثم اخبرنا ذكره عن تعارض كل حال في  
اولا كان الشك من جهة الشك في المقصود ثم كان رايهم فيما كان الشك  
من جهة الشك في الواقع الا انه فرق بينه بوجود المقها بما كان متعلقا  
العدم في الشك في الواقع بخلافه في الشك في المقصود فلو ان زواله  
لم يعلم ان الظاهرة ان كانه يقول لو لم يكن الظاهر ان يكون الشك فيها بعد العلم  
بوجوده من جهة الشك في الواقع الاصل عدم الحكم على المقها بعدمها  
انزل بالمقها بالظاهرة العاقبة بالمقها بعدمها لا يبعد عدم  
جعل سبب الظاهر بعد الذي هو قوله بل في الامور الشرعية الى ان يكون  
الموضوع سبب الظاهر بعد الذي هو قوله بل في الامور الشرعية الى ان يكون

درة لامعة غروية وليعلم ان المركبات الشرعية انما هي ملقمة

يقول الخ الموضح الحرف والطلاقة ومقابلته في ظاهر قوله ثم  
 لا تأكلوا مما أهدى لكم الهدى ثم الهدى قوله نعم فكلوا مما ذكر لكم الله  
 هو الحيوان المذكور في قوله المذكور فحذف أصله عدم التذكير بان  
 يقال إنه هذا اللحم كان من الحيوان الغير المذكور فان كان كان لا يثبت  
 الحيوان المذكور على الأصل المثبت المذكور في قوله ثم مع فحذف  
 أصله عدم التذكير في اللحم لينفع وان كان حكم الحرمة والنجاسة  
 مرتباً على مجرد غير المذكور لا لينة فحذف أصله لان الواضح  
 هو اللحم الحيوان وبعبارة اخرى من غير الآية لا تشرى ولا تاكلوا من لحم  
 الميت عليه ويكون لحم ما ذكر لكم الله عليه مع فحذف أصله عدم  
 التذكير في اللحم بالقرينة لعدم كونه في الحرمة والنجاسة من  
 غير توقف على القول بأصل المثبت هذا قوله ويحییٰ نظیر هذا  
 الاستصحاب الوجود من العدم الى ان يبيح في الاستصحابات  
 الوجودية والعدمية في الفرق بين الماء العار لوجود الكبريت في  
 الماء المتصف بالكبرية في نظير هذا الاستصحاب الوجودي في أصله  
 عدم الخاضع في عدم إثبات ارتباط الوجود العار له به وبالله











فان قلت كان المراد بالانسان في قوله لا ينبغي ان يتأخر  
عن الله تعالى في العبادة والخدمة والذل والافتقار الى الله تعالى

درة لامعة غروية وليعلم ان المركبات الشرعية انما هي ملزمة  
في افعال خاصة قد امرت بها الايمان بها وجعلها في الوجود  
على نحوها في سواء اعتبرت جزءا في المركب او شرطاً له  
في قول خاصة ايضا لا يخلو كون كل واحد من تلك المركبات  
بما هو معنى عدمي مطلوباً بنفسه في المركب ولا بالذات  
بل في افعال وجودية خاصة موجبة للاختلال بالمركب لو اختلفت  
معها فلهذا لم يشر الى شيء من الايمان بها في معنى المركب صراحة  
لانه في الاختلال بالترتيب على وجوده لا ان عدمها بما هو واجب  
على الامداد لانه يثير في تأمينة المركب كما هو كس في الاجزاء  
والشرائط الوجودية التي امرت بها في المركب فان كل  
واحد منها يثير في في قوام المركب وتأمينه وجوده في نفسه  
فصار الحاصل ان المركبات الشرعية ملزمة في وجودها  
واعدامها لا كونها كليات كونها ايضا وكل واحد من  
الافعال الوجودية خاصة مضرة في قوامه فلذلك يقال ان  
المركب لا يتم الا بعد تمام الوجودات وظلالته انما هو

وجوده مضرة في المركب لا بعدمها شرط فيه كما لا ينبغي ان يتأخر  
فيه بانه تأمل ثم ان القسم الاول وهو الافعال المؤثرة في قوام  
المركب لو علم كونها كليات اشكال ولا كلام بالوشية في  
فعل انه لا يجوز يجب الايمان به في المركب ام لا فتكون كبرى اخرى  
والجزئية متشككة في قبل الشئ من فهو المسئلة العروفة اعني في  
الامر بيني وبين الله والاكتر والزيادة والقصصية في المركب  
اختلفوا في ايمانهم في هذا المشكوك على نفي البرائة لكونه شكاً  
في التكليف الزايد او في يجب الايمان به لا اشتغال بالمركب  
الشائيت في الجدل كل على مذهبه وكذلك في القسم الثاني اي  
لو شئت في فعله بل يشر الى شيء من الايمان به في معنى المركب  
ام لا فتكون كبرى المانعة مسكوكه وهو ايضا داخل في  
المسئلة المذكورة ويجري الخلاف الثابت فيها كل على قوله و  
انما اعلم كبرى الجزئية والشرطية وكذلك المانعة وشئت  
كون شئ من مصاديقه لانه الجزاء والشرط الثابت جزئياً  
او شرطية او المانع المعلوم في الاول وهو الجزئية والاكتر

اللتان بهما قوام المركب كما عرفت فلا اشكال في وجوب الايمان به  
وعدم الاكتفاء بالاثبات بشكول الجزئية والشرطية بل لا بد من الايمان  
بما هو المعلوم كونه كليات للتكليف بالجزء والشرط المقضي للعلم  
الذي لا يحصل الا بالاثبات بما هو المعلوم كونه كذلك لا ان يكون مخالفاً  
بما هو المشكوك كونه في سور القرآن مع قطعه بوجوب السورة في  
الصلوة او ما هو بمنزلة القطع لم يقطع بفرغ ذمته في الجزاء  
المعلوم جزئياً كما هو واضح وان شئت قلت بعد ما علم جزئية  
شئ او شرطية فقد علم كونه وجوده مقوماً للمركب لوجود  
المركب المعلوم وجوبه بحيث يفوت اصل تقويمه بفوت  
هذا الجزاء او الشرط وج فاحراز هذا المركب لا يمكن الا باحراز  
جميع مقوماته وان كان في وجود واحد من مقوماته شك  
في اصل وجوده الواجب عليه احرازه ولا اشكال في ذلك  
وانما الاشكال في القسم الثاني وهو المانعة التي عرفت انها  
مبارة في مفسدة وجود المانع بالشرطية مدنية حتى يكون هذا  
الفعي احدى دخیل في قوام المركب ومن جهة مقومات وجوده



كان في الاجزاء والشرائط فلو ثبت في صغرى المانع بعد العلم  
بالكبرى وان هذا الشيء ليس هو صغرى المانع العلوي بالنعية  
التي ليس في المصاديق بل يجب فيه الاحتياط كما في الاول للقطع بكبرى  
التكليف المقضي للقطع بالفراغ عنه الحاصل بترك المانع الشكوك  
ومجرد الفرق بان التكليف في الاول وجوده وهو الامور المتعلقة  
بالاجزاء والشرائط وفي الثاني عدمه وهو النواحي المتعلقة بالوحد  
غير فارق في هذا الباب لاشتراك القسمين في كون كل منهما تكليفا  
غير يراجعا الى احراز المركب المعلوم وجوبه كما يجب احراز المركب  
في طرف الاول والعلوم تعلقا به كلف في طرف النواحي المتأصلة في طرف  
الواجبة اليه في غير فرق وبعبارة اخرى كان الشك في امتثال  
تلك الامور المتأصلة في طرف الوحد في احراز المركب المعلوم  
كذلك الشك في امتثال النواحي في طرف ما يحرف وان شئت قلت  
التكليف بالمركب في الحقيقة عبارة عن تجميع اوامر ونواهي راجعة  
الى مركب واحد وامتثال تلك الامور والنواهي امتثال لذلك  
المركب الواحد وان في امتثالها شك في امتثالها بعدا  
ثبت التكليف به بقوده شرطا وجزوا وانما خلاصته  
وجوب احراز القيود وامتثالها بعد العلم بالقيودين

فرق بين القيود المادية والقيود النفسية بزه خلاصة ما هو المانع  
في وجوب الاحتياط في الشك في صغرى المانع كما في صغرى  
الشرطية والخبرية وقد يقال ان النواحي الغيرية نظير النواحي  
النفسية فكما ان النفس في قولها لا تترك الخمر مثلا يحل في  
الحقيقة في النواحي متكررة بتكرار الافراد وكل واحد من هذه  
الخمر يتعلق به نفس في الحقيقة ويكون حرما وموردا للاطاعة و  
العصيان بواسطة قطع النظر في الفرد الآخر وفي الحقيقة  
كلهم عنوان الخمرية الواقعة في تلك النواحي في قوله لا تترك الخمر  
لحال المصاديق ومعرف لها بالنهي يوجب على كل واحد منها  
بمعرفية هذا العنوان وهو السر في اجراء البرائة في الشك  
المصادقية والمحررات النفسية كون الشك فيها شكاً في أصل  
التكليف فالماح الذي يشك في خبرية الشك في تعلق الخمر  
به ابتداء فلا يجب الخمر عنه ما لم يثبت الحرمة كما هو ان في  
الشكيات التحريمية البدوية كلها وهذا الكلام يعني جاز في  
الغيرية بعينها فقولنا لا يصلح في غير المأكول مثلا يحل في النواحي

مديدة واردة على افراد هذا العنوان بمعرفيته فيصير كل فرد  
في افراد ما نصابه من الصلوة وموجبا لطلالها مع قطع النظر  
عن الفرد الاخر وحيث ان الشك في شيء انه من غير المأكول ام لا  
فقد شككنا في النعيتة رأب وانه هل يتعلق به الخطأ التحريمي  
ام لم يتعلق به اصلا فيكون في الحقيقة شكاً في ثبوت التكليف  
الغيري في هذا المورد من اول الامر فلا يجب امتثاله ما لم يجرى ثبوته و  
بنا بعينه مثل ما اذا شككنا في كبرى مانعيتة شيء في الصلوة فكما  
تقول كبرى هذا الخطأ بتكليفك في قبلات ربع وبعبارة  
اخر كبرى هذا التقيد لم يعلم بثبوته فلا يجب امتثاله  
حكم العقل لو لم شككنا كذا في الشك في صغرى المانع فكما  
وان كنت عالما بالكبرى لكوني بعد ما كانت الكبرى عبارة عن تجميع  
صغريات في موارد وثبوت الموضوع فمن نفسى الصغريات  
بالحقيقة دائمة مدار موضوعها لا شيء اخر غير فان  
في وجود الموضوع في مورد فقد شككنا في اصل ثبوت الكبرى  
في المورد ومجرد ذلك بثبوت هذه الكبرى في موارد ومجرد  
الموضوع لا يوجب الامتنال في هذا المورد والشكوك بثبوت اصل الكبرى

بأنسب اليه وخلاصة ان الحكم الشكوك لا يجب امتثاله حكم العقل  
والشرع ما دام شكوكا سواء كان الحكم الشكوك صغريات مجتمعة في موارد  
موضوعها التبعي عنها الكبرى او صغرى خاصي بالنسبة الى مورد خاصي  
ففي كل مورد من الحكم الشكوك امتثالها ساقط وكونه جميع الصغريات  
شكوكية في الاول وجود الصغريات المعلومة في الثاني لا يوجب  
الاحتياط كما هو المشكوك في الصغرى في الثاني كما هو واضح في  
تأمل في غير فرق واشتمال الثاني على صغريات معلومة في الواجب  
فيها الامتنال العلم بالايوجب الاحتياط فيها هو المشكوك في الصغرى  
والخاتمة بالمعلوم كما هو واضح فان قلت فرق بين النواحي النفسية  
والغيرية قلنا التكليف في الاول نفسى مرتب بواجب اخر ولازم  
ان لو شككنا في ثبوت هذا التكليف اخذت بارز هذا الشك في  
البرائة بخلاف ما لو كان غيرا فانما يرتبط بواجب اخر علم وجوبه وازم  
هذا الارتباط ان يكون الشك في امتثاله شكاً في امتثاله في الواجب المعلوم  
وح فانما الحاصل فيه من حيث نفسه وان اقتضى البرائة منه  
نفسه كما في جميع الاحكام الشكوكية لكن الشك في امتثال الواجب المعلوم  
وجوبه يرتب على الشك في امتثاله في بعض الاحتياط فيكون في هذا  
الشكوك الغيري جثمانية تقتضي البرائة وهو الشك في



نفس مع قطع النظر عن رجوعه الى الواجب المعلوم وجبه تقتضي الاحتياط  
وهو كون الشك في امتثال الواجب المعلوم وجوبية  
الحاصل في الجملة الاولى هو عدم الاقتضاء ومخفى للاقتضاء كما  
هو واضح والحاصل في الجملة الثانية هو تمام الاقتضاء لوجوب الاحتياط  
فيعدم على الجملة الاولى وحاصله وجوب الاحتياط لكون الشك في امتثاله  
شكا في امتثال الواجب المعلوم اسعالم لزم به مقتضى القطع  
بالفراغ عنه قلت الواجب المعلوم لا يجب امتثاله الا بمقدار ما  
علم من وجوبه فاعلم من وجوبه ما علم انتقال لزم به فيؤخذ بمقتضا  
وهو العلم بالفراغ عنه واما فيما لم يعلم بوجوبه فلم يعلم بالاشتغال به حتى  
يقضي العلم بالفراغ عنه فتقول ان الشك في امتثال الواجب  
الغير شرعي في امتثال الواجب المعلوم والواجب المعلوم يجب العلم  
بالفراغ عنه بامتناله ولا يكفي الشك فيه مخالطة وافعه لان الواجب  
المعلوم يجب العلم بالفراغ عنه بمقدار ما علم من وجوبه لاما شكيه فانه  
لم يعلم وجوبه بزيادة الجملة فيقتضي العلم بالفراغ عنه وحاصله ان  
الواجب اذا علم بوجوبه من بعض الجهات دون بعضيها فالعلم بوجوبه

في طرف ذلك البعض المعلوم لا يقتضي العلم بالفراغ الا في تلك الجهات  
المعلومة لا المشكوك فعمله بوجوبه من جهات لا يقتضي رفع اليد  
عن مقتضى الشك في الجهات الاخرى بل يؤخذ بمقتضى العلم في جهات  
المعلومة والعلم بالامتنال لا يقتضي الشك في الجهات المشكوكه بل هو  
البراه فيحصل كل حق حقه وكل ذر فضل فضاء لانه رفع اليد  
عن مقتضى الشك في سطة العلم في المورد والاخر فالصلوة مثلا  
عبارة عن ذوات امور مراتب مع بالاثبات ببعضها ونحو ذلك  
بالبعض الاخر مقارنا معها فجميع اوامر ونواهي يجب العمل بكل واحد  
منها على حدة ككل امر ونهي عدم بوجوبه في الصلوة يجب العلم بامتناله  
بمقتضى العلم بثبوت دون ما كان مشكوكا فلا يجب امتثاله بمقتضى الشك  
في اصل ثبوت واشتغال الصلوة على واجبات ومحرمات معلومة  
يجب العلم بامتناله لاجل العلم بثبوتها لا يقتضي وجوب الامتنال في  
مشكوكاتها وبما هو الوجه في بيان البراه في الشك في كبرى الشريعة  
المانعية والجزئية والاشكال في صغرى تلك الامور في الشك في صغرى  
صغرى المانعية وهذا الكلام بعينه جار في الشك في صغرى  
لمعرفت من ان النهي الكبري وعن كيد مانع في الصلوة كالنهي

التلبس بغير المأكول مثلا يخل الى نواهي عديدة بحسب صغريات  
تلك الكبرى ومفاده في الحقيقة هو احاد تلك النواهي الجزئية المتعلقة  
كل واحد منها بكل واحد من افراد غير المأكول وحسب كل لباس علم بكونه  
من غير المأكول فقد علم بتعلق النهي عنه في الصلوة فيجب العلم بامتناله  
وكل لباس لم يعلم بكونه من غير المأكول فلم يعلم بكونه مانعا في الصلوة  
ولم يعلم بتعلق النهي بالتلبس بها فيها فلا يجب فيه الاحتياط كما لا يجب  
الاحتياط في كل مشكوك الوجوب والحرمة ومجرد امتثال غير المأكول  
على نواهي متعلقة بافراد المعلوم لا يقتضي الاحتياط في المشكوك  
اذ العلم بالخطاب يقتضي العلم بالامتنال في مورد وجوب العلم  
في مورد فقهه وهو مورد الشك كما هو واضح واما الشك في  
صغرى الجزئية والشرعية فلا يجر فيه هذا الكلام لان الامر بخبر مثلا  
عبارة عن الامر بايجاد فعل خاص على نحو خاص كقراءة سورة من سور  
القران في الصلوة مثلا لا بد من العلم بوجوب هذا الفعل على نحو الذي  
علم بالامر به فلو اكتفى بكلمات يحتمل ان من سور القران فلم يعلم بالفراغ  
عما علم وجوبه بل لا بد بعد علمه بالامتنال بالسورة من علمه بالفراغ  
الحاصل بقراءة السورة المعلومة لا المشكوكه فان قلت بعد ما علم

مانعية غير المأكول في الصلوة فقد علم بكون هذه الحقيقة الواحدة  
الاربية في جميع موارد ما يلبس به الحقيقة مانعية في الصلوة  
كون كل فرد من افراد غير المأكول مانعا انما هو من جهة انطباق  
تلك الحقيقة لان كل فرد واحد واحد من افراد مانع بوجه  
يكون الشك في الانطباق شكا في اصل المانعية حتى يحكم بعدمه وبعد ما  
صار الشك في وجود الموضوع شكا في الانطباق بعد انقطع اصل المانعية  
فيكون القطع بالمانعية مقتضيا للقطع بالفراغ والعلم بالامتنال  
الحاصل من المصدق المشكوك قلت الاشكال في ان مانعية غير  
المأكول والنهي عنه في الصلوة انما هو في مورد وجوب الموضوع لا في  
فانه لا وجود لغير المأكول عند منعه في الصلوة ويكون مانعا  
ام لا وجب فاذا شك في وجود الموضوع في مورد وفقد شك في وجوبه  
الذي وثبوت اصل المانعية بحسب هذا المورد وكون اصل المانعية  
مقتريا على وجود الموضوع وجب فاشك في الموضوع شك في اصل  
المانعية وشك في اصل تقييد الصلوة بحسب هذا المورد  
كون هذه الحقيقة الواحدة الاربية مانعة في الصلوة معلوم  
الشك في الانطباق لان اصل المانعية فيه انه لا ريب في ان



اصل المانعة المحولة انما هي في موارد وجود الموضوع واما في مورد  
عدمه فلا موضوع حتى يكون مانعا لما لا وجب فاذا كان اصل المانعة  
المحولة محصورة على وجود الموضوع ليس الا بالاشد في وجود  
الموضوع اذن شدة اصل المانعة المحولة بحسب هذا المورد  
فيحكم بعدم بقاء الشك كما يحكم بعدم عدل الشك في كبرى  
المانعة في غير فرق ومجرد الفرق بان الشك في صغر المانعة  
وهناك في الكبرى غير فرق بعد ما يرجع الشك في كلا المورد  
الى الشك في اصل مدخلية المشكوك في الصلوة نعم هنا كل ما خرج  
هو ان البراءة في الشك في الكبرى في ظهور البيان فيه من طرف  
الشك كما هو الحال في جميع الشبهات الحكمية واما الشك في الصغر  
فليس البراءة فيه لانه لم يعد كون بيان الصغر في الحقيقة  
بل في الحقيقة ليس البيان الكبرى المرفوع عنه بل هو في جميع الشبهات  
الموضوعية فلا يصح في طرف الشك في حقيقة ان لم يبق البيان من طرفه  
فلا يلح العقاب الواخذ بالبراءة فيها من جهة اخرى كما هو متعارف  
الاصول خلاصته ان موقع ترتيب الأثر على كل موضوع انما هو بعد  
شهوره ورؤيته ورفع الحجاب بينه وبين العبد و

كان محجبا عنه مستتر منه وحاصل ان حضور الشك والاتصال بالمانعة  
توجب اثاره لا فيما هو اجتماعه وهذا مما لا يخفى على من علم كل موضوع  
لا الشبهات اثاره ونحوه على العبد والتفصيل في محله وبعد كان لا  
البراءة في الاول هو عدم تمامية البيان في قبل المورد وعدم سقوط العبد  
في طرفه واما البراءة في الثاني عدم ظهور الشك في الموضوع وروية  
الذرية في الحقيقة اتصال العبد به ورفع الحجاب بينه وبين  
العبد الذي لا يخلو بوليقة المورد فيكون الشك في الصغر في كبرى  
الشك في الكبرى في حيث البراءة واما في الثاني في قياس مع الفارق نعم  
قياسا بالشبهات الموضوعية النفسية في البراءة قياسا بالبراءة  
فان كلاهما في المقصود والمقصد عليه شدة في الصغر في كبرى  
واما البراءة فيها معا هو اجتماع الموضوع على العبد وعدم حضور  
عنده وجب فلا بد ان لا يحفظ ان لم يكن فرق في الصغر في كبرى  
وجب التفكير فيها في حيث البراءة والاشتغال بالقول البراءة  
في الاول والاشتغال في الثاني فيكون القول البراءة في الصغريات  
النفسية المسلم عند الكل في غير كبرى كالمباح المشكوك كونه خيرا لما لا  
مع القول البراءة في الصغريات الغيرية بل التي هي الموضوع في  
بجتها هذا لان المناط فيها من غير فرق فارق في هذه الجهة

الفرق الموضوع للزوم التفكيك فيها هو ما عرفت من ان التكليف فيها غير  
فيكون الشك فيه سكا في امتثال ذلك الغير لذكر علم وجوبه فيجب العلم  
بامتثال بقاء العلم بوجوبه وقد عرفت الجواب عنه بان المانعة و  
الحرمة الغيرية انما هو ما في موارد وجود الموضوع دون عدمه فانه لا  
موضوع حتى يكون حرما او غير حرام مانعا او غير مانع ولازم ذلك ان  
يكون الشك في وجود الموضوع كما في ثبوت المانعة والحرمة الغيرية  
في المورد المشكوك ان الشك في حرمة ما هو شدة في حرمة اذ الحرمة  
النفسية فرع وجود الحر وادلاخرا حرمة سبب مانع الموضوع وكما ان الحرمة  
والحرمة النفسية بعد ما كانت محجوبة عن العبد وغائبا عنه غير مكتشف  
عنده فلا يلزم عليه ترتيب اثاره كذا في الحرمة الغيرية والمانعة حر فاحرف  
قولنا ان الاشتغال بالصلوة ثابت فيبقى العلم بالبراءة الحاصل من الشك  
فيه ما عرفت من ان العلم بالبراءة بمقدار العلم بالاشتغال واصل التكليف  
والمانعة لم يثبت في هذا المورد حتى يثبت العلم بالبراءة بالنسبة اليه  
المانعة في موارد العلم بموضوع لا يثبت العلم بالبراءة في  
المورد المشكوك والمانعة المشكوك كما ان العلم بالحرمة النفسية للحر  
في موارد العلم بوجود الغير لا يثبت العلم بالاشتغال في المورد المشكوك  
فان قلت لا يثبت الاشكال بل لا ريب فيه ان الاوامر والنواهي

الجمعة في الصلوة مثلا ليست اوامر ونواهي مستقلة حتى لا يحفظ  
حان كل منها بفراده فاما كان معلوما اذ به واما في معلوما حكم  
بسقوط امتثالها في اوامر ونواهي مرتبطة كل الاخر في الحقيقة  
كلها وادعى عنوان واحد او اجمالى فيحصل ذلك العنوان  
الوحيد في التحصيل في مجموع تلك الاوامر والنواهي وحيث ان اشكالنا  
في حرمة شيء او شرطية او انعية صغرية كانت او كبرية  
فقد شكنا في حصول هذا العنوان بدون هذا المشكوك في القطع  
بوجوب العنوان التحصيل في مجموع بوجوب القطع بامتناله الغير  
الحاصل الا بالاشتغال فيهما هو المشكوك في هذا الكلام لو تم فانما هو  
الاختياط في مطلق الشك في التكليف الغيرية حكمية او موضوعية لانه  
خصوصي الموضوعية التي هي موضوع بحثنا والواجب عليه يكون  
حاسما للمادة الاشكال مطلقا على الاجمال والتفصيل في محله  
ان المتأمل في ادلة المركبات الشرعية لا يربط في ان الشك في  
الامر على تلك المركبات لم يلاحظ في كل واحد منها عنوانا بسيطا  
متمصلا من الايمان بالاحكام والشرائط بحيث يكون نفس الامر  
مقدمة فاجبة لحصول ذلك العنوان ويكون الامر كل واحد منها



امرا غير ما قد عينا لخصونه في نظرات من الظاهر ورواها في الحافظ  
 ان في نفس تلك الافعال المبنية وهي الواجب بالحققة من دون  
 عنوان ثانوي متحصل في الكل وانما هو من غير متبني في بعد ملاحظة  
 امر ان في كل فعل الحق المتحصل على ما قد عينا فخذ من مجموع عنوانا  
 ثانويا واحدا وتقبل في رواد الامر عليه ان في كل فعل ملاحظة او لا  
 هذا العنوان الواحد في كل رواد الامر على تلك الافعال باعتبار كونها  
 محصلة بحيث كان الامر في الحقيقة وسيد المتحصل في العنوان على كون  
 في الامر به بالحققة وهو موضوعا لرواها الامر في نفس عليه في الملاحظة في كل  
 ان في حيا هو مفاد كل ما هو كون نفس تلك الافعال الخاصة على نحو  
 بانفس مورد الامر من دون ملاحظة عنوانا على كونها هو مورد الامر  
 وهي الامور بالاصلي الاول وعلى كونها الامور به بالحققة امر ان في حيا  
 مستطيل بالانطلاق تلك الافعال المترتبة على كل على الاخر ثم ان تلك الافعال المترتبة  
 كما ان قد لا يحيطها ان في حيا اذ ياتي باللفظ الخا في كل رواد  
 الامر في نفس عليه فيقول ان اصلوا لفظ الصلوة معروف في روايات تلك الافعال  
 الخاصة على نحو الخاص والامر في رواد عليها بانه هذا اللفظ كذا في رواد  
 لا احاطا تفصيلا او امر با على التفصيل فيقول ان كذا في رواد كذا في رواد  
 وبما ان تلك الافعال الواجبة رواد على الكثرة المذكورة صورة تفهيمية  
 لذلك لما عاها الا في الحقيقة وبمعرفة الشرح والتفصيل لذلك في كل

فيكون كل واحد منها على التدرج ظهورا راد في النفس القلبية المتعلقة بكل  
 هذه الامور المترتبة التدرج بمنزلة اداة واحدة خارجية نفسية يظهر  
 على العبد في الامر على الترتيب كذا يكون تمامها تمام هذه الافعال واداء  
 ثانيا وكذا في الحقيقة بانه في كل فعل نفس واحد في كل فعل والامر على  
 ترتيب الافعال ان كل واحد منها امر في نفس واحد في كل فعل والامر على  
 مقدمة لخصونه العنوان كما سبق في بعض الاذان في كل فعل بمنزلة خط  
 واحد في كل فعل من رواد الامر في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 ظهر في التدرج النفسي التدرج في التدرج والارادة الخارجية الواحدة في  
 التدرج في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 ورواها العبد اخذ به وكلما في كل دليل ولم يصل اليه في العبد  
 بعد الفهم في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 وشذبه مكانة في زيادة الخط بعد القطع ببعضه فخذ بالامور  
 في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 نشد في روادته بعد القطع ببعضه فخذ بالامور ورواها العبد  
 ثانيا لوفرضنا ان الواجب في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 المتحصل في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل

يكون موجبا لخصونه في الخارج سيد المولى في الحقيقة لكونه لا يعلم الا في كل  
 كلما في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 كل رواد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 غير بيان في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 الامور به بالحققة عنوانا ليا لا يفيد في وجوب الاحتياط في كل فعل واحد في كل فعل  
 البيان في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 الظاهرة الحديثة وافعالها في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 كلما في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 محدد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 الكائن في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 المقصود في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 الواحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 والعنوان المذكور في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 ما يكون مفاد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 ثانيا في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 بيان النظام في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 الامام في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل

فيقول  
 يكون فوته بمنزلة تاديه في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 فكل رواد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 والامور في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 عليها والاحتياط بها في الحقيقة تاما لواجب في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 بمر في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 مثلا في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 كل في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 مضر في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 الوجودية في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 الفصل في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 من في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 شرط في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 الباس في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 احراز في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل  
 وكونه ان كان في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل واحد في كل فعل







الحقاه اثبات الموضوعية التي يقتضيها الأصل فيها الحرمة لان ثبت لا باحة  
 فيصير حراما ظاهرا او مباحا كالتبع لمحرمتها الظاهرية وحيث ان الظاهرية هو  
 الموجبة لثبوت فيكون الظاهرية من الناحية الظاهرية الموجبة للحرمة عند الصلوة  
 والوجبة في ذلك الميزان في الشبهات الموضوعية التي يقتضيها الأصل فيها الحرمة هو  
 ان يكون حكمها الاصل الاول في الحرمة ويكون حليتها بموجب ما روي في مقتضى الحلية كما  
 في عمر بن الخطاب في ثوبها في نفسها مصونة يحرم ثوبها فاذا شككت في جوان  
 يتكلم في حمة الشدة صدق عنوان المباح عليها فقد شككت في مرفوعها فيجب  
 زلة ومجرد احتمال وجود المباح لا يرفع اليد عن حرمتها الاولية العلوية في نفسها  
 وما يخفى ان احتمال عروقه في سبب الباحة لا يوجب اخذها بصرف الاحتمال الا  
 اذا ثبت وكذا لا يرفع اليد عن حرمة المباح في القصاص فيجوز في جرحه وادامته  
 سبب القصاص مثل ان يمتلئ ان زيد قاتل اسيد فلان يجوز له ان يقتله قاصا لا  
 يجوز له الاخذ به وتوجيه آثاره الا بعد الثبوت وكذلك في الاموال فان  
 جواز المقر في احد في المال فرع كونه ملكا فان احراز ذلك ولو اصل  
 او امانة فلا خلاف ولا يجوز له الاخذ بالمال لغيره فيكون ثار ملكيته عليه وخلفه  
 ان جواز تصرفه في الاموال التي خرجت عن اياها الاصلية ودخلت في ملك  
 احد لا هو مقصور على كونه ملكا لا لا يثبت له الجرح ولا الجرح والاحتمال واما  
 طوم الحيوان فيثبت مثل الحيوان والتعذر في الجرح فلا يقع عقلا في نفسه  
 او كان ما من من خالفه والملك الحقيقي يخرج بذلك كونه كذا فيكون  
 في نفسه قبيحا حراما لا العارض الاذن والتعريض من المولى الحقيقي في

فان شككت في صغر الاذن في مورد فلا يجوز له رفع اليد عن قبضه المباح  
 في نفسه بجرحه واحتمال عروقه والرفع الخارجي وحسب ما لقطعة من اللحم المشكوك  
 كونه في اللحم او في حيوان محرم ثبتت تذكيره بالجواز تركه كونه قبيحا  
 نفسيا بجرحه واحتمال عروقه وشارع الاذن الوجبة لوجبه في القبح وعلل  
 هذا هو الوجه فيما نذكره في الاصل في اللحم هو الحرمة الا ان ثبت الجواز  
 ثم انه بعد ما ظهر لان الناحية في الصلوة اذا كانت متفرقة على موضوع اخر كان  
 الشدة في الناحية مسببا في الشدة في ذلك الموضوع فلا بد ان يمتلئ من ذلك حصة  
 الاصل في الشدة في ذلك الموضوع ويتفرع الناحية وعدما عليه مرفوع فلا بد ان  
 من التفصيص موارد المنع في الصلوة كجعلان الناحية في الكل متفرع على موضوع  
 اخر لم يمتلئ من بعضه في مورد متفرع ما هو مقتضى الاصل في الشدة في  
 يتفرع على حكم الشدة في المسبب فيقول موارد المنع في الصلوة بعضها  
 في خصوص لباس وهو كونه في البيت او الاكل لوجه وحريه في الحفاوة  
 الذهب كالاها لمقصود الرجال الذين يحرم عليهم التلبس بها سلبا وقبضا  
 في الامم في كل ما في المكان واللباس وهو الخصبة وبعضها في البدن  
 واللباس معاد هو النجاسة وكل ذلك لو طاعتها وبقا وان الناحية فيها  
 متفرقة على موضوع اخر في الاول متفرقة على كونه اللباس من البيت فاذا  
 شككت في كونه في البيت فيكون ما نفعنا وحيث ان الاصل عندنا فيكون  
 شئ مباح ام لا هو الحكم بعدم تذكيره في البيت فبذلك في حرمة الظاهر  
 التي فيها الناحية في الصلوة في الشدة متفرقة على حرمة المرفوع على الشدة

فيما اشتهر في مانعته وقد عرفت ان مقتضى الاصل عندنا في حرمة كل المباح هو  
 البناء على النوع الذي ثبت الجواز فيكون شكوك الحرمة محرمات في مرحلة الظاهر  
 المترتبة عليه الناحية في حرمة الشدة والاربع متفرقة كما هو الظاهر على حرمة  
 تلبسها على الرجال فانعتبت في الصلوة الاخر حرمة تلبسها عليه وحيث ان ذلك  
 في لباسه من صغر الذهب والخروج يحرم عليه تلبسها في مقتضى الاصل هو اياه  
 كالمشكوك وغيره من المحرمات المشكوكه فاذا صار تلبسها مباحا خرج من كونه  
 تبعا لباحة الظاهرية فيموت فيكون كل من حرره والذهب ما نفعنا ما نفعنا  
 قطع النظر عن حرمة تلبسها ظاهر المشكوك المشكوك في تلبسها في مقتضى الاصل  
 وحيث ان تلبسها فتكون حرمة التلبس اجنبيا عن حثية مانعيتها وحيث  
 فباحة تلبسها ظاهر المشكوك المشكوك في تلبسها في مقتضى الاصل هو اياه  
 فلا بد من ملاحظة مقتضى الاصل في حثية الشدة في مانعيتها من دون النظر  
 الى حرمة تلبسها وادامة وحيث فيقول بان الشدة في صغر الناحية كونه  
 غير باح في الاذن في اعتبار ذلك لغير المعلوم وجوبه فلا بد من الاحتياط  
 بترك تلبسها في الصلوة وان جاز له ذلك في غير حال الصلوة للشدة  
 في حرمة التلبس المحكوف فيه البراءة ومن يقول في الشدة في صغر  
 الناحية انه راجع الى الشدة في التكليف الوارد في المورد المشكوك  
 فلازمه البراءة في صغر الحرمة الغيرية والناحية الصغرية المشكوكه

فيجوز له التلبس بها في الصلوة عملا بالبراءة في حرمة الغيرية المشكوكه وفي  
 المباح يتفرع الناحية على كونه ملكا لغيره وحيث ان ذلك في مكان اول لباس  
 ان ذلك لغيره فان لم يثبت باطل او امانة كونه لملكه الا ان ذلك  
 فلا يجوز له التصرف المتفرع عليه مانعته للصلوة والوجبة في ذلك الباحة  
 التصرف في الاموال ما هو متفرع على ذلك الا ان الباحة فيه اصل لان الباحة  
 المادية في الاشياء لا تكون في الاموال والباحة الدائمة فيها متفرع على كونه ملكا فان  
 ثبت كونه له تحت سلطانة متفرع عليه اياه تصرفه كونه من لوازم  
 سلطانة وان لم يثبت سلطانا عليه فلا يثبت فروعه ولو ازمه ولا يتوهم  
 زلة عن قبيل الشبهة البدوية التعرّية كما ان ذلك شككت في حرمة شئ في  
 حمة الشدة في موضوع كالمباح المشكوك كونه خيرا فيكم باحة كذا فيكون  
 شئ ملكا او لغيره فقد شككت في حرمة التصرف وباحة فيكم الا باحة  
 حراما جرحا والسرفين الحرمة تحتاج في الحكم عليها باثبات موضوعهما في  
 مرحلة الظاهر والافهم والاحتمال لا يحكم عليه بخلاف الباحة فانه لا يحتاج في  
 الحكم عليها باثبات موضوعهما في الظاهر لا في احتمال وجوده في الحكم باحة  
 ولذلك يحكم في المباح المشكوك كونه خيرا او مباحا اخر باحة الاحتمال وجود  
 المباح الاخر كذا فيحكم فيما في باحة التصرف بجرحه واحتمال وجود موضوعه  
 وجب في التوهم ما عرفت وان الاشياء التي على الباحة الاولية والخصبة  
 العقلية الاصلية لو شككت في وروى في مانعيتها في مقتضى الاصل لو شككت في



كبرى المنع او بعد العلم بالكره شككت في صغره في مورد خاص فلا يرفع اليدين  
 الاباحه الاولى الثابتة فيها في نفسها بمجرد احتمال وجود كونه ود المنع الا ان ثبت  
 فيما حذر به وزايم ثبت وظا صحت ان طر في الاحتمال في الشبهة ان كان هو الاباحه  
 الاولى الثابتة في نفسها والحرمة العرضية ثانوية الواردة عليها في قبل  
 الشارع فلا تدر ان الاباحه الاولى محفوفة باقية على حالها او ارتفعت بورد  
 المنع الثانوي عليها في الواقع الذي الاباحه الاولى الثابتة في نفسها بمجرد  
 احتمال وجود المنع الا ان ثبت وهذا هو الحال في جريان البراءة في الشبهة  
 التحريمية بل الوجوبية معروية وكبروية واما اذا كان حكم الاول الثابت في  
 مورد هو الاباحه الحرمة في نفسها لا يرفع اليدين في سبب خاصه موجبه لعرض  
 الجواز لاجل تلك السباب في لا يرفع اليدين الحرمة الاولى الثابتة فيها في نفسها  
 بمجرد احتمال عروفي بسبب الجواز على العكس في المفروض الاول وهذا هو الوجه في عدم  
 اجرائها لبراءة عند ان ثبت التحريم في كل ما هو في هذا القبيل كما عرفت في الاعراض  
 والنفس والاموال فان الاباحه الثابتة فيها ليست بحال الاباحه الاولى الثابتة  
 تكون الحرمة الثابتة فيها حرمة عرضية ثانوية واردة على الاباحه الاباحه الاولى  
 بل الامر على العكس في ذلك وتكون الحرمة ثابتة فيها في نفسها والاباحه عارضة  
 عليها لا سبب خاصه في لا يرفع اليدين الحرمة الاولى الثابتة بمجرد احتمال عروفي بسبب  
 الجواز فالامال بما هو ملك ناهي داخل في حرمة مالكه وتحت سلطة ليس له احد

التصرف فيه الا بان مالكه كماله كماله يكون فان ثبت كونه بالماله يكون  
 داخل في حرمة وتحت سلطة والامال يكون له الدخول في حرمة مالكه  
 بمجرد احتمال كونه هو الملك والامال في فالتامعة متفرقة على الفهم  
 حيث ان الامر فيها الظاهر ان المالك المتصرف في الشيء فالتامعة  
 متفرقة عن متفرقة لاهل بارفع في الفهم في الظاهر ان ملكه في التامعة  
 المعبر عنها في ان الفقهاء بالموافق وما يعبرون عنها بالقواطع كالنقل  
 وكل ما الذي والفعل الكثير والكل والشرب واللبكاء على الدنيا واخذت  
 والاستدبار بالظواهر في الكل ان كونها قاطعة ناهي من جهة اعتبار صفة وجودية  
 في الصلوة كون وجود كل واحد من تلك الامور مضافا معها ان تكون مطلقة  
 من جهة فنانا في تامين تلك الصفة كما هو واضح في الحدث والاستدبار وحيث فانا  
 شككت في صغر الصغر الصحيح المتفرقة وكل ما الذي وكذا في البواقي ففقدت  
 العلم باعتبار تلك الصفة الخاصة بشرط اجزاء وجودية في الصلوة في كل قاطع  
 بحسب ما يقابلها في وجودها ولا يحصل الا بتركها كما يحصل  
 يكون من صغري في الامور نعم لو كانت القواطع في قبيل المواضع محرمات  
 غيرية في الصلوة لانهما يكون كل واحد منها مضافا مع صفة وجودية  
 اعتبرت في قوام الصلوة شرطا اجزاء بل كان قوام الصلوة في وجودها في  
 تامينها في نفسها باجرائها وشرائطها الوجودية في غير ذلك ففقدت القواطع

هذا هو الفاسق في حيث الكذب  
 في قوله تعالى انما يظن ان الله يفتنهم

في تقوم الصلوة وتأثير في نفسها اعلا كما هو الحال في كل مانع بالقاس الى  
 التقضي الذي يقابلها فان قوام التقضي انما هو بنفس وجوده وما يكون دخلا  
 في وجوده في الاجزاء والشرائط الوجودية من دون ان يكون لكل مانع  
 مدخلي في تقوم التقضي وما ترتب عليه من الآثار وانما هو ضرر محض في  
 تركه ترتب اثر التقضي عليه فلهذا اعتبر عدمها لا في جهة كونها  
 مؤثرا في قوام التقضي وعلى هذا فالقواطع ايضا كالواضع امور يكون كل  
 واحد منها محلا في ترتب اثر الصلوة عليها فلهذا اعتبر عدمها لا في جهة كونها  
 عدمها مقارن مع صفة وجودية اعتبرت قيد وجودية في الصلوة وعلى هذا  
 فيكون الصلوة عبارة عن امور وجودية بشرط او شرطها قوام الصلوة و  
 في امور اخرى يكون وجودها مضافا في ترتيب اثرها عليها فاعتبر عدمها  
 وح فيكون تكليف الصلوة عبارة عن امر خاصية متعلقة بتلك الموجودات  
 التي باقوا مركب وعن نوع متعلقة بكل ما يحلها وينافي عن غير فرق  
 في ذلك بين المواضع والقواطع في يكون ان ثبت في صغر كل واحد منها  
 شك في تعلق النزع بها في الصلوة واخذت في جميع الشبهات  
 الموضوعية المحكوم بها بالبراءة في الظاهر ان القواطع ليست في قبيل  
 المواضع وانفصلت في كل واحد منها استفاضة الصفة الوجودية  
 الخاصة المعبرة في الصلوة التي يضادها في الفقه والجدد على الفقه  
 والختم جمعه ٥٥٠ رجب ١١٢٥  
 في محله ١٣٥٠  
 في جمعه ٥٥٠ رجب ١١٢٥  
 في جمعه ٥٥٠ رجب ١١٢٥

في تقوم الصلوة وتأثير في نفسها اعلا كما هو الحال في كل مانع بالقاس الى  
 التقضي الذي يقابلها فان قوام التقضي انما هو بنفس وجوده وما يكون دخلا  
 في وجوده في الاجزاء والشرائط الوجودية من دون ان يكون لكل مانع  
 مدخلي في تقوم التقضي وما ترتب عليه من الآثار وانما هو ضرر محض في  
 تركه ترتب اثر التقضي عليه فلهذا اعتبر عدمها لا في جهة كونها  
 مؤثرا في قوام التقضي وعلى هذا فالقواطع ايضا كالواضع امور يكون كل  
 واحد منها محلا في ترتب اثر الصلوة عليها فلهذا اعتبر عدمها لا في جهة كونها  
 عدمها مقارن مع صفة وجودية اعتبرت قيد وجودية في الصلوة وعلى هذا  
 فيكون الصلوة عبارة عن امور وجودية بشرط او شرطها قوام الصلوة و  
 في امور اخرى يكون وجودها مضافا في ترتيب اثرها عليها فاعتبر عدمها  
 وح فيكون تكليف الصلوة عبارة عن امر خاصية متعلقة بتلك الموجودات  
 التي باقوا مركب وعن نوع متعلقة بكل ما يحلها وينافي عن غير فرق  
 في ذلك بين المواضع والقواطع في يكون ان ثبت في صغر كل واحد منها  
 شك في تعلق النزع بها في الصلوة واخذت في جميع الشبهات  
 الموضوعية المحكوم بها بالبراءة في الظاهر ان القواطع ليست في قبيل  
 المواضع وانفصلت في كل واحد منها استفاضة الصفة الوجودية  
 الخاصة المعبرة في الصلوة التي يضادها في الفقه والجدد على الفقه  
 والختم جمعه ٥٥٠ رجب ١١٢٥  
 في محله ١٣٥٠  
 في جمعه ٥٥٠ رجب ١١٢٥  
 في جمعه ٥٥٠ رجب ١١٢٥

ان المراد من الفاسق فيها بما سببه الفهم هو الفاسق في حيث الكذب  
 في قوله تعالى انما يظن ان الله يفتنهم



[illegible]

الظاهر له من هذا والحاصل ان المصادف في كون الشهرة ما به كون الخبر الموافق لها  
موقوف ما به لئلا يتحلل الشكل **ينبغي** ان المصادف ان تعقدت الشهرة بخلاف الموقوف  
في الخبر فالحال يجب فيه وهذا ام لا فنقول الظاهر ان هذه الشهرة لا تصح في خبر  
ان يكون خبرا بغير الصدور عنه ولا بالخلاف الظاهر من ذلك الحكم كون خبره نقابا بين الخبر  
والخبر اجماعا له لا ما به فخالفا له لا يقتضيه ونحوه ولا بالشكل ايضا في خبره هذا الظاهر عند  
العرض والعدا له ولما يقع النقص بالخلاف كما يعلم بالرجوع الى الوجهان في قولنا  
لخبره من الشارع فلا وجه لكون الشهرة المفروض عدم جملتها عوضا الذي الموقوف به  
في خبره نعم يمكن ان يكون الراجح والظاهر ان المصادف في عدم النسبة الى خبره  
لا ينافي ما به خبره والشهرة بخلافه الى الموقوف به لا ينافي مع الالفاظ في خبره  
موردنا في الخبر الموقوف اذا كان بخلافه الشهرة ان يكون خبره وما حاصل  
الحال ان الخبر الموقوف به خبره بصدوره وصدوره خبره اما بالشكل فكون الشهرة  
بوجه وصدوره خبره في الخبر فيها **فيها** وانما اقول ان قلت نعم الخبر الموقوف به خبره  
لا يصح ما في خبره بصدوره في خبره اجابنا النسبة الى المسألو ان لا عليه  
علم بوجود الخبر الكثرة فيها **فاما** الوجه في علمه في وجه الخبر ان قلت نعم  
انما كاد ان لا يعلم احد ط يعلمها خلو اجابنا ان المصادف ما به في الخبر  
غير ما به في الخبر الموقوف به بالعرض والظاهر ان الموقوف به خبره في الخبر  
انما هو الاصل في كون المصادف ان قلت نعم يقتضي العلم في الخبر  
بالشهادة على الشبهة وعدم الوداير فيها قبل العرض وكان الخبر في الخبر  
انما هو الخبر في خبره في الخبر المصادف وهو خبره في خبره هذا المصدق







مسند اعلم انه لا يجوز اخير نية الصوم في المعنى عند ان يطلع الفجر  
وبعد النية لا يجوز له ايام الاضلال بها بالترديد او نية الافطار من غير اشكال  
فلو اخرج او اخل بها بعد ما كان الصوم باطلا من غير اشكال ايضا يندب  
اما غير المعنى فبقية باقي الزوال ولو لم يمتد له في صورة التاخير ولو كان  
بها بعد حصولها بالترديد او نية الافطار فلا ينعى الاشكال في البطلان ولو  
ما نوى في الصوم باطلا الا انه ان ينو الصوم ثانيا اذا كان قبل الزوال او قبل  
ان يصيحه الصوم يحل في جوارز النية قبل الزوال بان لم يكن احداث  
شيا وعناه شيئا ففطر لم يفسد ولا يحل كون التردد او نية الافطار  
مفطر اقله حيث لم تعلم انه مفطر شرعا فلا بأس عليه في التردد باطلا  
اوله جوارز نية قبل الزوال فتم في المقام فان بعض الكلمات وضرب

للمسند اعلم انه لا يجوز اخير نية الصوم في المعنى عند ان يطلع الفجر

وبعد النية لا يجوز له ايام الاضلال بها بالترديد او نية الافطار من غير اشكال

فلو اخرج او اخل بها بعد ما كان الصوم باطلا من غير اشكال ايضا يندب

وبعد النية لا يجوز له ايام الاضلال بها بالترديد او نية الافطار من غير اشكال  
فلو اخرج او اخل بها بعد ما كان الصوم باطلا من غير اشكال ايضا يندب  
اما غير المعنى فبقية باقي الزوال ولو لم يمتد له في صورة التاخير ولو كان  
بها بعد حصولها بالترديد او نية الافطار فلا ينعى الاشكال في البطلان ولو  
ما نوى في الصوم باطلا الا انه ان ينو الصوم ثانيا اذا كان قبل الزوال او قبل  
ان يصيحه الصوم يحل في جوارز النية قبل الزوال بان لم يكن احداث  
شيا وعناه شيئا ففطر لم يفسد ولا يحل كون التردد او نية الافطار  
مفطر اقله حيث لم تعلم انه مفطر شرعا فلا بأس عليه في التردد باطلا  
اوله جوارز نية قبل الزوال فتم في المقام فان بعض الكلمات وضرب

اعلم ان الرواية بمصطلح السند ما على قسمين اما صحيح واما غير صحيح ليس  
لهما ثبات والصحيح عندكم ما كان مقتضاها ما يوجب الوثوق  
من رواية الواو او وجوده في كثير من الاموال او غير ذلك مما يوجب  
الوثوق بما لا يحضره وغير الصحيح غير ذلك واما بمصطلح المتأخرين  
فمقتضاها اقسام اربعة الصحيح وهو ما كان جميع رجال السند  
اماميين موثقين في الاتصال بالمعصوم ثم سوا كان الوثوق  
بالعلم او الاجتهاد وقد يطلق الصحيح مضافا الى راوي خاص ورواية  
اشمال السند الميطر ابطا الصحة وان اقره بعد ذلك ضعف  
او ارسا كما يقال ولصحي فلان من رجل وقد يطلق على جملة  
قد وثق من السند اختصارا مع السكوت عن رجال المذكور كما  
يقال روى عن فلان في الصحيح عن فلان وبنين الاطلاق اما  
لكون حال المذكور وما بعده غير معلوم للواو رجال الاطلاق  
فيفعل كل حيز واجه حال العلم او للراعي في الرواية او غير ذلك  
الشأن الحسن وما كان جميع رجال السند اماميين معدودين  
يعتد به مع عدم وثوق الكل انما لث الوثوق وهو مكشوف

مسند اعلم انه لا يجوز اخير نية الصوم في المعنى عند ان يطلع الفجر



مسجد جامع قزوین

بقدره في كل واحد من هذه النسخة والكل قد سمي بالقور ايضاً والمركب من  
الاشئين او الثلاثة طبقاً بالاحسن واعلم ان الاصل من الاخيرين في  
الصحيح جاريان في هذين القسامين ايضاً الرابع القور وهو غير المتألف  
المدرج بغير التوثيق ولو لم يكن البعض بشرط ان يكون الباقية من كتاب  
الابنية الخامس الضعيف وهو ما عدا السوابق ويختص  
بالحصول ثم قيل الرواية من المعصوم اما البلاء منه فمن توجهه  
على نحو الخطاب اياديه ومنه ضيع علمه في البلاء والارادة ومنه ما  
بالمكتبة اياديه ومنه ما يعلم بقول الامام من ترك الاحوال ومنه  
المعصوم ايضاً اما البلاء منه او بالعرض عليه فاقرب او بالاجارة  
والاحصنة منه لكنه رواية الحديث عنه او بالسؤال ولعل في  
الكتاب ويقول هذا السماعي او رواية عن فلان او بالمكتبة باركت  
محمودة من الحديث وبسبب البلاء او بالوجادة بان وجد احاديث  
عن غيره من دون ان يكون اليه طريق غير ذلك الوجدان

وبعد  
فلو  
اماني  
بها  
مانور  
ان  
شأ  
نقط  
اوله

101

۴۲

والتواضع واللين في القول

قوله سالي اود ما سفلو كانا على النفس في الوصف يكون مغفوف مقدم ومرتد غير  
المغفوف كان من الحيوان مطا ومرتد فيكون غير المغفوف طار ومرتد فيقول في الاصل  
على فائدة الدم بالنسبة مختلفة انما استقدنا من هنا في مرتد فيكون عليه الدم بان يكون لفظ  
الدم مطا غير مغفوف في الدم فاسم يكون النسبة بين تلك والايام بالعلوم والخصائص  
والاعمال الا ان كان مغفوف في مرتد الدم من الحيوان وغيره كان مغفوف او مرتد  
هو الا ان كان مغفوف طار ومرتد فيكون مغفوف مطا ومرتد فيكون مغفوف ومرتد فيكون  
مغفوف في مرتد فيكون مغفوف طار ومرتد فيكون مغفوف مطا ومرتد فيكون مغفوف  
على فائدة دم النفس فيكون مغفوف فيكون مغفوف فيكون مغفوف فيكون مغفوف  
عالم طار غير المغفوف لا يدل على الابدال في الدليل في وان قلنا من الاصل في  
دم خصوص الحيوان مطا ومرتد مغفوف ومرتد فالتسوية بالعلوم من وجه ولكن  
موردنا في غير المغفوف من الحيوان مطا ومرتد مغفوف ومرتد فيكون مغفوف  
الايام فان في غير دم النفس الا في على الطار ومرتد في النفس على  
في الخوف فان في الاصل في على الطار ومرتد في الكلام في مثل الحيوان ومرتد في  
كان في دم النفس فيكون مغفوف فيكون مغفوف فيكون مغفوف فيكون مغفوف  
بان الشارح في مرتد فيكون مغفوف فيكون مغفوف فيكون مغفوف فيكون مغفوف  
في الشرح في دم النفس ومرتد فيكون مغفوف فيكون مغفوف فيكون مغفوف فيكون مغفوف

انما عرفت ذلك برفق ان و هم غير الجيد ان عظمهم بالطهارة على ان يكونا فتنى به  
الذين يوجد في البصير في الطهارة في غير النكاح

مرور  
و اعبد الله ولا تشرك به شيئا وبالوالدين اهتدا

[illegible][illegible]

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ



انوار معرفت و لب معرفت ان در مظهر الجبروتان محکوم بالظلمه علی ان حوالان نفی نقل  
الانوار یجوز فی البیض فاما بالظلمه و غیر اشکال

مرور  
و اعبد الله ولا شريك له

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

۱۱۵۸

7

انوار معرفت و لب مرسته اند و هم نیز اخوان محکوم بالبطاریه علی ان موکال نفی قبل  
اندر این وجودی البیض فحکم بالبطاریه از غیر اشکال

و اعبدوا الله و استعينوا به  
و اعبدوا الله و استعينوا به

في الفقه الحنفية

[illegible]

بيانها في الزمان الفرضي والحقائق والامكان الفرضي المحتمل لها من خواص  
الاحكام فلا نسلم وجوب دفعه في كتاب عمله على ما يكون عمله بقاعدة الماروم  
شريعيا كيف قد افترضنا في كتابه والامكان في القيد على ان نسلم وجوب دفعه في  
فضله المحتمل قلت القول بعد دفعه في كتابه يتيقن الفرضي على عمله الفرضي

mi

24th Nov

2000













[illegible][illegible][illegible][illegible]



بل يجب تعيين السورة بعد الحمد قبل الشروع في التسليم حتى يكون قراءة التسليم قراءة  
 بسبيل سورة معينة أم لا يجب أن يكون قراءة التسليم بسبيل سورة وفي السورة إليها  
 أول السجدة في أن يجب بعد السورة خاصة نافية في التوحيد والآخر مع القائل  
 بعد تكفاية بسبيل وجهه إيمان يقول بعد كون السورة الماتية بسبيل لا  
 بقصد ما يقصد فالله السورة الخاصة لأن قصدية الماتية لا توقف بكونها  
 بالاعتناء بالسورة التحكية وإنما الحكاية لا توقف على قصد فهو خلاف  
 للوجدان في السلام فإن يكتب بسبيل بقصد كتب سورة ثم رآه فضم إليها سورة  
 كالأخرى يصدر عنه المكتوبة أيضا السورة الأخرى بالضرورة وسرر أن المصنف  
 وإن توقف على الحكاية كفى الحكاية لا توقف على قصد كإفكائه اللفظ في معناه  
 فإن اللفظ ما عني ذات المعنى لا في المعنى المراد وإنما تعيينه في ذلك الباب فإن  
 اللفظ المقدر على اللفظ المنقول وهو غير معناه وإن اللفظ هذا وإيمان  
 يسلم ذلك ولكن أشكال صدقة الاتصال ببيان أنه لا بد في التمسك فإن يكون  
 شرعه في العقل شرعا في الاتصال والآن بسبيل لا بقصد سورة خاصة لا يكون  
 كله لا يكون مقصدا أول ما ذكر في أنه لا بد في التمسك وإن يكون شرعه في العقل  
 في الاتصال لأشكاله وإيمان أن في التسليم لا بقصد سورة خاصة لا يكون كله  
 لأن الأمر لا هو إلا المتعلقة والمردود في أن متعلق سورة خاصة وبالسبيل المرفوعة  
 لا تكون جزء منها حتى يكون الشروع فيها شرعا فيها فهو مخالف للوجدان  
 وطريقه اعتقادي فافهموا ما وجدوا من غيركم في أول جزءه يقولون بامره وباتوا  
 على السجدة وأخذهما استماله وإيمانه قبل تعيين واحد من الأمرين وبذلك كيف يفسد

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
تاسیس ۱۳۰۲

مجلس

[illegible]

٢ في غيبة الكائن والامر على الصفا



















واحد لما نقول ان الشارح في التعريف العرفي يمكن ان يكون العرفي تفصيل ما يوجب الفهم انما بقا المولى  
 مما تقدم العمل به هذا قوله الوضع هو جوهره من الحق او قول الوجوه في الوضع وحقيقته لا شيء  
 مذكور لما في قوله من ان الشارح في التعريف العرفي هو جوهره من الحق او قول الوجوه في الوضع وحقيقته لا شيء  
 يكون الوضع من صفات اللفظ والمعنى وحقيقته في اللفظ والمعنى والتعريف والاعتدال لا بعد الشك في اللفظ  
 الخاص الاعتدال اذ المعنى الخاص والمعلوم يكون الوضع من صفات الوضع هذا وكذا ان الشارح في التعريف  
 على صيغتي تعصيفي وتعصيفي ولو كان بغيره الوضع بغيره في اللفظ والمعنى متباينان ولا يمكن حصول  
 يخفى واليه ان يقول في هذا المعنى في تعصيفي والمقول بان اللفظ والمعنى متباينان ولا يمكن حصول  
 بين المتباينين الخارجين عن اعتبار الجاهل فلا بد ان يكون الوضع هو التعريف في الكلام اذ لا شك ان  
 في دار الوجود وهو الذي في كمال الجعل كالممكنة والوجودية غير ما في الامور لا اعتبارية فليكن الوضع  
 كل شيء في الوضع في المقام ليس الا كونه مما له في اللفظ والمعنى متباينان لا في اللفظ والمعنى متباينان  
 اذ كل شيء في المقام هذا المعنى في الوضع باعتبار حقيقة والواقع في الوضع باعتبار حقيقة في اللفظ والمعنى متباينان  
 يكون ما بيني وقد يكونان خاصين وقد يكونان مختلفين في هذه الاربعة اقسام والاربعة في الاولين كما  
 ودونهما في المقام والاربعة في المقام في اللفظ والمعنى متباينان كما في قوله في اللفظ والمعنى متباينان  
 له العام وهو في قوله في اللفظ والمعنى متباينان في اللفظ والمعنى متباينان في اللفظ والمعنى متباينان  
 موجود في اللفظ لكن في اللفظ ليس في اللفظ هو العام في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 ما حاط به في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 ان نفس تصور صورته وهو المعيار في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 على نحو الالهام كما ان اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 لشيء كونه سبب لتصوره على نحو الالهام في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ



واحد لما نقول ان الشارح في التعريف العرفي يمكن ان يكون العرفي تفصيل ما يوجب الفهم انما بقا المولى  
 مما تقدم العمل به هذا قوله الوضع هو جوهره من الحق او قول الوجوه في الوضع وحقيقته لا شيء  
 مذكور لما في قوله من ان الشارح في التعريف العرفي هو جوهره من الحق او قول الوجوه في الوضع وحقيقته لا شيء  
 يكون الوضع من صفات اللفظ والمعنى وحقيقته في اللفظ والمعنى والتعريف والاعتدال لا بعد الشك في اللفظ  
 الخاص الاعتدال اذ المعنى الخاص والمعلوم يكون الوضع من صفات الوضع هذا وكذا ان الشارح في التعريف  
 على صيغتي تعصيفي وتعصيفي ولو كان بغيره الوضع بغيره في اللفظ والمعنى متباينان ولا يمكن حصول  
 يخفى واليه ان يقول في هذا المعنى في تعصيفي والمقول بان اللفظ والمعنى متباينان ولا يمكن حصول  
 بين المتباينين الخارجين عن اعتبار الجاهل فلا بد ان يكون الوضع هو التعريف في الكلام اذ لا شك ان  
 في دار الوجود وهو الذي في كمال الجعل كالممكنة والوجودية غير ما في الامور لا اعتبارية فليكن الوضع  
 كل شيء في الوضع في المقام ليس الا كونه مما له في اللفظ والمعنى متباينان لا في اللفظ والمعنى متباينان  
 اذ كل شيء في المقام هذا المعنى في الوضع باعتبار حقيقة والواقع في الوضع باعتبار حقيقة في اللفظ والمعنى متباينان  
 يكون ما بيني وقد يكونان خاصين وقد يكونان مختلفين في هذه الاربعة اقسام والاربعة في الاولين كما  
 ودونهما في المقام والاربعة في المقام في اللفظ والمعنى متباينان كما في قوله في اللفظ والمعنى متباينان  
 له العام وهو في قوله في اللفظ والمعنى متباينان في اللفظ والمعنى متباينان في اللفظ والمعنى متباينان  
 موجود في اللفظ لكن في اللفظ ليس في اللفظ هو العام في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 ما حاط به في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 ان نفس تصور صورته وهو المعيار في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 على نحو الالهام كما ان اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 لشيء كونه سبب لتصوره على نحو الالهام في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ



ان نفس تصور صورته وهو المعيار في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 على نحو الالهام كما ان اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 لشيء كونه سبب لتصوره على نحو الالهام في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ



*(Faint handwritten Persian or Urdu script)*

من ابن صغير قال في كتاب علي ثم لفته لا يعوت صاحبها ابد حتى يرى  
والله الغنى وقطيعه الرحم واليهي الكافيه بياض الله بها والى العجل الطاع  
ثرا الصلة الرحم وان القوم يكونون بخارا فتبطل صلواتهم ففنى اموالهم و  
يموتون وان اليهي الكافيه وقطيعه الرحم ليدان الديار  
بالقعة في اهلها ينقل الرحم وان نقل الرحم انقطاع النسب  
عن ابن خزيمة قال قال الامير المؤمنين اعوذ بالبعدى القوم الموحدين  
الافتقار قيل وماذا قال قطيعه الرحم  
او انقطعوا الارحام جعلت الاموال في ايدي الناس



Handwritten text on the right margin, possibly a list or index.

5  
7/9/12



